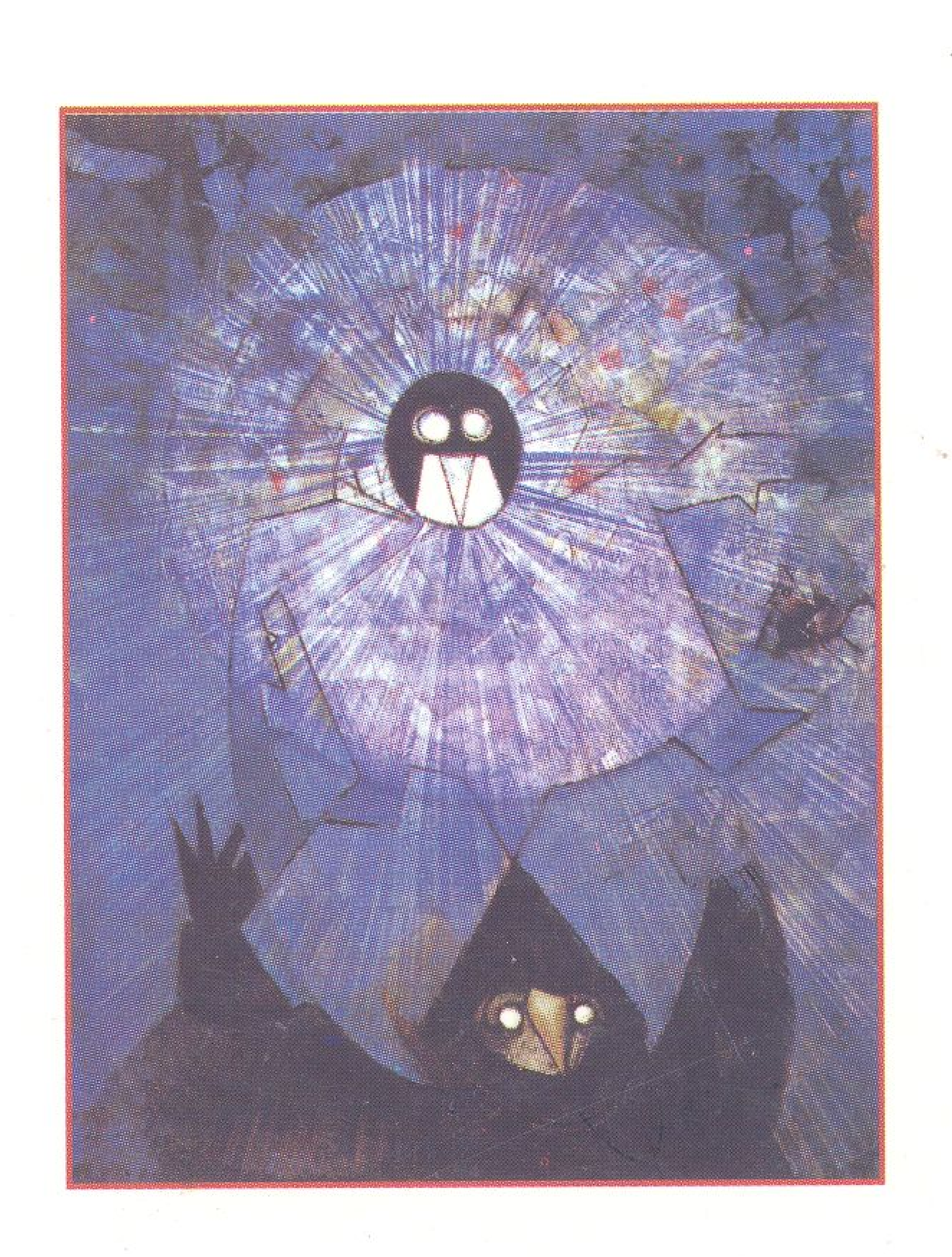
عبد الإله بلقزيز

ماذا تبقى من الأمم المتحدة ؟

في العدوان على العراق و المجتمع الدولي



أفريقيا الشرق

مـــاذا تبقى مـــن الأمم المتحـــدة ؟

في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي

مـــاذا تبقى مـــن الأمم المتحـــدة ؟

في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي

المؤلف ــ عبدالإله بلقزيز

عنوان الكتاب

ماذا تبقى من الأمم المتحدة ؟

في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي

رقم الإيداع القانوني : 99-206

ردمك : 6-135-25-9981

أفريقيا الشرق ــ المغرب

159، مكرر شارع يعقوب المنصور ــ الدار البيضاء

الهاتف 259504 - 259813 ــ فاكس 440080

أفريقيا الشرق ــ بيروت ــ لبنان

ص. ب.3176-11

عبد الإله بلقزيز

ماذا تبقى من الأمم المتحدة ؟

في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي

أفريقيا الشرق

إلى أطفال العراق ...

الشاهدين على الجريمة

مقدمــة

بدأت فكرة هذا الكتــاب، **رسميا**، قبل شهر : خلال العــدوان الأمريكـي ــ البريطاني على العراق في ديسمبر 1998. وقد تفرغتُ لتحريره خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة مــن تـاريخ هذه المقدمــة، تحت ضغط الحاجة إلى التعبيــر المــوسّع عن رأيٍ في هذه الحلقــة الجديدة من مسلسل الجــريمة الذي يجري ضد العراق منذ مطلع هذا العقد. لكن هاجس الكتاب نشأ ــ **فعليا** ــ قبل هذا التاريخ بأربع سنوات، في سياقِ انشغال شخصيٍّ بــ " المسألة " العراقية منذ ميلادها قبل أزيدَ من ثمانيةِ أعوام بمناسبــة مــاعُرفَ ــ في حينه ــ باسم أزمة الخليج. إذ كنتُ قد حررت كتابا في الموضوع حمل عنـوان : "**أزمة الخليج : العرب بعد نهاية الحرب البــاردة**"، صدر عن دار الكــلام (الــرباط) فـي مطلع الــعــام 1991، أي قبل أسبوعين من بداية العدوان الأطلسـي على الــعــراق فـي 17 يناير 1991. وكان مدارُهُ التفكير في **الأسباب العميقة** للأزمة، وحسابات مختلف قواهــا وأطـرافها، ثم أهداف القوى الكبــرى من تنميــة شروطها، والخسارات الفادحة التي تنتظر من سيجاري هذه القوى من " شركاء " العرب. ثم أتْبَعْتُهُ ــ بعد عام ــ بكتاب جديد حَمَلَ عنوان : " **حرب الخليج والنظام الدولـــي الجديـد** "، صدر عن **دار الطليعة** في بيـروت فـي العام 1993 *. وكان موضوعه التفكيــر

* ــ المؤسف أنه مُنِع من التسويق في البلاد العربية ماعدا لبنان والمغرب !

في نتائج الحرب العدوانية على الصُّعُد العراقية، والعربية، والدولية، ثم علاقة هذه الحرب بالترتيبات الجاريَة لإقامة نظام عالمي جديد.

... ثم كان لابد من جزء ثالث يستكمل صورة الموقف العالمي، وخاصة في ضوء حقيقة الترابط بين النظام الدولي وبين **التنظيم الدولي** (= الأمم المتحدة). إذ كان واضحًا ــ لكاتب هذه السطور على الأقل ــ أن هذا الترابط العضوي، والماهوي، بينهما سيعبّر عن نفسه ــ لا محالة ــ في حقل العلاقات الدولية بعد التحوّل الذي طرأ على النظام الدولي السابق : نظام الثنائية القطبية ؛ وسيتخذ هذا التعبير شكل تداعيات سلبية في نظام الأمم المتحدة تحت وطأة نتائج انتهاء الحرب الباردة، وانفراط المعسكر " الاشتراكي "، وانهيار الاتحاد السوفييتي. ولأسباب محض شخصية، تأجَّلَ تنفيذ مشروع هذا الكتاب سنوات أربع، دون أن يؤثر ذلك على متابعتي الشخصية للموضوع في مناسبات مختلفة، كانت حصيلتها الاجمالية حوالي الأربعين مقالة ودراسة. غير أن هذا التهاون الشخصي في تحرير هذا الكتاب، وجد من الأسباب الموضوعية الضاغطة ماوَضَعَ له حدًّا، وفرض على كاتب هذه السطور تحريره : فقد أتت عملية " ثعلب الصحراء " الاجرامية تمثل النقطة التي طفح بها كأس مرارة الأمم المتحدة، ونبهت إلى أن عملية التدمير الأمريكي المنظم للأمم المتحدة توشك أن تبلغ ذراها. فكان لابد من تحرير هذا الاحتجاج. وإذا كان ضغط حدث العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق ونتائجه (ومنها شلل الأمم المتحدة)، وراء استعجال المؤلف لتحرير هذا الكتاب في ظرف زمني وجيز (ثمانية عشر يومًا)، فإن ذلك يشفع له ماقد يكون في الكتاب من شوائب أو علامات قصور وتقصير في المضمون والمعنى، أو من مظاهر ارتباك وَعَيٍّ في العبارة والمبنى، حتى وإن كان يملك أن يدَّعي أنه أنضج فكرة الكتاب في وعيه في السنوات الماضية، من خلال

مراقبة منحى الأداء السياسي لمنظمة الأمم المتحدة في حقبة الحرب الباردة.

في كل حال، يهمني التنبيه إلى أن هذا الكتاب ليس دراسة أكاديمية حول منظمة الأمم المتحدة، ولا هو دراسة استشرافية لمستقبلها. إنه **رأي سياسي** في المقام الأول : رأي في الأسباب التي تضافرت تأثيراتها لإنتاج أزمة هذه المنظمة، وتنمية شروط تفاقم هذه الأزمة إلى الحد الذي أوصلتها فيه إلى حافة الانهيار غير أن هذا الرأي السياسي لم يشأ أن يكون مجرد موقف مبدئي عام : يَتَسَقَّطَ كبوات وأعطاب الأمم المتحدة، فيقول نفسه في عموميات سريعة، بل حاول ــ ماوَسِعَتْهُ المحاولة ــ أن يتابع، ويسجل، ويحلل، ويستنتج، ضمن المُتَاح له من الوقائع، والوثائق، والوقت.

الرباط : 20 يناير 1999.

مدخـــل

أعادت عملية « ثعلب الصحراء » العدوانية ضد العراق، خلال فترة 17 ــ 20 ديسمبر/كانون الأول 1998، طرح السؤال مجددًا حول دور منظمة الأمم المتحدة في المرحلة المعاصرة، وفي الأفق المنظور : أعني، في حقبة مابعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي ــ ومعسكره « الاشتراكي » ــ وانفراد القطب الأمريكي الأوحد، بقيادة النظام العالمي، وبإدارة الأزمات والشؤون الدولية. ولعل سؤال الأسئلة الأكثر راهنية وقيمة، في ضوء ماجرى، هو : ماذا بقي في وسع الأمم المتحدة أن تقوم به من أدوار على الصعيد العالمي : في حفظ السلم، وفي التنمية، وفي التعاون الدولي، أي في سائر ماينص عليه ميثاقها من أهداف ومهام ؟ ونحن لانضيف جديدًا حين نقول إن هذا السؤال مشروع لأسباب ثلاثة على الأقل :

أولها أن العدوان الأمريكي ــ البريطاني تذرَّع بالقانون الدولي، واستغل قرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بشروط وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية، وبالذات تلك التي رَهَنَت رفع الحصار ــ والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ــ بالنجاح في إزالة « أسلحة الدمار الشامل » التي يمتلكها، أو التي يمتلك القدرة العلمية والفنية على إعادة إنتاجها .... وذلك لتنفيذ جريمة تدمير منشآته من البنى التحتية الارتكازية، وإزهاق أرواح أبنائه فالأمم المتحدة

مسؤولة هنا أخلاقيا ـ على الأقل ـ عن جريمة عظمى في حق الإنسانية تجري باسمها، وباسم القانون الدولي التي هي وصية على حمايته، وعلى تنفيذه، ضد عابثٍ يَعْبَثُ، وملتزمٍ يحْنَث !

وثانيها أن الأمم المتحدة لم تنجح في منع العدوان ـ وهي به عليمة ـ ولا هي نجحت في معاقبة من اقترفه، وإنزال العقوبات القانونية المشروعة بحقه. بل هي لم تنجح حتى في امتصاص آثاره، والتقدم بمشروع سياسي حقيقي، وذي قوةٍ إلزامية، يضع حدًّا لفصول المأساة العراقية المتعاقبة، ويعيد للمنظّمة اعتبارها، وللقانون الدولي هيبته، وسلطته المرجعية، ضد الخارجين عليه ممن يريدون فرض شريعة الغاب والقوة، بديلا من الشريعة الدولية التي تواطأت عليها البشرية المعاصرة مُنْذ أزيد من نصف قرن !

وثالثها أن السؤال عن مصير ومستقبل الأمم المتحدة بات مطروحًا ـ في الواقع ـ منذ زوال الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. ولعل أقل مايمكن أن يبرره، ويُسبغ الشرعية عليه، أن الأمم المتحدة خرجت إلى الوجود ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ بموجب صفقة سياسية بين المنتصرين، وخاصة بين دولتين كبيرتين منهم، وبما أن أحد الشريكيْن الأسَاسيَّيْن في الصفقة تعرَّض للإفلاس الكامل، فإن السؤال عن إمكانية استمرار تلك الصفقة، بالشروط عينها، في ظل غياب الشريك الثاني فيها، يصبح مشروعًا، بل مُلحًّا.

في كل حال، لم يعد ثمة بدٌّ من فتح ملف مستقبل منظمة الأمم المتحدة أمام الدرس والتحليل، بعد أن تواترت الأدلة على أن أزمتها الراهنة لم تعد في عداد الأزمات الدورية الاعتيادية، التي شهدت نظائر وأشباه لها في ما مضى، بل هي وَلَجَتْ طورًا جديدًا نوعيا، وعصيًّا ـ في الآن نفسه ـ عن المعالجات الترقيعية التي

دُرِجَ عليها في السابق. وإذا كان من " فضل " للعدوان الأمريكي ـــ البريطاني على العراق (وهو لافضل له). ففي أنه نبّه إلى هذه الحقيقة الخطيرة ـــ في مضمونها وفي نتائجها ـــ على كل البشرية المعاصرة !

ـــ 2 ـــ

تتنوّع عناصر تعريف عدوان " ثعلب الصحراء " على العراق، بتنوُّع أهدافه، وبتنوُّع الأطراف المباشرة، وغير المباشرة، التي وَقَعَ عليها على سبيل التقصُّد. فهو عدوان على العراق أولا. وهو عدوان على العرب (والمسلمين) ثانيا، وهو عدوان على شعوب الجنوب ثالثا، ... وهو عدوان على الأمم المتحدة والقانون الدولي عاشرًا. والصلة بين سائر هذه الأهداف ـــ التي تَـغَيَّاها ـــ قائمة وثابتة على نحوٍ لالبس فيه، حتى وإن تراءت الفجوة ـــ على سطح الوعي ـــ بينَ هذا الهدف وذاك، فحالت دون إدراك الترابط بينها :

في استئناف البدء* :

ستمتنع على كل دارس قراءة أهداف العدوان الأمريكي ـــ البريطاني الأخير، وقبله عملية الحصار الاقتصادي المديد، دون إحكام ربط الصلة بينه وبين العدوان الأطلسي لعام 1991 : إذ يستأنف الأول سابقه، ويجرّب تحقيق مارامه بعد أن تَبَيَّنَ القصور في وسائل سبق اعتمادُها، وفي مركزها وسيلة الحصار. بل لعلَّ " ثعلب الصحراء " أتى يضيف إلى " عاصفة الصحراء " هدفًا لم تكن تقصده هذه الأخيرة أولويةً لها، ربما لأنها عاصفة، وككل عاصفة فهي هوجاء، فيما الثعلب أذكى وأدق في انتقاء طريدته والتركيز عليها عند الهجوم ! والهدف الذي نعني هو : **إسقاط النظام**

* ـــ جملة مستعارة من أحد كتب وضاح شرارة.

العراقي : مقدمة لتفتيت البلد، ولاستيلاد مشاريع دويلات فيه. وهو ـ وإن كان هدفًا (بريطانيا) قديمًا ـ نضج بوضوحٍ أكبر في رحم تجربة معاينة وقائع الممانعة العراقية الطويلة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، منذ نهاية الحرب الباردة، ثم طرح نفسه في سيناريوهات متعددة كان عدوان ديسمبر ـ كانون الأول 1998 ذروتها ! أما الأهداف الأصلية التي شُنّت حرب الخليج الثانية من أجل تحقيقها، وجاء العدوان الأخير يستأنف العمل عليها، فيرتبط بالجانب العراقي فيها **هدفان مركزيان هما: تدمير القدرة الاستراتيجية العراقية، وحرمان العراق من الموارد الاقتصادية والمالية التي تسمح له ببناء قاعدة صناعية، وتنموية، وقدرة عسكرية ضاربة .**

يرتبط الهدف الأمريكي **الأول**، المتمثل في تدمير القدرة العسكرية الاستراتيجية للعراق، بهدف استراتيجي موازٍ هو **حماية أمن الكيان الصهيوني**، عملاً بالتزامٍ أمريكي قديمٍ ـ منذ " **مبدإ ايزنهاور** " قبل أربعين عاما ـ بضمانٍ التفوق العسكري الإسرائيلي على سائر الدول العربية[1]. وإذا كان قد وَجَدَ هذا في الحرب العراقية ـ الايرانية، خلال عقد الثمانينات، فرصة لتحقيق نفسه من خلال استنزاف البلدين في الحرب، وتدمير قدراتهما، فإن خروج العراق منتصرًا ـ وعلى غير توقُّع ـ أعاد طرح هذا الهدف على رأس جدول أعمال السياسة الأمريكية في المنطقة[2]. ولم تكن حرب الخليج الثانية إلا إخراجًا سياسيا لتحقيق ذلك الهدف، وخاصة

---

1 ـ كان ذلك مقابلا أمريكيا لاستجابة " إسرائيل " للانسحاب من سيناء في حرب السويس لعام 1956، وعربونًا على استحقاقها وراثة العلاقة البريطانية ـ الصهيونية (والفرنسية ـ الصهيونية ! الخاصة. حول هذا، أنظر :
محمد حسنين هيكل : **ملفات السويس**. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الثانية. 1992.

2 ـ تناولنا ذلك بتفصيل في كتابنا : **أزمة الخليج : العرب بعد نهاية الحرب الباردة**. دار الكلام. الرباط. 1991.

حينما تبيَّن أن العراق نجح في تطوير برامجه العسكرية : المتعلقة بالصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وبالأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والجرثومية، والنووية، وبدأ يدخل ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني من باب الدفاع عن وجوب بناء استراتيجية جديدة لتضامن عربي فعَّال، على نحو ماكشفت عن ذلك قمة بغداد العربية .

أنجز العدوان الأطلسي لعام 91 قسمًا كبيرًا من هذا الهدف، ثم تُرك الباقي لعملية التفتيش الدولي، الذي قامت به لجنة جواسيس « **أونسكوم** ». ولَّما تبيَّن أن حصيلة عملها محدودة (وإن كانت حصيلة تجسُّسها هي الأهم أمريكيا)، فقد تكفلت عملية « ثعلب الصحراء » الأنغلوساكسونية باستكمال ماتبقَّى من البقية، لتتويج التفوق الإسرائيلي الاقليمي بحمايته من آخر احتمالات التهديد : الذي حصل ـ فعلاً ـ شيء منه خلال الضربات الصاروخية العراقية للعمق الصهيوني في المدن الفلسطينية الكبرى المحتلة : حيفا، وتل أبيب[3].

ويرتبط الهدف **الثاني**، المتمثل في حرمان العراق من الاستفادة من موارده الاقتصادية ـ النفطية ـ والمالية، بهدف مواز هو : **منعه من تحقيق أي مشروع تنموي، يسمح له ببناءٍ قاعدة صناعية متطورة في المنطقة**، تهدد ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة (وخاصة في مجال التقانة والصناعة العسكرية)، وتكون نقطة جذب لطموحات تنموية عربية أخرى. ومرة أخرى، أنجزت حرب الخليج الثانية قسمًا عظيما من هذا الهدف، بتدمير

3 ـ الغبيّ وحده من يعتقد أن حرب الخليج الثانية (1991) خيضت للدفاع عن أمن دول الخليج من « التهديد العراقي ». ذلك أن شروط وقف إطلاق النار، وخاصة تلك المتعلقة منها بالأسلحة العراقية، نصت على حق العراق في امتلاك الصواريخ التي مداها حوالي المائة وخمسين كيلومترًا. وهي ـ للعلم ـ صواريخ قادرة على ضرب الكويت والسعودية : لكنها لاتطال أراضي فلسطين التي تقيمَ فيها دولة إسرائيل !

البنى الصناعية والخدماتية الارتكازية، التي اعترف جيمس بيكر ــ سلفًا ــ بأنها هدف للحرب ؛ ثم أنيط بالحصار الاقتصادي القاتل أن يستكمل المهمة، قبل أن ينتدب عدوان " ثعلب الصحراء " نفسه لإنجاز ماعجز عنه الحصار، وتدمير ماأعيد بناؤه في السنوات الثمان الأخيرة.

ومثلما استأنف عدوان ديسمبر ــ كانون الأول 98 سابقه في يناير ــ كانون الثاني 91، كذلك أضاف إليه هدفا ثالثا " جديدًا " هو **إسقاط النظام العراقي** ؛ سبيلا إلى تفكيك العراق وتجزئته. لقد أدركت الولايات المتحدة أن إلحاق الهزيمة العسكرية بالعراق، لم يكن كافيا لإلحاق الهزيمة بتطلعاته الوطنية والنهضوية ؛ وأن مأزقها مع العراق سيستمر مابقي النظام القائم قائما. وعلى ذلك، فقد جرّبت تحريك عملائها من بعض " المعارضة " " السياحية " المقيمة في حمَى مخابراتها، وبعض أطر الجيش والمخابرات من الذين فرُّوا من العراقَ، أو ظلوا فيه، باسم مساعدة " المعارضة " على إقامة نظام " ديموقراطي " في العراق ![4] ثم ألَّبَتْ القيادات العراقية الكردية على السلطة، وقطعت عليها ــ بالقوة ــ طريق التوقيع على اتفاق معها حول " الحكم الذاتي "، لتزُجَّ بها في المحرقة باسم حقوق الأكراد ؛ الذين تتواطؤ واشنطن مع نظام أنقرة ضدهم في تركيا ! وكما هيَّأت بذلك لإسقاط النظام، ورصدت له ميزانية مالية من الكونغريس[5]، كذلك هيأت شروط تقسيم العراق بموازاة ذلك، ومنها فرض الحظر الجوي على العراق في شماله (الكردي)، وجنوبه (الشيعي)، ودفع أكراد الشمال إلى إقامة مؤسسات

---

4 ــ إن أخشى مايمكن أن تخشاه الولايات المتحدة هو الديمقراطية في العراق ؛ ذلك أن عراقًا ديمقراطيا يشكل تهديدًا استراتيجيا لها لايقل خطورة عن عراق قوي عسكريا، وخاصة في منطقة تنتمي ــ بقياسات الدولة والسياسة ــ إلى العصر الوسيط (ثم إن واشنطن تعرف ــ أكثر من غيرها ــ أن المعارضة البديل معارضة طائفية، ومرتبطة بمراكز اقليمية، وتتجاوز أحزابها عدد الملل والنِّحَل، وعدد المدن والقرى، في العراق !

5 ــ بموجب قانون " تحرير العراق " !

مشروع دويلتهم. وقد كان من أهداف عملية " ثعلب الصحراء " تحقيق سيناريو إسقاط النظام، من خلال ضرب الحرس الجمهوري والحرس الخاص، وتحريك فلول مسلحة من الجنوب للسيطرة على مناطق البصرة، والنجف، والكوفة، وسائر الجنوب، ثم التقدم نحو بغداد، بعد أن رفضت المعارضة الكردية المشاركة فيه.

واستأنف عدوان 98 سابقه 91 على صعيد الأهداف العربية منه، فجاء يستكمل ماكان قد بدأه. وكانت الأهداف فيه هي عينُها في سابقه، **وأولها** : تدمير القدرة الاستراتيجية لبلد عربي ذي وزن اقليمي كبير، لإخراجه من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتمرير التسوية السياسية المجحفة والمُهينة. فضلا عن حرمان العرب من حيازة حق الدفاع الشرعي (العسكري) عن أمنهم القومي، وإجبارهم على التراجع عن برامج التسلح خشية تعرضهم لإجراءات عقابية مشابهة [6]. أما **ثانيهما فهو** السيطرة على نفطهم، وعلى فوائضهم، ليس فقط للتحكم في أسعاره عالميا، بل أيضا لمنعهم من توظيف عائداته في برامج التنمية الوطنية[7]. وأخيرًا، فإن ثالث تلك الأهداف هو تدمير فرص تمركز اقليمي عربي ـ إسلامي في المنطقة يعيد إليها التوازن، وخاصة بعد نهاية حرب المركزين الاقليميين فيها : العراق وإيران. وبالجملة، فقد كانت الحرب ـ في فصليها : 91 و 98 ـ **حربا أمريكية ـ أطلسية من أجل " إسرائيل"، والنفط، وضد تقدم ووحدة دول المنطقة.**

6 ـ قصف مصنع الشفاء السوداني ـ الصيدلي ـ مثال طريّ ودال !

7 ـ نجحت واشنطن في ذلك كثيرا. إذ بعد إجبارها دول الخليج على تمويل حرب 91 بما فاق المائة مليار دولار، وبعد تخفيضها لأسعار النفط، نجد دول الخليج العربي نفسها اليوم في ضائقة اقتصادية شديدة، رفعت من مديونيتها الداخلية، وحَدَّت من قدرتها على الانفاق في برامج التنمية والبنية التحتية.

إياكِ أعنـــــي ...

يصدق الشـيء نفسُه على شعوب ودول الجنوب، وخاصة منها تلك التي لم تقدم طاعتها بعد للسيد الأمريكي الأوحد، ومابَرِحَتْ تبدي ــ على تفاوت ــ بعض الممانعة أو التمرد. إنّ لعقاب العَراق ــ هنا ــ وظيفة سياسية أخرى، هي توجيه رسالة إلى كل من بَقي قادرًا على التطلع لممارسة دور ما خارج « عقد » الوكالة الأمريكية : أي لحسابه الخاص ؛ وإلى كلّ من ظل يعيش على فكرة العداء للمصالح الغربية والأمريكية. ومن المفيد، في هذا الباب، أن نلاحظ ذلك التلازم ــ غير الاعتباطي ــ بين تدمير العراق وتجويعه، وبين الضغوط الأمريكية الكثيفة الممارَسة على إيران، وكوريا، وباكستان، وليبيا، والسودان، وسورية، وكوبا، بل وحتى الصين : سواء باسم حيازتها لأسلحة الدمار الشامل، أو باسم تصديرها تكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية إلى بلدان أخرى،أو باسم خرقها لحقوق الإنسان ! إن ذلك التلازم دال : فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تخوض الحروب مع هذه الدول مجتمعة في الآن نفسه، لكنها تنتقي عَيِّنَة منها، فتحاربها حرب إبادة، وعيّنات أخرى فتحاصرها حصارَ تطويع، كي تبلّغ رسالتها إلى بقية المراكز الجنوبية المتمردة !

إنهاء ازدواجية السلطة :

ليس يستقيم فهم أبعاد عدوان « ثعلب الصحراء » بدون التفكير في سياقه ومقدماته داخل الحقل الدولي، و ــ بالذات ــ على صعيد أوضاع الأمم المتحدة. فقد قام الدليل المادي الأوفى على أن العدوان كان ــ أيضا ــ عدوانًا على المجتمع الدولي : على الأمم المتحدة، وعلى القانون الدولي. بل هو صمّمَ وأدير بحيث لايُخفي مَقْصِدَه هذا ! ولم يكن لهذه الصراحة ــ أو الوقاحة ــ ماتحرص

عليه سوى تبليغ رسالة إلى الجميع : لقد انتهى العمل بقانون ليس يرضي القوة المنتصرة في الحرب الباردة، أو ليس يسعفها في إدارة مصالحها. وعليه، فإن سلطة قانونها باتت هي الأعلى. وهي حين تقول ذلك، لاتتجاوز القانون الدولي ــ على ماتدَّعي ــ بل تَزْعَمُ أنها تحرص على تنفيذه [8] ! بل قل هي مستعدة للعمل بأحكامه، لكنها مستعدة ــ في الوقت نفسه ــ إلى إنفاذ أحكام قانونها الخاص [9] عند الاقتضاء !

نعم، كانت نهاية الحرب الباردة قد وضعت فصلا ختاميا لظاهرة التنازع على السلطة العالمية بين العظميين، لصالح مَرْكَزَتِهَا في ــ واحتكارها من قبل ــ الولايات المتحدة. واليوم، لن تقبل واشنطن بأن يجري مثل هذا التنازع من جديد باسم المجتمع الدولي، والقانون الدولي ؛ ولا هي مستعدة لأن تتقاسمها بأي شكل مع الأمم المتحدة، حتى ولو اقتضى ذلك الخروج على القانون. ولقد فعلت ذلك في عدوان « ثعلب الصحراء »، هادفة ــ من ذلك ــ إلى حسم ازدواجية السلطة، عالميا، حسمًا نهائيا تؤول إليها كاملة بمقتضاه !

ــ 3 ــ

ماذا بقي ــ بعد هذا ــ من الأمم المتحدة : من سلطتها، ومن مرجعية ميثاقها، ومن هيبة مؤسساتها، بما فيها ــ بل على رأسها ــ مجلس الأمن. هل مازال في وسعها أن تفعل شيئا لحماية دورها،

8 ــ ذلك ما نقرؤه في افتتاحية إحدى صحف دول العدوان : « إن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هي الأكثر وفاء لأهداف الأمم المتحدة ونصوصها من الأمم المتحدة نفسها »
International Herald Tribune, 19 - 20 / 12 / 1998.

9 ــ في خطابه أمام الجمعيه العامة للأمم المتحدة (في 27 سبتمبر ــ أيلول 1993). عبّر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن ذلك بوضوح حين قال : « إننا سنعمل بالتعاون مع الآخرين، وعبر مؤسسات متعددة الأطراف كالأمم المتحدة. إذ من مصلحتنا القوميه أن نفعل ذلك. ولكن لاينبغي أن نتردد في العمل بشكل منفرد عندما يكون ثمة تهديد لمصالحنا أو لمصالح حلفائنا الحيويه ».
Speech by President Bill Clinton at the U.N General assembly on 27 September 1993. Special Wireless File, p 5.

بل وجودها ؟ حتى الآن، لاتجيب الأمم المتحدة عن هذه الأسئلة المصيرية. تفعل فقط مايفعله كلُّ غَيْر آبه : ينعقد مجلس الأمن فيها لمناقشة " الأفكار " الأمريكيَةِ حَوْلَ توسيع برنامج " النفط مقابل الغذاء "، وورقتي المقترحات الروسية والفرنسية حول رفع الحظر النفطي، وإعادة صياغة آليات الرقابة على السلاح العراقي وكأن شيئا لم يقع قبل شهر على رأسها ! لاشيء ـ في همومها ـ يتعلق بمصيرها في جدول أعمالها ! تسوِّق أوهامًا ؟ نعم، لاشك. فالحصار على العراق ـ والعراق يعرف ذلك ـ لن يُرْفَعَ بقرار من مجلس الأمن، أو بجهد روسيا وفرنسا في المجلس [10]! وتفعيل اجتماعات مجلس الأمن لن يضخ الحياة في شرايين الأمم المتحدة، ودورها الدولي، ولن يعيد سلطةً موؤودة إلى قانون مرَّغته أمريكا في الوحل.

---

10 ـ Voir (Alain GRESH (" Guerre sans fin contre l'IRAK "
Le monde diplomatique, N 538, Janvier 1999.

القسم الأول

حرب الخليج التي لم تنته

الفصل الأول

في العدوان الثنائي : الأمريكي ــ البريطاني

مــقــدمــة :

منذ مطلع عقد التسعينات، دخل العراق دائرة استهداف عدواني : أمريكي ــ أطلسي مستمر، صممت حلقاته، وأُديرَتْ فصوله، بعناية بالغة، تكشف دقتها عن وجود خطط وبرامج سياسية سابقة لفعل العدوان، ولا ترتبط ــ حصرا ــ بالأسباب المعلنة ــ آنئذ ــ لحرب " عاصفة الصحراء"، وماتلاها وتناسل منها من حروب على امتداد هذا العقد. وحين نستعيد اليوم ــ بعد ثمان سنوات من اندلاع " أزمة الخليج "ــ شريط أحداث هذا الصراع الدموي المستمر نقف، بالأدلة المادية، على حضور عنصر القصدية في توليد الوقائع، من خلال الأهداف المحبوكة سلفا والموضوعة غاية لفعالية العدوان : مثلما نقف ــ بالأدلة ــ على ذلك من خلال الوقوف على نوع الأساليب والأدوات الوظيفية المتبعة، من قبل قوى العدوان، في إدارة حلقاته المتصلة. وفي هذا ــ على مانزعم ــ مايرفع اللبس عن طبيعة الأسباب التي كانت في أساس حرب " عاصفة الصحراء "، كما هي في أساس عدوان " ثعلب الصحراء"، وعن طبيعة الإجراءات الدولية التي اتخذت في حق العراق تحت عنوان العقوبات الاقتصادية !

لم يعد مؤكدا ــ اليوم ــ أن العراق دخل إلى الكويت بمحض إرادته، ولا أنه كان يستطيع الخروج منها بمحض إرادته قبل حرب

"تحريرها". كما لم يعد مؤكدا أن قرارات الحصار والعقوبات الإقتصادية على علاقة ما بدخول العراق إلى الكويت، أو أن رفعها ــ مستقبلا ــ بات ممكنا من خلال قرار دولي يصدر عن مجلس الأمن : الذي فرضها عليه ! بل لم تَعُدْ مُمْكِنَةً عَنْوَنَةُ هذا الصراع، وهذه الحرب، بأي عنوان رسمي يسمح بفهم موضوعهما، و ــ بالتالي ــ يضع اطارًا سياسيا أو قانونيا لحل الأزمة الناشئة في امتداد نتائجهما ! فقد كرت العناوين متعددة، متداعية، على غير انقطاع :

قيل ــ في البداية ــ إن الأزمة نجمت عن اجتياح العراق للكويت، وعن إهدار سيادة دولة " مستقلة"، عضو في الأمم المتحدة ؛ وأن في ذلك اعتداءً ماديا صريحًا على القانون الدولي، وإنتهاكا للشرعية الدولية. وقيل إن رفضه الانسحاب منها، يفرض على "المجتمع الدولي" حَمْل العراق على ذلك بوسائل تدرَّجت تصاعديا إلى حدّ استعمال القوة العسكرية ضده بإجازة من مجلس الأمن. لكن العراق أجبر على الانسحاب من الكويت، بل أجبر على قبول تخطيط الحدود معها ــ بعد الاعتراف بها ــ على الرغم من أنها كانت حدودا مفروضة على طاولة المفاوضات ! مع ذلك، لم تتوقف الحرب، بــ " تحرير الكويت" من قبل " قوات التحالف". بل استمرت في صور وصيغ مختلفة ؛ ولم يرفَع الحصار المفروض على العراق ــ بسبب اجتياحه الكويت ــ بل اشتد خناقه أكثر ممّا بدأ به !

وقيل ــ في ما بعد ــ إن الأزمة لم تنته بــ " تحرير الكويت" وفرض " الشرعية الدولية " وسلطة قراراتها على العراق، بل إنها مستمرة مابَقيَ العراق يملك " أسلحة دمار شامل"، أو قدرة على إعادة إنتاج أسلحة دمار شامل، " يهدد" بها " جيرانه". فكان أن وَجَدَ الحصار والعقوبات الإقتصادية مابه يتغذيان من جديد. ثم

كان أن وُضعت صيغة إيفاد لجنة تفتيش دولية إلى العراق، للبحث والتقصي في برامج التسلح والإنتاج الحربي العراقية، قصد نزع سلاحه الإستراتيجي، ووضع نظام رقابة دائم على مشروعات الإنتاج العسكري للسلاح غير التقليدي. ومع أن النظام الدائم وُضع بإحكام، واشتغلت فرق التفتيش على مدار سبعة أعوام ونصف في البحث والاستقصاء، وفي تدمير الصواريخ والمخزونات الكيماوية، والمواد القابلة للتصنيع في مجال السلاح البيولوجي والجرثومي. ومع أن « الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أنجزت عملها في مجال تفكيك البرنامج النووي العراقي .... إلا أن الحرب لم تنته، مثلما لم يرفع الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن !

ثم قيل ــ أخيرا ــ إن الأزمة لم تنته بسبب إحجام العراق عن التعاون مع لجنة « أونسكوم»، وإخفائه معلومات عن برامجه العسكرية، وعرقلته حرية عمل فرق التفتيش في المواقع التي تختار ــ هي ــ تفتيشها، وإخلاله بالتزامه الموقع مع كوفي أنان : أمين عام الأمم المتحدة، في بغداد في فبراير/شباط 1998. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شنّتا عدوانا عسكريا واسع النطاق والأهداف ضد العراق، تحت عنوان تدمير قدراته العسكرية، وتقويض قدرته على إعادة إنتاج « أسلحة الدمار الشامل» ؛ ومع أن القيادات السياسية والعسكرية ــ في الدولتين ــ صَرَّحَتْ رسميا بأن الضربات الصاروخية والجوية لـ « ثعلب الصحراء» حققت أهدافها في تدمير قدرات العراق الاستراتيجية، وتدمير قدرته على إعادة إنتاج السلاح غير التقليدي[1]، أي أنها

1 ــ صرح الجنرال هنري شيلتون ــ رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة ــ أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، بتاريخ 5 يناير/كانون الثاني 1999 أن الضربات الجوية الصاروخية للعراق ــ في عملية « ثعلب الصحراء » ــ أصابت 64 هدفا من أصل 66، وأن 85 بالمائة من هذه الضربات كانت « مؤثرة »، وأن الـ 600 طلعة جوية في العدوان نجحت في إضعاف قدرات أسلحة الدمار الشامل ...
الحياة : 1999/1/7.

أنْجَزَتْ مالم تستطع فـــرق التفتيش إنجازه، إلا أن الحصار ظـــل مستمرا تحت عنوان وجوب نـــزع « أسلحة الدمار الشامل »!

ولم تكن هذه وحدها العناوين المختلفة، المتعددة، لنص واحد : العدوان والحصار، بل كانت إلى جانبها ــ وبموازاتها ــ عناوين أخرى فرعية سيقت لتبرير جرائم الحرب والتجـويع والتقتيـل مـــن قـــبيل : « الأســـرى » الكـــويتيـــيـــن « الـــمحتجـــزين » لـــدى العـــراق، و « انتهاكات » النظام في بغداد لحقوق الإنسان، وسوى ذلك من الذرائع الاحتياطية المساقة لخلافة الذرائع « القانونية » (ذرائع « الشرعية الدولية ») عندما ترتفع أسبابها غدًا !

عنوان واحد ــ فقط ــ بقي ثابتا أمام متـغـيـرات العناويـن الوظيفية المفتعلة : تدمير العراق. وهو عنوان ينتمي إلى مخطط استراتيجي أمريكي أصيل، سابق لأزمة الكويت، وسائر مـاتَحَرَّكَ في موكبها من أحداث ونتائج : بل ليست الأزمة تلك إلا واحـدة من السيناريوهات التي أُعِدَّت مقدماتها ــ بإحكام ــ لايقاع العراق في شراك مخطط الحرب والعدوان ذاك. سيكون من قلة الذكاء ــ والحياء ــ الاستمرار في ربط مايجري منذ سنوات ثمان بحادثة 2 غشت/آب 1990، فهذه أشبه ماتكون بحادثة المـروحة، التي بُنِيَ عليها التفسير الغبي لأسباب الاحتلال الفرنسي للـجـزائر قبـل مائة وسبعين عاما. لقد انتهت تلك الأزمة بخروج القوات العراقية من الكويت، لكن ذلك لم يضع فصلا ختاميا للمأساة. وعليه، لم يكن هدف العدوان « تحرير الكويت »، كما قيـل زورا، بل تقويض شروط الحياة في العـراق. ولن يكون هدفه، اليوم، تدمير الـقـدرة العراقية العسكرية فحسب، بل تخريب الكيان الاجتماعي، وإفناء الشعب !

بماذا يمكننا أن نفسر موت مليون ونصف المليون عراقي ــ تحت القصف والتجويع ــ إذا لم يكن يعني ذلك الرغبة في تقويض شروط الحياة، وفي تدمير البشر بعد الحجر ؟ إن قوى البربرية والاجرام الدولية لاتفعل ــ اليوم ــ سوى ممارسة انتقام حاقد من العراق : كيانا وشعبا. الانتقام من دولة أصرَّت على بناء جيش قوي يحمي سيادتها، ويدافع عن مركزها الاقليمي. والانتقام من سلطة حرصت إلى إطلاق وإدارة مشروع وطني طموح للتنمية الاقتصادية، والتقانية، والعلمية. والانتقام من جيش خرج ظافرا من حرب إقليمية كبرى، مغمورا بالطموح إلى ممارسة دوره القومي الطبيعي في مواجهة الدولة الصهيونية، ونجح في إلحاق ضربات صاروخية موجعة بالعمق الإسرائيلي في تل أبيب وحيفا. والانتقام من شعب لم يستسلم لإرادة قوى العدوان، وأصر على أن يقاوم الحرب، والحصار، والهيمنة. ثم الانتقام من شعب رفض إسقاط نظامه نزولا عند رغبة عدوه.

في هذه الحرب الانتقامية المفتوحة، عبَّأت الولايات المتحدة الأمريكية كل مصادر القوة لديها : مجلس الأمن المطواع بعد رحيل قطبه السوفييتي ؛ حلفاءها في " منظمة حلف شمال الأطلسي " ؛ عملاء صغار في كل أركان الأرض : القانون الدولي ؛ المعارضة الكردية في شمال العراق ؛ مأجوريها من بعض "المعارضة" " العراقية " المقيمة في فنادق لندن وواشنطن ! وزادت، على ذلك كله، بابتزاز من يحتاج إلى ابتزاز، وتخويف من لارابطة جأش له، ورشوة من لاضمير له. فجندت ذلك كله في عدوان لم تنقطع وقائعه حتى اليوم، دون أن يرف لها جفن أمام مشاهد الموت الجماعي اليومي، ودون أن تلقي بالا إلى احتجاجات البشرية المتحضرة !

قد لايُستَغرَبُ هذا الذي يجري ضد شعب العراق العظيم. إنه طقس عادي ــ روتيني ــ من طقوس " الحضارة " الأمريكية :

حضارة الموت والإفناء. قبل شعب العراق، أزهقت أمريكا أرواح ملايين الفيتناميين في حربها الظالمة ضد « هانوي »، وأزهقت أرواح مئات الآلاف من اليابانيين في هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية، وبدأت ميلادها بإفناء شعب أمريكا الأصلي : الهنود الحمر. فماذا يضيرها أن تفعل الشيء نفسه. لعل المستغرب حقًّا أن يوجد في صلب أمتنا من بقي مستعدا للشهادة الصامتة على هذا الموت، بل قل للمشاركة في الجريمة : باليد، واللسان، والقلب ! ! !

I ـ في العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق : الأسباب.

هيأت الولايات المتحدة الأمريكية لعدوانها على العراق ـ في ديسمبر/كانون الأول 1998 ـ مبكرا. وعند لحظة العد العكسي لحساب الضربة، أَخْطَرَتْ وصيفتها البريطانية للمشاركة فيه لغاية لاتتصل بالمحالفة، والصداقة، مقدار اتصالها برغبة الإدارة الأمريكيةً في أن لاتبدو وحيدة، أو معزولة، أو خارجة عن إجماع دولي انعقد ضد الخيار العسكري ! وسيكون من باب المغالطة ربط عملية « ثعلب الصحراء » بملابسات الخلاف بين العراق وبين لجنة «أونسكوم ». إذ لم يكن تقرير الجاسوس ريتشارد بتلر سببا أصيلا في التسويغ للعدوان، بل كان ـ كما أريد له أن يكون ـ **الذريعة الرسمية** « القانونية » التي احتاجت إليها الإدارة الأمريكية كي تنفذ جريمتها في العراق، في اللحظة التي بدا فيها أن موعد الضربة أَزِفَ وحَانَ !

الشيء نفسه يصدُق على علاقة العدوان بمحاكمة الرئيس **كلينتون** في الكونغرس : بتهمة الكذب تحت القَسَم، في قضية علاقته بـ**مونيكا لوينسكي**. إذ على الرغم من حاجته إلى تأجيل المحاكمة، أوصرف اهتمام الرأي العام الداخلي عنها، بعملية خارجية

تعيد إنتاج التماسك الأمريكي الْمُمَزَّقِ في قضية داخلية، إلا أنه من الصعب الاطمئنان إلى وجود صلة بين الأمرين لسببين على الأقل : **أولهما**: أن الضربة العسكرية قد تؤجل المحاكمة ـ مثلما أجّلتها فعلاً ـ لأيام، لكنها لن تلغيها، وهذا ما لن يفيد كلينتون في شيء بما في ذلك في كسب شعبية لايحتاجها (لأنه يتمتع بها أصلا). **وثانيهما** أن النية في العدوان قائمة وأصيلة في السياسة الأمريكية تجاه العراق، وليست حادثة سير كانت سببها مشكلة الرئيس مع مجلس النواب (وعليه، باستبعادنا تقرير "بتلر" ومحاكمة كلينتون من دائرة الأسباب الفعلية وراء العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق، في نهاية العام 1998، نكون أمام الحاجة إلى البحث عن الأسباب الفعلية التي أفضت إلى سيناريو الضربة العسكرية بديلا من سواه من الخيارات التي كانت متاحة أمام مجلس الأمن، وحتى أمام الولايات المتحدة، للتعاطي مع الملفات الخلافية بين الأمم المتحدة وبين العراق.

وفي ظننا أن أهم تلك الأسباب، جميعا، هو شعور الإدارة الأمريكية بالحاجة إلى استئناف مابدأته في عدوانها لعام 1991، **بسبب فشلها في تحقيق سائر أهدافها من خلال التفتيش الدولي والعقوبات الإقتصادية**. فحين قبلت الإدارة الأمريكية بوقف إطلاق النار في نهاية فبراير 1991، كانت قد وصلت ـ في تقييم الموقف الناجم عن الحرب ـ إلى نتيجتين : **أولهما** أن الضربات الجوية والصاروخية الكثيفة التي وجهتها وحلفاؤها ـ على مدار شهر ونصف ـ ضد البنى التحتية : العسكرية، والإقتصادية، والعلمية، في العراق، أضعفت القدرة الاستراتيجية العراقية، وأوصلتها إلى مادون الحد الأدنى : الذي لايهدّد المصالح النفطية وأمن " إسرائيل"؛ و ـ بالتالي ـ فقد زال الخطر الذي تمثله تلك القدرة في نظر الإدارة الأمريكية. **وثانيهما** أن فرصة استغلال قرار

الحصار والعقوبات الاقتصادية على العراق ـ الصادر قبل الحرب ـ ثمينة جدًا، بحيث يمكن استثماره (نعني القرار) في وجهة أخرى لاعلاقة لها بظروفه وملابسات صدوره (= اجتياح الكويت)، هي **استكمال أهداف الحرب**، وفي صدارتها **منع العراق من إعادة بناء قدراته الاستراتيجية**. وبعبارة أخرى، **إذا كان عدوان 91 قد أنجز مهمة تدمير تلك القدرات، فإن المطلوب من الحصار حرمان العراق من الموارد التي تسمح له بإعادة بنائها**. ويقع ضمن هذا المنحى إخضاعه لتفتيش دولي يكون من أهدافه ـ فضلا عن نزع ماتبقى من سلاح غير تقليدي لديه ـ **توفير ذرائع** مستمرة تبرر **استمرار تطبيق الحصار عليه** !

غير أن الإدارة الأمريكية وصلت ـ بعد تجربة سبع سنوات من هذه الاستراتيجية ـ إلى قناعة بحدود هذا المسعى، وذلك من خلال معاينة حقيقتين : **نجاح العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب** والصمود في وجه الحصار، ثم بداية الحديث عن وجوب القيام **بمراجعة شاملة** لتعاون العراق مع الأمم المتحدة بما قد يؤدي إلى رفع العقوبات الإقتصادية عنه :

لم يكن في حكم المتوقع ـ أمريكيًا ـ أن ينجح العراق، وفي زمن قياسي، في امتصاص العدوان الأطلسي عليه، في يناير/ فبراير 1991 . فيعيد بناء مادمره ذلك العدوان من بنى إرتكازية حيوية : إقتصادية (مصانع، مصافي نفط، معامل غذائية ... الخ)؛ وعسكرية (مصانع حربية، مستودعات الذخيرة، مراكز الجيش والحرس الجمهوري، منصات الدفاع الجوي، مراكز الإدارة والتحكم، مطارات ... الخ) ؛ وخدماتية (محطات توليد وتوزيع الكهرباء، محطات تحلية وتوزيع المياه، جسور، أنفاق، طرق) ؛ وسياسية ـ إدارية (المراكز الحكومية المختلفة، مراكز البث الاعلامي السمعي

ـ البصري، مراكز الاتصالات المدنية) ؛ واجتماعية (مستشفيات، مدارس، أحياء دمَّرها العدوان) ؛ ودينية ـ ثقافية (دور العبادة المدمرة أو المصابة بالقصف، متاحف وآثار ... الخ). إذ كان في حكم التقدير الأمريكي أن عملية إعادة البناء ـ تلك ـ ستستغرق منه وقتا أطول بكثير بالنظر إلى مستوى الدمار الكلي المهول الذي أصابه من عمليات القصف.

ولعل ماأضاف أسبابا جديدة لخيبة التقدير الأمريكي، أن العراق نجح في أن يعيد بناء ذاته في ظل حصار اقتصادي، وتكنولوجي، خانق، كان يُفْتَرَضُ فيه ـ أمريكيا ـ حرمان العراق من الموارد الكفيلة بأن تزوده بالقدرة على إعادة البناء تلك[2]. بل كان يُفْتَرَضُ فيه أن يقدم مساهمته ـ مع الحرب ـ في العودة بالعراق إلى المرحلة ماقبل الصناعية عملا بالنية الأمريكية الأساس التي عبَّر عنها وزير الخارجية الأمريكي السابق : **جيمس بيكر**، لوزير الخارجية السابق : **طارق عزيز**، في محادثتهما قبيل عدوان العام 1991 !

وعلى النحو نفسه، لم يكن مما يرضي الادارة الامريكية أن تعاين مظاهر " الإنحراف " الحاصل في عمل " أونسكوم " ("اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل " العراقية) : من لجنة مدعوة، فعليا، إلى إيجاد الذرائع المستمرة لتشديد الحصار على العراق ـ بدعوى خرقه شروط وقف إطلاق النار وعدم التعاون مع فرق التفتيش في مهمتها ـ إلى لجنة يستعجلها الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء دائمي العضوية

2 ـ في أزمة فبراير/شباط 1998 بين العراق و " أونسكوم "، دافع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، في خطاب إلى الأمريكيين، عن سياسة بلاده تجاه العراق، وعن فوائد عملية الحصار، مبينا أن هذا الحصار حرم العراق من 100 مليار دولار، متسائلا : تصوروا ماذا كان سيستطيع صدام حسين أن يفعل بهذه الموارد المالية لولا حرمانه منها ؟ !

في مجلس الأمن (روسيا، والصين، وفرنسا)، لإنهاء عملها، وتقديم تقرير نهائي للمجلس، يُفْتَحُ ــ في ضوئه ــ ملف المراجعة الشاملة للعقوبات المفروضة على العراق. ففي هذا التغيير في عمل "أونسكوم" ــ من وجهة نظر الإدارة الأمريكية ــ مامن شأنه أن يكرس دورا لمجلس الأمن في الموضوع، لايريده البيت الأبيض، وأن يجعل من مداولات أمية خاصة بقرار رفع العقوبات أمرا يفرض نفسه، بل واحدًا من السيناريوهات المرجَّحة، وخاصة في ضوء المعلومات الخاصة بالبرنامج النووي العراقي، والتي تقول ــ حسب تقرير " الوكالة الدولية للطاقة الذرية " ــ إن العراق أبدى تعاونه الكامل مع الوكالة في هذا الملف.

بعيدا عن هذين العاملين، لانملك أن نبني فهما صحيحا للأسباب التي حملت الولايات المتحدة ــ بمعية تابعتها البريطانية ــ على تنفيذ عدوان ديسمبر 98 ضد العراق.

* * *

لكن الإدارة الأمريكية سعت ــ إلى إخفاء أسبابها الفعلية هذه وراء ذرائع أخرى، مستعيرة إياها لتبرير عدوانها على العراق ؛ ثم منصرفة إلى تهيئة المناخ الدولي والإقليمي لعملياتها العسكرية تلك. وقد فعلت ذلك في صورة سياسات محسوبة إستهدفت إنضاج الشروط الموضوعية لإطلاق فعل العدوان.

II - في إنضاج شروط العدوان :

الفارق كبيرٌ ــ عند التحليل والاستنتاج ــ بين الوقوف على الأسباب الفعلية التي كانت في أساس العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق، وبين اعتبار الذرائع ــ التي سيقَتْ تسويغا له ــ أسبابا حقيقية للضربة العسكرية تلك. ولعل هذا الفارق

يستبين ــ بأجلى صورة ــ متــى استَعَدْنَا سياق مـادُعِيَ ــ منذ سنوات ــ بالأزمة بين العراق وبين الأمم المتحدة، والتي جرت وقائعها تحت عنوان رسمي (أمــريكـي) دال : عدم تعاون العــراق مع فرق التفتيش " الأممية "! ففي هذا السياق مايكشف عن ذلك الفارق بين العنوان الفعلي للعدوان (وهو عنــوان أمــريكـي بالتعريـف)، وبين العنوان المستعار، المصمم على النحو الذي يرفع الشبهة عن مدى " قانونية " ذلك العدوان، أو ــ بالأصح ــ على النحــو الــذي يبدو فيه خيــارا إضطراريا مشروعا للدفاع عن القانون الــدولــي ! والسياق الذي سنستعيده، لن نستعيده على نحو كــرونولوجي (زمني تعاقبي)، بل مــن زاوية بيان **العناصر الوظيفية الأســاس، التي جرى توظيفها سياسيا لإيصال الأزمة المفتعلة مع العراق إلى الحد الذي يفتح الباب أمام الخيار العسكري.**

يتعلق الأمر ــ هنا ــ بسياسة أمريكية مُبَرْمَجَة ــ سلفًا ــ على مشروع العدوان، ومتهيِّئة لتحضير ظـروفه، وذلك بإنضاج شروطه على مدًى زمني طويل : امتدَّ منذ وقف إطلاق النار فــي حرب الخليج الثانية قبل نحو ثمانية أعوام. أما تلك الشروط، التي نعتقد بأن الإدارة الأمــريكية عملت على إنضاجها، فهي ثلاثــة : **دفع الأمم المتحدة إلى الــصّدام سياسيا مع الــعــراق، وتوظيف عمل لجنة " أونسكوم " لخدمة السياسة الأمريكية، ثم تليين الموقف الرسمي العربي وانتزاع موافقته على العدوان** :

1 ــ شرعية دولية فــي خدمة العدوان !

حين أُعْلِنَ وقف إطلاق النار فــي حرب الخليج الثانية ــ نهاية فبراير/شباطَ 1991 ــ لم تكن الأمم المتحدة هي التي فاوضت العراق على شروط وقف إطلاق النار، بل كانت الولايات المتحدة (=وحلفاؤها رمزيا) من فاوض على، وفرض، تلك الشــروط، لِتُلْزِمَ الأمم المتحدة

بها. فتصير شروطا دولية ! والمسألة ـ هنا ـ ليست فقط غير شكلية، بل إنها ـ أيضا ـ خطيرة على جميع الصُّعُد: على صعيد صناعة شروط أكبر مأساة إنسانية في القرن العشرين (= تصفية شعب بالتجويع باسم القانون الدولي) ! ؛ وعلى صعيد توريط الأمم المتحدة والشرعية الدولية في تحقيق أهداف لاتقع في دائرة مصالح المجتمع الدولي، ثم على صعيد تمكين دولة ـ هي الولايات المتحدة ـ من إملاء إرادتها على العالم كله، وتسخيرها مؤسسات النظام الدولي لخدمة أهدافها ومصالحها الحيوية !

فحينما أجاز مجلس الأمن الدولي ـ طبقا لمقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ـ إستعمال القوة العسكرية ضد العراق، من خلال قراره رقم 678، (فهو) فَعَلَ ذلك بقصد إخراج العراق من الكويت ؛ وهذا ـ حصرا ـ هدف القرار ذاك. وعليه، كان يُفْتَرَضُ بأن يكون خروج القوات العراقية من الكويت تنفيذا كاملا لمقتضيات ذلك القرار. والشيء نفسه يصدق على العقوبات الاقتصادية (= الحصار). فهي طُبِّقَتْ في حق العراق للسبب نفسه (= اجتياح الكويت). وكان يُفْتَرَضُ فيها أن تُرْفَع بعد خروج قواته منها. غير أن الذي جرى كان خلاف ذلك تماما : لم يستطع مجلس الأمن الدولي ـ الذي أصدر القرار أو استُصْدِرَ منه ـ الدفاع عن قراره وعن القانون الدولي ! إذ ارتضى أن تفاوض الولايات المتحدة باسمه، وباسم الأمم المتحدة متخليا ـ بذلك ـ **عن مرجعيته** ؛ بل إنه قَبِلَ ـ أكثر من ذلك ـ بأن يكون موضوع مفاوضات وقف إطلاق النار **أهدافا أخرى ليست من مشمولات قرار استعمال القوة العسكرية (القرار 678)** ! ولقد كان من نتائج ذلك أن جاءت شروط وقف إطلاق النار مجحفة وغير قانونية، وتتجاوز حتى ضمانات أمن الكويت مستقبلا، لترهن حياة عشرين مليونا من البشر، وترهن إرادة المجتمع الدولي وحُرْمَةَ قانونه الدولي، ولتطلق

يد الولايات المتحدة في الملف العراقي بوصفها الوصية الشرعية على الأمم المتحدة (ومنذ ذلك الحين، كرت سبحة الهيمنة الأمريكية على المنتظم الدولي، لتكر معها سبحة توريط الأمم المتحدة ومجلس الأمن في قرارات والتزامات لاتستطيع ـ هي ـ السيطرة على مفاعيلها !

لقد جرى إرغام العراق على اخضاع صناعته العسكرية لنظام رقابة طويل الأمد، وعلى تدمير سلاحه غير التقليدي، وعلى تقديم سائر المعلومات عن برامجه النووية، والكيماوية، والبيولوجية، والجرثومية ؛ وعُهِدَ إلى لجنة خاصة (" **أونسكوم** ") ـ مكونة من خبراء في هذه الأسلحة ـ بمهمة البحث، والتقصي، والتفتيش، في الموضوعين معًا : برامج أسلحة الدمار الشامل، والرقابة على التصنيع العسكري، في العراق. وفُرِضَ على مجلس الأمن ـ في امتداد ذلك ـ أن يمارس مراجعة دورية للعقوبات في ضوء مدى إلتزام العراق بشروط وقف إطلاق النار، بل قُلْ فُرِضَ عليه أن يسبغ الشرعية على الحصار الجائر باسم حمل العراق على احترام التزاماته أمام القانون الدولي ! وقد نجحت الإدارة الأمريكية ـ على قاعدة هذه المغالطة القانونية الخطيرة ـ في أن تقدم صورة عن الصراع وكأنه صراع بين دولة تحاول التحلّل من التزاماتها مع مجلس الأمن، وتحاول إنتهاك القانون الدولي، هي العراق، وبين الأمم المتحدة التي تحرص على فرض احترام العراق لالتزاماته، وللقانون الدولي ! بل إن الإدارة الأمريكية نجحت ـ أكثر من ذلك ـ في دفع الأمم المتحدة فعلا ـ وخاصة مجلس الأمن ـ إلى تشديد الخناق على العراق، وإلى الصدام السياسي معه، في سعيها إلى إجباره على التجاوب مع إبتزازات مفتشي " أونسكوم " !

ولقد بَنَتْ الإدارة الأمريكية على هذه المقدمات المُحْكَمَة، فبادرت ـ في مناسبات كثيرة ـ إلى إعلان نيتها في توجيه ضربة

عسكرية للعراق، بدعوى إجباره على احترام قرارات مجلس الأمن، فجيشت جيوشها، وأرسلت أساطيلها إلى مياه الخليج، قبل أن يتراجع العراق في اللحظة الأخيرة مفوتا عليها فرصة العدوان. ولعلّ أزمة فبراير/شباط من العام 1998 مثال صارخ على ذلك. ومع أن تجاوب القيادة العراقية مع مساعي الأمين العام للأمم المتحدة: **كوفي أنان**، نَزَعَ الذريعة عن خطة الهجوم العسكري الأمريكي على العراق، إلا أن البيت الأبيض استغل " **اتفاق أنان ــ طارق عزيز** " لينتزع لنفسه حق المبادرة بضرب العراق دون العودة إلى مجلس الأمن في حال عدم التزام العراق بالاتفاق (الذي لم يكن قدّ أرضى الإدارة الأمريكية أصلا). وهــذا هو نفسه ماأعاد البيت الأبيض تأكيده بعد تراجع العراق ــ في منتصف نوفمبر 98 ــ عن قراره بعدم التعاون مع " أونسكوم ". وهــو عين ماأقدم عليه بعد التقرير الذي قدمه الجاسوس **ريتشارد بتلر** ــ رئيس لجنة المفتشين ــ إلى مجلس الأمن في منتصف ديسمبر 1998.

ومهما قيل اليوم عن هامشية أمين عام الأمم المتحدة في الأزمة، وعن تقاعس مجلس الأمن، وعن تراجع مرجعية القانون الدولي ــ وكل ذلك صحيح بلا شك ــ إلا أنه أفاد الإدارة الأمريكية، إلى حد بعيد، في مخططها العدواني ضد العراق، ولو من باب إسباغ الشرعية الدولية عليه، لتقديم النزاع بينها وبين العراق وكأنه نزاع بين الأمم المتحدة وبينه !

2 ــ *في وظيفة " أونسكوم "* :

بمقتضى شروط وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية ــ فبراير 1991 ــ عُهِدَ إلى " اللجنة الدولية الخاصة لإزالة أسلحة الدمار الشامل " العراقية، بمهمة التفتيش في العراق عن مخزونه من السلاح غير التقليدي (الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى،

الرؤوس الكيماوية، والجرثومية، المواد القابلة لتصنيع الأسلحة غير التقليدية ...) قصد تدميرها. ثم بمهمة التقصي في برامج إنتاج الأسلحة، ووضع نظام رقابة دائم عليها. مثلما عهد إلى لجنة خاصة من « الوكالة الدولية للطاقة الذرية » بمهمة التفتيش عن برامج العراق في إنتاج الطاقة النووية لأغراض عسكرية (بل وحتى مدنية) ! وقد اشتغلت فرق التفتيش على مدار سنوات سبع ــ ويزيد ــ وزارت آلاف المواقع، وفتشتها، ووضعت آليات نظام المراقبة في المصانع، مثلما دمَّرت مخزونا هائلا من الأسلحة والصواريخ ؛ وحصلت من السلطات العراقية على كل المعلومات والوثائق التي طلبتها ــ والمتعلقة ببرامج التسليح غير التقليدي ــ ومع ذلك، فهي لم تُنْهِ مهمتها (ماخلا اللجنة الخاصة بالبرنامج النووي) !

عدم إنهائها المهمة، في تقدير رؤسائها المتعاقبين، وآخرهم **ريتشارد بتلر**، يعود إلى ماأسموه ــ في تقاريرهم الدورية إلى مجلس الأمن ــ بـ «عدم تعاون» العراق مع فرق التفتيش ! ويدخل ــ تحت مشمولات هذه العبارة ــ أمران أساسيان : عدم تزويد العراق لهم ــ حسب زعمهم ــ بكافة المعلومات المتعلقة بالملفات الثلاثة (الكيماوي، والبيولوجي، والجرثومي)، ثم عدم السماح لهم بالحق في تفتيش كل المواقع والمراكز التي يرغبون في تفتيشها ولقد كانت العبارة تلك، هي الذريعة الدائمة ــ التي اتخذتها الولايات المتحدة ــ لدفع مجلس الأمن إلى تمديد العمل بالعقوبات الاقتصادية ــ المفروضة على العراق ــ خلال المراجعات الدورية التي يقوم بها كل ستين يوما في ضوء تقارير « أونسكوم » ! بل لقد كانت هي الذريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة لتوجيه ضربتين عسكريتين إلى العراق، وإلى حشد قواتها وأساطيلها والتحضير لضربه في خمس مناسبات !

أدرك العراق ـ مبكرا ـ **الوظيفة السياسية** المرسومة لهذه اللجنة : **تأمين الذرائع « القانونية » لتمديد الحصار**. ولم يكن أمامه في البداية أن يرفض قبول استقبال فرقها، ولا أن يرفض التعاون معها، فاضطر إلى التعامل معها أملا في حصول تصدُّع في التحالف الدولي المؤتلف ضده، وأملا في حصول تطور ايجابي في مواقف بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يفتح الباب أمام قرار جديد بإنهاء الحصار. غير أن العراق اكتفى من تحفظه على طبيعة اللجنة بتقديم ملاحظات ـ مسنودة بأدلة ـ على عدم نزاهة عملها، مشفوعة بمطالب مشروعة ـ ومتواضعة ـ تقضي بأمرين : إعادة تشكيلها على أساس التوازن في تمثيل أعضائها بما يكسر قاعدة الاحتكار الأمريكي ـ البريطاني فيها، ثم **إعادة وصل صلتها بمجلس الأمن واخضاعها لمرجعيته، وتوفير آليات حقيقية لمناقشة محتويات تقاريرها** في اجتماعاته، وعدم الاقتصار على الأخذ بتوصيات تقاريرها. وهي المطالب التي لم تؤخذ في الاعتبار !

بموازاة ذلك، جرَّب العراق طويلا حرمان « أونسكوم » من فرصة تقديم الذرائع ضده. وقد فَعَلَ ذلك حتى في الحالات التي كان عمل « أونسكوم » يتجاوز حدوده، ويمس سيادة العراق وأمنه الوطني ؛ والمثال الصارخ على ذلك مسألة تفتيش المواقع الرئاسية التي خلقت منها « أونسكوم » مشكلة كادت تفضي إلى ضربة عسكرية له في مطلع العام 1998 ! لقد سبق للعراق أن اتفق مع رئيس « اللجنة الخاصة » السابق **رالف إيكيوس** باستثناء المواقع الحساسة والسيادية من التفتيش، وهي كناية عن المواقع الرئاسية، ومراكز المخابرات، وما في معناها. غير أن الجاسوس بتلر رفض الإلتزام بما اتفق عليه سابقه، وبدأت الضغوط الأمريكية لحين توقيع العراق إتفاقا مع الأمين العام الأممي، وفَتْحِ سائر مواقعه أمام فرق

التفتيش. ومع ذلك، لم ينته حبل الذرائع الطويل. فقد أصرت " أونسكوم" : على أطروحة " عدم التعاون" حتى في التقرير الأخير الذي قدمه بتلر إلى مجلس الأمن الدولي بعد اطلاع مجلس الأمن القومي الأمريكي عليه ! لتفتح على العراق محنة عدوان عسكري وحشي.

بعملية إسترجاع لشريط عمل " أونسكوم " في العراق ــ خلال السنوات السبع المنصرمة ــ نتبين الوظائف الفعلية والأدوار السياسية الحقيقية التي أنيطت بها أمريكيًا. وأهمها وظيفتان : **التجسُّس لمصلحة البنتاغون والمخابرات الأمريكية**[3]. **ثم توفير الذرائع لتمديد الحصار على العراق** ! إذ لم يعد من شك في أن الولايات المتحدة كانت في حاجة ــ بعد حربها على العراق في 1991 ــ إلى فرق عمل استخباراتية تعمل في الميدان العراقي. فتجمع المعلومات، وتحدد المواقع الحيوية. (فتستكمل مالا تستطيعه أقمار التجسس الصناعية على هذا الصعيد). لتزوّد الأجهزة العسكرية الأمريكية بحاجتها من المعلومات التي تسمح لها بتوجيه ضربات جديدة إلى تلك المراكز الحيوية : وهو ما أقامت الدليل عليه عملية عدوان ديسمبر 98. و ــ قبله ــ إنفضاح أمر بعض جواسيس " أونسكوم" وتعاملهم مع " السي أي إيه " "والموساد "[4]. مثلما ثبت ــ بالدليل القاطع ــ أن تمديد الحصار على العراق. ودائما بقرارات من مجلس الأمن. يحتاج إلى ذرائع يستفاد منها أن العراق مازال ينتهك قرارات المجلس. ولم يكن لدى الولايات المتحدة أفضل من " أونسكوم " أداة وظيفية على سبيل ذلك

3 ــ كتبت هذه الفقرة قبل ثلاثة أيام من نشر " الواشنطن بوست " معلومات على لسان الأمين العام ــ عن تورط بتلر و " أونسكوم " في التجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وهي المعلومات التي أكدتها مصادر أمريكية لم تفصح عن نفسها.
راجع : الحياة : 1999/1/8.

4 ــ مثل الجاسوس الأمريكي سكوت ريتر.

وفي الحالين، تحولت "أونسكوم" من لجنة دولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل إلى لجنة جواسيس، وإلى لجنة "دولية" لتشديد خناق الحصار على العراق !

3 ـ *إجازة عربية لـ "ثعلب الصحراء" !*

لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى تغطية سياسية دولية (قرارات مجلس الأمن) لتنفيذ عدوانها العسكري على العراق، فقط، بل كانت في حاجة إلى **تغطية سياسية عربية** أيضا. ربما كانت حاجتها، في حرب الخليج الثانية، إلى هذه التغطية [5] مقدمة نحو إلزام بعض الدول العربية بتسديد نفقات الحرب، وهو عين ماحصل ؛ غير أنها كانت ـ في عدوان ديسمبر ـ أمام الحاجة إلى **موافقة سياسية** بالأساس، بسبب صعوبة تمويل عملياتها العسكرية عربيًا، أو ـ على الأقل ـ بشكل مباشر !

والحامل على هذه الحاجة ـ اليوم ـ توفير ذريعة سياسية أمام مجلس الأمن الذي لم يرخص للإدارة الأمريكية باستعمال القوة العسكرية ضد العراق في "أزمته" مع الأمم المتحدة. وعليه، مادام المجلس إياه لايرى ثمة من حاجة إلى استعمال القوة بسبب غياب شروطها القانونية، المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن في وسع الإدارة الأمريكية أن تستحصل لعمليتها العدوانية **شرعية اقليمية تعوض بها عن انعدام شرعيتها الدولية** ؛ وليست تلك الشرعية الاقليمية المطلوبة سوى الموافقة الرسمية العربية على عملية عسكرية أمريكية. وليس شرطا أن تكون تلك الموافقة في صورة اجازة سياسية عربية صريحة للعدوان، على شاكلة ماجرى في قمة القاهرة في غشت/ آب 1990، بعيد اجتياح العراق للكويت بأسبوع واحد، بل إن موافقة

5 ـ وهي التي قدمتها لها بسخاء قمة القاهرة في آب/غشت 1990 !

ضمنية [6] تكفي الإدارة الأمريكية كي تتحجَّج بها ، فتطلق يدها في العراق !

مازاد من أهمية هذه الحاجة الأمريكية إلى تلك الموافقة معاينة واشنطن لذلك الميل المتزايد لدى الحكومات العربية ـ وخاصة الخليجية ـ لتأييد حلّ ديبلوماسي للأزمة يستبعد خطر المواجهة العسكرية. وهو ميل ذهب ببعض تلك الحكومات ـ وبالتحديد : الإمارات العربية المتحدة، وقطر ـ إلى المطالبة بإنهاء العقوبات ورفع الحصار عن العراق، وتقديم شحنات من الدواء والغذاء له. الأمر الذي هدَّد بالتضييق على حرية المبادرة الأمريكية في الخليج، وعلى التأييد الخليجي التقليدي لسياسة واشنطن تجاه العراق. وتعزّز هذا الشعور الأمريكي بتزايد التململ الإقليمي الخليجي تجاه العراق في أزمة فبراير ـ شباط 1998، حين رفضت الإمارات، وقطر، والسعودية، استعمال القوة العسكرية، أو السماح باستخدام قواعدها للعدوان. وقد كان ذلك من العوامل الأساس في منع العدوان (إلى جانب « **اتفاق عزيز ـ أنان** » طبعًا)، باعتباره رَفَعَ الذريعة السياسية الإقليمية عنه.

غير أن الإدارة الأمريكية تداركت الأمر في الشهور الأخيرة السابقة لعملية « ثعلب الصحراء ». فمارست ضغوطا كثيفة على دول الخليج، وعلى مصر، وعلى سورية (عبر تركيا)، لتليين موقفها بما يفتحها على إمكان الموافقة الضمنية على استعمال القوة. ومهما قيل، فإن بيان مجموعة « إعلان دمشق » جاء بمثل ضوءا عربيا أخضر للضربة العسكرية، أو قل : جاء يقدم ذريعة لتلك الضربة ! نعم، لم يعلن البيان موافقته على استعمال القوة العسكرية ضد العراق، بل هو طالب بحلّ ديبلوماسي للأزمة،

6 ـ من نوع تلك التي قدمها بيان وزراء خارجية مجموعة « إعلان دمشق ».

غير أن تحميله مسؤولية تلك الأزمة للنظام العراقي، ولرفضه التعاون مع لجنة «أونسكوم»، كان هو **كلمة السرّ** في المسألة، **والجملة المفتاحية** التي كان يحتاج إليها الخطاب الأمريكي ! ولقد تبيّن ـ بعد وأثناء العدوان ـ إلى أي حدّ كان ذلك البيان ثمينا، وإلى أي حد كانت تلك الفقرة هدية ذات قيمة ! إذ لم يجد رئيس الولايات المتحدة مايبرر به عدوانه ـ في الخطاب الذي وجهه إلى شعبه وإلى العالم ـ سوى أن العراق مازال يهدّد جيرانه، وأن هؤلاء مابرحوا يعبرون عن مخاوفهم منه. وهو ماأفصحت عنه ـ بشكل أوضح ـ وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت حين ذكّرت ببيان مجموعة «إعلان دمشق»، معتبرة إياه موقفا رسميا عربيا من مسؤولية العراق عن عرقلة عمل المجتمع الدولي، لتبني عليه مايفيد أنه أجاز استعمال القوة ضده لدفعه إلى احترام قرارات مجلس الأمن !

* * *

تلك كانت الشروط التي جرى إنضاجها ـ أمريكيا ـ لتسويغ فعل العدوان العسكري على العراق في ديسمبر/ كانون الأول 1998. غير أن القارئ في لوحة الذرائع المساقة لتبرير العدوان، يقف على **مفارقات** تكشف عن تهافت المنطق السياسي الذي صاغها، وعن تهافتها معه ! نكتفي ـ هنا وعلى عجل ـ بذكر ذريعتين من ذرائع ذلك العدوان : تقرير الجاسوس **ريتشارد بتلر**، ثم الرغبة في تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتقويض قدرة العراق على إعادة إنتاجها :

أول المفارقات، في ذرائع العدوان، ماتنطوي عليه الذريعة الأولى. فقد انطلقت الإدارة الأمريكية من تقرير عميلها المأجور **بتلر**، وبَنَتْ عدوانها على معطياته، فيما هي **تجاهلت**، تجاهلا كليا، تقرير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» : المقدَّم إلى مجلس الأمن الدولي

بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1998 ! ولم يكن ذلك عبثا. بل إن التجاهل ذاك كان مقصودا لسبب لايُخْطِئُ إدراكَهُ عاقل : فقد وَرَدَ في تقرير « الوكالة » اعتراف صريح بتعاون العراق مع مفتشيها تعاونًا كاملا في مجال المعلومات المطلوبة عن برنامجه النووي. وعلى ذلك، لم تجد فيه الإدارة الأمريكية مامن شأنه أن يبرر لها العدوان، أو يسبغ عليه الشرعية، وهو ماستدعى منها ذلك التجاهل. أما تقرير جاسوسها الأسترالي بتلر، فإن فيه مايكفي، ويفيض عن حاجتها، من المبررات لاقدامها على فعل العدوان، وأهم تلك المبررات أن العراق عرقل عمليات التفتيش، وانتهك قرارات مجلس الأمن و « **اتفاق أنان ــ عزيز** » في بغداد (فبراير/ شباط 98).

هذه واحدة. الأخرى في محتوى تقرير **بتلر** المشبوه : والمقصود بها أن التقرير، الذي يستنتج أن العراق امتنع عن تسهيل عمليات التفتيش، لايقول إن هذا الامتناع حصل ــ جزئيا ــ في **خمس حالات فقط** ؛ ثم لايقول ــ وهذا هو الأهم ــ أن هذه الحالات جزء من **أزيد من أربعمائة عملية تفتيش** أجرتها « أونسكوم » خلال شهر واحد، فاصل بين عودة المفتشين إلى العراق ــ في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 98 ــ وبين تقرير بتلر في منتصف ديسمبر/ كانون الأول 98 ! وكانت عمليات تفتيش حرة لم تتعرض لأية مشكلات أو عراقيل ! وهنا المغالطة الخطيرة التي دفع العراق، وشعب العراق، ثمنها من مقدراته ومن أرواح أبنائه !

أما **ثاني** المفارقات في ذرائع العدوان ذاك، فيعبر عنها السؤال التالي : إذا كانت الولايات المتحدة ــ وخديمتها البريطانية ــ على علم بنجاح العراق في الاحتفاظ بجزء من أسلحة الدمار الشامل : الكيماوية، والبيولوجية، والجرثومية، فلماذا لم تزوّد مجلس الأمن، و « أونسكوم » بهذه المعلومات، لتصفية ملفها سلميا و «قانونيا»،

دون أن تلجأ إلــى ضـربة عسكرية يرفضها العالم كلّه، وتهدد السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين ؟ ! لكن الأفدح والأفظع – بل الأخطر – في هذا كله (مما لاتقـوله بيانات العدوان البربري) هو أن تدمير القوات الأمريكية – البريطانية لمستودعات الأسلحة الكيماوية والجرثومية في العـراق سيكون – في حال تصديقنا لروايتها عن دواعي الضربة العسكرية – جريمة عظمى في حق الإنسانية. إذ معناه الإقدام على ممارسة إبادة جماعية للشعب العراقي. بل سيكون معناه أن رغبة الإدارة الأمريكية ليست في تجريد العراق من هذه الأسلحة، بل في تفجيرها ضد شعبه ! ! !

في كل حال، نفذت الإدارة الأمريكية – وقُرَادَتُها البريطانية – الجريمة الوحشية ضد العراق، غير آبهتين بتناقضات المنطق الذي برّرها، ولا بتجذيفهما ضد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ومع ذلك، لم تمرَّ الجريمة دون حساب. نعم، لم يكن هذا الحساب عسيرا كما كان ينبغي له أن يكون : تناسبا مع ثقل وفداحة الجريمة. غير أنه كشف – بالتفاعلات التي أطلقها العدوان على غير صعيد – عن أن صورة العلاقات الدولية الجارية، اليوم، لن تستقر على ذات القسمات والملامح التي طبعتها منذ نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر " الإشتراكي "، وزوال الإتحاد السوفييتي، واندلاع حرب الخليج الثانية. مثلما كشفت عن أن صورة دولتي العدوان في مجتمعاتنا العربية سوف تصاب بمزيد من الشروخ التي ستَسْتَعْصِي على التصويب ... حتى لانقول أكثر من ذلك.

الفصل الثاني

ما بعد " ثعلب الصحراء "

I ــ تفاعلات العدوان :

لم يكن العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق عاديا ؛ لذلك لم تكن نتائجه السياسية : الدولية والإقليمية، عادية. فهو **جرى في شروط مختلفة**، كل الإختلاف، **عن تلك التي جرى فيها عدوان** 91 وحظي بــ " الشرعية ". لم يكن العراق قد اجتاح الكويت مجددا، وهدَّد آبار النفط، وتوعَّد الدولة اليهودية بالإحراق، وتجاهل قرارات مجلس الأمن، حتى تستنفر الولايات المتحدة ــ وخديمتها البريطانية ــ حاملات الطائرات، والبوارج والمدمرات، لاحتلال مياه الخليج مجددا، وتهديد العراق بالتدمير ! ولم يكن مجلس الأمن قد تداعى إلى الانعقاد، وأصدر قرارا بإجازة استعمال القوة العسكرية ضد العراق. ومع ذلك، فقد تصرفت الإدارة الأمريكية، في ديسمبر/كانون الأول 1998، بمثل ماتصرَّفت به في يناير/كانون الثاني 1991، بل وأكثر : فرضت شريعتها ــ شريعة القتل ــ على العالم كله، غير آبهة بصيحات التحذير، والاستنكار، والاحتجاج ! وبسبب هذا الصلف، والعنجهية، والإستهتار، الذي تصرفت به، انفجر الغضب مدويا في الشوارع وفي مراكز القرار ضدها. وسوف تظل وقائعه تتفاعل في المراحل القادمة تناسبا مع درجة الإستعلاء والإستكبار التي أبْدَتهَا السياسة الأمريكية ضد البشرية جمعاء.

لعل أهم تلك التفاعلات ــ على تنوُّعها وتعدُّدها ــ إثنين رئيسَيْن : **التمرد الروسي** ــ والصيني إلى حد ما ــ ضد الهيمنة والتفرُّد الأمريكيين. ثم **انفجار الغضب الشعبي** العارم في الشارع العربي ضد أمريكا وبريطانيا. وهُمَا ــ معًا ــ من أحدث المؤشرات الدالة على بداية نمو منحى سياسي جديد نحو لجم اندفاعة العدوانية الأمريكية في الحقبة الراهنة : الخارجة من رحم نهاية الحرب الباردة :

I ــ روسيا : من التمرد إلى " المثلث الإستراتيجي " :

ــ 1 ــ

جاء ردّ الفعل الروسي على عملية " ثعلب الصحراء " مثيرا، وإن لم يكن مفاجئا. موطن الإثارة فيه أنه ذهب إلى حدّ إرسال إشارات دالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من جنس الإستنفار العسكري الذي أعلنته قيادة الأركان الروسية : وهو الذي لاسابق له منذ حقبة الحرب الباردة ؛ ومن جنس التهديد بوقف الحوار مع "منظمة حلف شمال الأطلسي" وبعدم توقيع معاهدة الحدّ من الأسلحة ؛ ثم من جنس استدعاء السفيرين الروسيين في واشنطن ولندن : وهو مالم تقم به موسكو منذ الحرب العالمية الثانية [1] ؛ ناهيك عن عنف عبارات الإحتجاج والإستنكار التي وردت في تصريحات الرئيس **يلتسين**، ورئيس الحكومة **بريماكوف**، ووزير الخارجية **إيفانوف**. وإذا أضيف إلى ذلك كله التحرك الواسع الذي قام به " مجلس الدوما "، وقراره القاضي برفع روسيا الحصار عن العراق من جانب واحد، وموجة الهجوم الاعلامي على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية في الصحافة الروسية : الرسمية والمستقلة، والمظاهرات الشعبية والحزبية في شوارع موسكو

1 ــ استدعت موسكو سفيرها من لندن مرة واحدة في العام 1971 بعد أزمة ديبلوماسية بينهما.

احتجاجا على الهجوم العسكري .... اجتمعت الأسباب كافة للقول بأن ردود الفعل تلك كانت مثيرة للغاية.

ومع عامل الإثارة فيها، فهي لم تكن مفاجئة، ولاهي كانت خارج التوقع. وقد يصحُّ ــ هنا ــ أن يقال إن الحامل عليها كان تجاهل الولايات المتحدة لمجلس الأمن، وتجاهلها ــ على نحو خاص ــ لروسيا ولتحذيراتها المتكررة من الإقدام على الخيار العسكري واستعمال القوة. وهذا صحيح، لكنه ليس سوى القشرة السطحية التي تغطي المخزون الهائل من الإحتجاج الروسي على السياسة العالمية للولايات المتحدة. أو قُل إنه النقطة التي أفاضت كأس ذلك الاحتجاج. إذِ الأصحُّ القول إن موقف روسيا الاحتجاجي يتغذى من تجربة مريرة من خيبات موسكو في السياسة الدولية، و ــ بالذات ــ في مايتصل بعلاقاتها مع واشنطن : داخل مجلس الأمن، وخارجه. إن **أسبابًا ثلاثة** ــ على الأقل ــ ترفع عن ردّ الفعل الروسي طابع المفاجأة، وتمنحه شرعيته بمقدار ماتضفي عليه صفة الموقف السياسي المحسوب، وليس مجرد ردّ الفعل الانفعالي الموقوت :

أ ــ **أول** تلك الأسباب **التهميش الأمريكي المتزايد لروسيا**، في كل مايتصل بالشؤون الدولية والصراعات الاقليمية. ففي حين، كانت روسيا الفدرالية تتطلع إلى وراثة مركز ونفوذ الاتحاد السوفييتي السابق : وفي حين كانت السياسة الأمريكية توحي باستعداد واشنطن لحفظ حقوق موسكو في الإدارة المتوازنة للشؤون الدولية، والتعاطي الايجابي معها بوصفها شريكا دوليا في ذلك [2]، كانت الوقائع المتلاحقة تجدّف عكس التيار، وتكرس

2 ــ حصل ذلك إبان التوافق الأمريكي ــ السوفييتي في مجلس الأمن، والذي كان من ثماره ــ مثلا ــ الإتفاق على استقلال ناميبيا في 1990 بموجب قرار سابق لمجلس الأمن. ثم حصل ذلك بعيد انهيار الإتحاد السوفييتي حين جرى الإتفاق الأمريكي ــ الرروسي على تسوية مشكلة كمبوديا وإصدار القرار 745 من مجلس الأمن بتاريخ فبراير/شباط 1992.

الإعتقاد بأن الادارة الأمريكية تنزع نحو تصفية الدور الدولي لروسيا، على خلفية وعيها بالفارق بين موسكو السوفييتية وبين موسكو الروسية، ثم على خلفية عملها الدؤوب لاستثمار نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراط معسكره الأوروبي الشرقي : مزيدا من تعظيم تفوقها الدولي وانفرادها بإدارة النظام العالمي !

ولقد وقفت روسيا على حقيقة هذا التهميش في مناسبات عدة، كانت مدعوة فيها ــ نظريا وعمليا ــ إلى أن تكون شريكا للولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم، بوصفها ثاني قوة عظمى، ثم بوصفها عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي. ومن هذه المناسبات[3]، تلك التي طُرحت فيها قضايا الأمن الأوروبي ؛ أو التي عُرِضَ فيها بعض الصراعات الإقليمية على التسوية السياسية، مثل الصراع العربي ــ الصهيوني، ومسألة البوسنة؛ أو التي طرحت فيها مسألة التدخل الدولي لإنهاء النزاع المسلح، كما حدث في الصومال، وفي هايتي، وفي رواندا ؛ أو التي نشأت فيها " أزمة " بين الأمم المتحدة وبين دولة من دولها، على نحو ماحصل في حالة العراق. في سائر هذه الحالات ــ وسواها ــ وجدت روسيا نفسها مُستَبْعَدَة من إدارة هذه الملفات على نحو لايناسب مكانتها في النظام الدولي. وإذا كان من الممكن القولُ إن بعض تلك المشكلات لايقع في أولويات السياسة الخارجية الروسية، ولا يمس أمن روسيا القومي ولا مصالحها الحيوية، مثل مسألة الصومال، وهايتي، ورواندا، فإن بعضها الآخر شديد الصلة بهذه المصالح، وبذلك الأمن، وفي قلبه قضايا الأمن الأوروبي، والبلقان، و " الشرق الأوسط "، والخليج.

---

3 ـ يراجع هنا : ناصيف حتي : " العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الوطن العربي والكومنلوث: الواقع والمستقبل " في ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة : دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، 1994.

كانت روسيا قد بدأت شريكا في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الصهيوني، التي انطلقت في " مؤتمر مدريد "، بوصفها راعيا لعملية المفاوضات. غير أن انتقال المفاوضات إلى واشنطن، وما أعقب ذلك من تطورات : كتوقيع " **اتفاق إعلان المبادئ** "، و " **اتفاق وادي عربة** "، ثم سيل الإتفاقيات الجزئية (" **اتفاق طابا** "، " **اتفاق القاهرة** "، " **اتفاق واي ريفر**")، وضع حدًّا لعلاقة روسيا الفعلية بالموضوع، فلم يبق لها من علاقة سوى التسمية البروتوكولية الصورية : راعي عملية التسوية ! فيما كان عليها أن تتجرع مُرْغَمَة كأس التفرد الأمريكي المطلق في إدارة فصول التسوية، بل وأن تُصَدِّقَ على نوع الحلول الأمريكية المعروضة لأزمة " الشرق الأوسط " !

وكانت روسيا دخلت رهانها الدولي والاقليمي ـ الجديد ـ بوصفها دولة أوروبية بعد أن زالت أسباب التوجس والخوف منها، وخاصة بعد اعادة توحيد ألمانيا، وحلّ " حلف وارسو ". غير أن الولايات المتحدة سعت، بقوة، إلى وقف اندفاعة روسيا باتجاه أوربا، وإلى محاولة عزلها في إطار حدودها القومية، على خلفية هاجس أمريكي حادّ بخطورة قيام حالة من الاقتران بين القوة الاقتصادية الضاربة للقطب الإقتصادي الدولي الجديد (= " الاتحاد الأوروبي")، وبين القوة العسكرية الضاربة لروسيا. وفي سياق هذا التطويق الأمريكي لها، **وجدت نفسها مدفوعة إلى الانكفاء مجددًا إلى آسيا** !

ثم كانت روسيا طرفا دوليا في معالجة ملف نتائج حرب الخليج الثانية، ومنها إزالة أسلحة الدمار العراقية، ومتابعة عمل لجنة "أونسكوم" المؤلفة لهذا الغرض، قصد تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، للانتقال ـ بعد ذلك ـ نحو فك الحصار ورفع العقوبات

الاقتصادية عن العراق. غير أنها ستُواجَه بحقيقة الانفراد الأمريكي الكامل بملف العراق، على حساب روسيا ومجلس الأمن الدولي معًا. بل واقدام الإدارة الأمريكية على اتخاذ مبادرات مستقلة باسم الأمم المتحدة دون أن تحظى بموافقة الأمم المتحدة ! ولم تكن روسيا لتخطئ فهم مغزى هذه السياسة الأمريكية بالنسبة إلى مصالحها القوية في المنطقة، وخاصة مع العراق وإيران.

والشيء نفسه يصدق على أزمة البلقان. فعلى الرغم من وجود علاقات سياسية لروسيا مع يوغوسلافيا، ومصالح اقتصادية وأمنية في منطقة البلقان. إلا أن الولايات المتحدة تجاهلت روسيا تمامًا في الموضوع. وَهمَّشَتْهَا ــ من ضمن تهميشها للأمم المتحدة ــ في إدارة الأزمة، وعهدت للحلف الأطلسي بالتعامل معها، وصولاً إلى إشرافها على حلّ سياسي رأى النور في " **اتفاق دايتون** " على النحو الذي استجاب لمصالحها ومصالح حلفائها في أوروبا.

وبالجملة، وجدت روسيا نفسها مستبعدة ــ كليا أو جزئيا ــ من التعاطي مع أزمات وبؤر صراع دولي، أو حتى إبداء وجهة نظرها فيها، وخصوصا في مناطق حيوية واستراتيجية بالنسبة إلى مصالحها وأمنها القومي، من قبيل أوروبا ــ وضمنها البلقان ــ و " الشرق الأوسط "، والخليج العربي، الأمر الذي دفعها ــ أحيانًا ــ إلى رفع لغة التهديد(4).

ب ــ وثاني تلك الأسباب **مشاكلها الاقتصادية المزمنة**، التي باتت تفرض عليها ــ موضوعيا ــ الخروج من عزلتها، وتنشيط دورها الدولي. لقد تخلت روسيا عن النموذج الاقتصادي، الذي

---

4 - حصل مثل هذا التهديد ــ مثلا ــ في الأزمة الكورية الشمالية ــ الأمريكية، حين أكدت روسيا على لسان نائب وزير خارجيتها بأنها ستقدم الدعم والمساعدة لكوريا الشمالية في حال تعرضها للعدوان. راجع المصدر السابق.

عاشت عليه منذ ثورتها البلشفية : المعتمد على القطاع العام (= ملكية الدولة)، وعلى التخطيط المركزي، والنظام التعاوني. واستعاضت عنه، تحت تأثير صعود فئات اقتصادية جديدة خرجت من رحم « **النومنكلاتورا** »، وتحت تأثير وعود الدعم الغربية، باقتصاد ليبرالي يعتمد على تفويت ممتلكات الدولة إلى الخواص، وعلى المبادرة الحرة للمستثمرين، وعلى رفع الدعم الرسمي عن المواد الأساسية ؛ وأتْبَعَتْ ذلك بتحويل صناعتها العسكرية إلى صناعة مدنية، مع فتح أسواقها أمام السلع الأجنبية، وتعريض منتوجاتها إلى منافسة صعبة. وفي هذا التحوُّل الدراماتيكي في خياراتها الاقتصادية، وجدت نفسها عرضة لتصدُّع هائل في توازناتها المالية، والاقتصادية، والاجتماعية : انهيار مروع في قيمة الروبل وفي أسعار صرفه، كساد وتضخم، تدهور في معدلات الإنتاج وفي نسبة النمو، بطالة متزايدة تفوق كل توقع. وبالنتيجة، وجدت نفسها أمام مخاطر هزات اجتماعية وسياسية داخلية لاتقل فداحة عن زلزال الانفصال القومي.

أدركت روسيا ـ متأخرة ـ مقدار الثمن الباهظ الذي قدمته لقاء انكفائها إلى حدودها ولقاء مراهنتها ـ أو تعويلها ـ على الدعم والمساعدة الغربيَّيْن لإنعاش اقتصادها، وإنجاز مشروع « الاصلاح الاقتصادي ». إذ تبخرت وعود الدعم والمساعدة الخارجية، فتُرِكَ الإقتصاد الروسي يغرق في أوحال اختياراته الانتحارية، بل زاد معدَّل الاستغلال الغربي للافلاس الاقتصادي الروسي في صورة ابتزاز سياسي كثيف للقرار الروسي، في قضايا اقليمية ودولية عديدة، وبات على الخيار الليبرالي أن يتحول من جسر للتعاون بين روسيا وبين أوروبا والولايات المتحدة، إلى قفص محكم الاغلاق عليها ! وليس من شك في أن هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة، التي استبدت بروسيا، هي التي كانت في أساس صعود قوى

المعارضة : الشيوعية والقومية، إلى مركز القوة النيابية الأولى، واكتساحها انتخابات الدوما الأخير : وهي التي كانت في أساس إسقاط حكومتي الليبرالية " الإصلاحية " السابقتين (حكومة **تشيرنومردين**، وحكومة **كيريينكو**)، وقيام حكومة **يفغيني بريماكوف** بدعمٍ من أغلبية " مجلس الدوما " : الشيوعية والقومية.

وليس من شك في أن ضغط الأزمة الاقتصادية، المشفوع بتخلي دول الغرب عن دعم روسيا، وصعود اليسار، فالتغيير الحكومي الأخير، يدفعُ ـ جميعُه ـ نحو موقف سياسي روسي أكثر حدة تجاه الغرب والولايات المتحدة بخاصة. إذ لم يعد لدى روسيا ماتخسره : لامساعدات، ولا استثمارات أجنبية، ولا هم يحزنون ! يتلازم مع هذا، مَيْلٌ روسي متزايد نحو الخروج من حالة الانكفاء، المديدة، نحو أداء دور دولي أكثر فاعلية. قد تكون غاية هذا الدور استعادة بعض مواقعَ نفوذ روسيا الضائعة، وقد تكون غايته الرهان على تحصيل عائدات ذلك الدور من دول كثيرة في العالم تحتاج ـ اليوم ـ إليه، كما قد تكون غايته التلويح بالقوة، لمن يهمه الأمر، وابتزاز من يحتاج إلى ابتزاز ... الخ. في كل حال، أدركت روسيا أنها لم تعد تستطيع مداواة جروحها الاقتصادية بمزيد من الإمعان في الانسحاب من الساحة الدولية والانكفاء إلى حدودها. فهي مازالت قوة عظمى عسكريا، وتستطيع أن تستثمر رأسمال قوتهالإنعاش وضعها اقتصادي المتهالك.

ج ـ أما ثالث تلك الأسباب، فيكمن في **الضغوط الداخلية** على مركز القرار في روسيا، من قبل المؤسسة **العسكرية**، كما من قبل **الأحزاب السياسية والرأي العام**. أما وجهة هذا الضغط، فهي حمل روسيا على إعادة النظر في اختياراتها الاستراتيجية، وفي علاقتها بالغرب، كما في علاقتها بالقوى الاقليمية الكثيرة

ــ في منظومة الجنوب ــ التي كانت حليفا استراتيجيا للاتحاد السوفييتي. وسيكون من سوء التقدير الاستهانة بتأثيرات هذه الضغوط مستقبلا، أو استصغار احتمالاتها، وخاصة أنها تجري في ظل إفلاس كامل للاختيار الاقتصادي الليبرالي، وفي مناخٍ اجتماعي ملتهب وقابل للانفجار.

فالمؤسسة العسكرية ــ مثلا ــ لاتجد مصلحة في التراجع الاستراتيجي لروسيا، وخاصة في سياق تمدُّد الحلف الأطلسي شرقا، وتهديده الأمن الروسي من خاصرته الأوروبية، أو تمدده جنوبا في اتجاه الخليج وجنوب آسيا الوسطى، وتهديده ذلك الأمن من خاصرته الجنوبية الآسيوية ؛ مثلما لاترى فائدة في تبديد الترسانة النووية الروسية في ظل تزايد معدلات الإنفاق العسكري لدى الولايات المتحدة ودول الحلف. ولذلك، فهي تضغط باتجاه إعادة تفعيل دور روسيا الاستراتيجي، وإعادة تصليب المنظومة الدفاعية لروسيا عبر شبكة من الأحلاف الاقليمية والدولية. والأمر نفسُه يصدق على أحزاب المعارضة القوية، وعلى الشارع الملتهب. فالحزب الشيوعي، والتيار القومي ــ بزعامة **جيرينوفسكي** ــ لايتوقفان عن التشهير بسياسة الخوف والحذر من الغرب وحلف شمال الأطلسي، ولايكفان عن إبداء التأييد لإيران، والعراق، وليبيا، وكوبا، وسائر دول الجنوب التي تقع في دائرة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة. ومازال في وسعهما أن يدغدغا المشاعر القومية والأممية للشعب الروسي، ومشاعر الكرامة العسكرية للجيش الروسي ؛ كما لايزال في وسعهما أن يستثمرا شعبيتهما الكاسحة في الشارع الروسي لزخم ضغطهما السياسي الكثيف على مراكز القرار من خلال « مجلس الدوما ». ومن الطبيعي أن تكون لذلك كله آثار بالغة على صعيد صناعة القرار في البلاد.

* * *

حسبان هذه الأسباب ـ واعتبارها ـ يرفع أي استفهام عن حدة ردود الفعل الروسية حيال عملية « ثعلب الصحراء »، ويبررها على نحو لاغبار عليه. غير أن الأهم، في ذلك كله، أن روسيا، الرافضة لتهميشٍ يُفَاقِمُه ضَغْطُ جيشها ورأيها العام، وضغطُ أزمتها الإقتصاديةً الطَاحنة، عَبَرَت المسافة الضرورية بين عتبة الانكماش والانكفاء وبين عتبة الحَرَاك الاستراتيجي الفعال على نحو قوي وسريع. إذ انتقلت من لحظة التمرد على الهيمنة والتفرُّد الأمريكيين، إلى لحظة الردّ على ذلك ببدائل استراتيجية جديدة. ومن ذلك ماشهدناه في أثناء عملية « ثعلب الصحراء » من تحركات روسية سريعة في اتجاه الصين والهند، وانطلاق حديث صريح عن « **مثلث استراتيجي** » في أعقاب ذلك.

ـ 2 ـ

سيكون من سوء التقدير قراءة مشروع « **المثلث الاسترتيجي** »، الذي طرحه **بريماكوف** في سياق تحرُّكه في الصين والهند، بوصفه ردّة فعل على الضربة العسكرية الأمريكية ـ البريطانية، حتى وإن أَوْحَى توقيته بذلك. فالثابت أن مثل هذه الخيارات ـ ذات الطابع الاستراتيجي ـ لاَينشأ في بحر أيام معدودات، بل يأتي ثمرة مفاوضات واعداد يستغرقان وقتا طويلا، وخاصة حينما يكون على مثل تلك الخيارات أن يُحدث نشوؤها، أو العمل بها، دويًّا سياسيا هائلا في الوضع الدولي وتوازناته، كما يُتَوَقَّعُ أن يكون عليه الحال في خيار « المثلث الإستراتيجي » هذا. ومع ذلك، فمن المؤكد أن اختيار هذه الظرفية ـ بالذات ـ توقيتا للإعلان عنه، ليس عبثا، بل قُصِدَ لأمرين على الأقل : **لاستثمار لحظة نادرة من لحظات تغوُّل القوة لدى الولايات المتحدة** (والاستهانة بالمجتمع الدولي)، لإسباغ الشرعية على حلف دولي جديد لن يُنْظَر إليه ـ عالميا ـ

بوصفه محورًا يهدد السلم والاستقرار، بل بوصفه فعلاً يحاول **تصحيح الاختلال وإعادة التوازن إلى النظام الدولي**. مثلما قُصِدَ **لتوجيه رسالة سياسية** صريحة إلى الولايات المتحدة، والغرب، والحلف الأطلسي، تفيد أن صبر روسيا ـ والصين ـ بدأ ينفذ من معاينة تراكم أفعال الاستهانة، والتفرد، والتهميش !

حتى الآن، لانملك معلومات دقيقة ومفصَّلة عن طبيعة التفاهم الذي وَقَع بين القيادات الروسية، والصينية، والهندية، على إقامة حلف ثلاثي استراتيجي بين بلدانها، ولا عن طبيعة الاتفاقات التي ستنشأ بينها، ولا المجالات التي ستشملها. مانعرفه ـ على وجه التحديد ـ أن شروط هذا " المثلث الاستراتيجي " باتت ممكنة، وأن قيامه سوف يعيد النظر في الكثير من مظاهر الخلل الذي دبَّ في التوازنات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

ثمة حاجات مشتركة بين الدول الثلاث تفرض التوجه نحو خيار التحالف الاستراتيجي، قد يكون من أهمها الرغبة في تعزيز دورها الدولي، وكسر شرانق العزلة والتهميش ؛ كما قد يكون من أهمها محاولة تحصين آسيا من مزيد من الاختراق الأمريكي من بواباته التقليدية (البلدان الحليفة للولايات المتحدة). غير أن لكل دولة من الدول الثلاث أسبابها للانتماء إلى هذا " المثلث الاستراتيجي " : فروسيا تشعر بأن صيغة " رابطة الدول المستقلة " لم تعد كافية لضمان أمنها الاستراتيجي، ودورها الدولي، خاصة بعد تمدد " حلف شمال الأطلسي " شرقا. والصين ترغب في الخروج من حدودها للعب دور دولي يناسب حجمها السكاني، وقوتها الاقتصادية الناهضة، وقدرتها العسكرية المتزايدة. أما الهند، فتحتاج ـ أمام مشاكلها الأمنية الاقليمية ـ إلى درع استراتيجي واقٍ من داخل المنطقة. وقد يكون في حكم المؤكد أن شروط هذا

المثلث الذاتية توافرت ــ هي أيضا ــ إلى جانب شروطه الموضوعية، ومنها **مصالحة روسيا لآسيويتها** بعد طول هيمنة لأوروبيتها (منذ " الكوميكون " و " حلف وارسو " إلى أوهام الاندماج في المحيط الأوروبي الجديد) ؛ ومنها زوال الكثير من أسباب **الخلاف المزمن بين الصين وروسيا** : الموروث عن حقبة المنافسة بين المركزين الشيوعيين ؛ ثم منها **متانة العلاقة الهندية ــ الصينية، والهندية ــ الروسية**. وليس من شك في أن ذلك كلّه يرفع عن إرادة التعاون والمحالفة ضغط العوائق الموروثة بين هذه البلدان.

* * *

لعله من النافل القول إن هذا " **المثلث الاستراتيجي** " هو أول **محاولة حتى الآن ــ ومنذ انهيار الإتحاد السوفييتي ــ لبناء محور عالمي وازن في مواجهة هيمنة القطب الدولي الواحد**. نعم، ثمة تمحور أوروبي ناجح عَبَرَ المسافة الصعبة بين الدولة القومية الشريكة مع جاراتها في السوق الاقتصادية، إلى الاندماج الاقتصادي والنقدي الكامل. غير أن أوروبا الموحدة ليست مَعْنيَّة بالدفاع عن دور دولي مسروق منها أمريكيا. فهي والولايات المتحدة شريكان كاملان في عائدات مرحلة مابعد الحرب الباردة. وهي ليست تحت تأثير الهاجس الأمني، بل محمية بمظلة الحلف الأطلسي. وهذا ماليس ينطبق على دول " المثلث " : المهزومة في الحرب الباردة، والمستبعدة من مستحقات النظام العالمي الجديد، والمهدَّدة بمزيد من التهميش والتطويق !

إن مشروع " المثلث الاستراتيجي " يملك من الموارد والمقومات الذاتية مايستطيع به ــ في حال قيامه ــ أن يتحول إلى لاعب كبير في ساحة العلاقات الدولية، وإلى قوة قادرة على تصويب مسار هذه العلاقات، وتصحيح الخلل في توازناتها. وليس تفصيلا

ـ هنا ـ التذكير بأنه يقوم بين ثلاث دول نووية، ذات قدرة عسكرية إستراتيجية هائلة ؛ وأنه يستند إلى قاعدة بشرية تتجاوزالمليارين وربع (قرابة نصف البشرية) ؛ وأنه يشمل جغرافيًا مايزيد على نصف القارة الآسيوية. فهذه ـ وغيرها كثير ـ من عناصر الامتياز التي ستزوّده بأسباب الصيرورة مشروعًا لتمحور سياسي واستراتيجي ذي أبعاد وتأثيرات كبرى على خارطة القوة في العالم. أما في حال نجاح انطلاقته، فقد يتحول إلى قوة جذب دولية من شأنها توسعَة رقعة الْمُنْضَمِّينَ إليه من الدول الاقليمية الكبرى في الجنوب.

II ـ النظام الثابت والشارع المتحرك :

كانت للعدوان الأمريكي ـ البريطاني تداعيات كثيرة على صعيد الوضع السياسي العربي : الرسمي والشعبي، كشفت عن مفارقات مذهلة فيه، مثلما رفعت الغطاء عن مخزون التناقضات الحادة والصارخة التي تعتمل في جوفه. والأهم من ذلك، أنها أفرزت حقائق "جديدة" لم تعد قابلة للتعمية والإخفاء. وفي قبلها أن النظام العربي تعرّض لانفضاح لاسابق له في تاريخه، وأن الوجدان الشعبي العربي ـ المنفجر في الشارع ـ بات "النظام العربي" الرمزي الوحيد المتبقي من هذا الدمار العظيم الذي أصاب الأمة، والوطن، من أعدائهما ومن سياسات الاستكانة، والخنوع، والتواطؤ !

1 ـ الشاهدون على أنفسهم :

كان ما يدعو إلى الخجل الشديد، موقف الحكومات العربية من العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق. تصرفت وكأن مئات صواريخ كروز المتساقطة على اقتصاد العراق، وسلاحه، وحياة

أبناء شعبه، إنما تتساقط على سطح المرّيخ ! أكثرها شجاعة أبدى قلقه أو أسفه، وكأن الأمر يتعلق بحادثة سير كما علق على ذلك **طارق عزيز** ساخرًا. أما التي أضربت عن الكلام، ولاذت بصمت القبور، فكان منها من انتظر ــ بشوق ــ أن تسفر العملية عن إسقاط نظام العراق، تمامًا مثلما كان منها من استَهْوَلَ حتى إبداء الأسف، محتسبًا ذلك استفزازًا " غير واقعي " لواشنطن وانتحارًا سياسيا لايرتضيه لنفسه، لمجرد إرضاء شعبه أو التزام ميثاق جامعته العربية !

سبق للنظام العربي أن امتُحِن في مناسبات عدّة، وأثبت تقاعسه، وعجزه، عن الاستجابة للتحديات. لكنه اليوم في أسوإ وضع عاشه منذ ميلاده قبل نيف ونصف قرن. لم يكتف بأن يكرر التأكيد على عجزه كنظام، بل ذهب إلى حيث فضح صلته بالرابطة التي قام عليها ! ربما كان من الممكن " تفهم " ذرائعه التي ساقها ــ قبل ثمانية أعوام ــ لتبرير تحركه السياسي الواسع لمناهضة العراق، ومعاقبته، بل والمساهمة بالجيوش والأموال في تدميره. فالعراق ــ عندها ــ كان قد اجتاح الكويت عسكريا، وأسقط نظامها الأميري، وألحقها بكيانه كمقاطعة إدارية. ولكن، هل يمكن فهم موقفه اليوم أمام عملية عدوان غير شرعية ــ حتى بالمقياس الدولي ــ تجري أمامه وعلى أرضه، وضد شعب من شعوبه، دون أن يحرّك ساكنا ؟ أليس معنى ذلك أنه لم يعد يقوم على رابطة العروبة، وأن وظائفه التقليدية تغيرت في سياق تَعَزُّز ولاءات دُوَله للولايات المتحدة، وإلاَّ هل تنتمي الكويت إلى بلاد العرب، وينتمي العراق إلى بلاد العجم حتى يكيل النظام العربي ــ مثل سَائِسه الأمريكي ــ بمكيالين ؟

لعل الموقف الرسمي من عقد عربية، في أعقاب العدوان، أصرخ الأدلة على ماذهبنا إليه. إذ تلكأت حكومات عربية في الاستجابة لدعوة اليمن إلى عقد القمة، وطالبت غالبية دول الخليج بتأجيل اجتماع المجلس الوزاري شهرًا عن موعده ! وبرّر المتماطلون تماطُلَهم بما أسموه الحاجة إلى " **إعداد جيد** " للقمة! ولعمري تلك ذريعة يصدق عليها المأثور العربي : " عذرٌ أقبح من زلة " إذ ليس " الإعداد الجيد " إعدادًا لحرب كبرى مع عدوّ قوي، بل هو لايعدو أن يكون اتفاقا على جدول أعمال القمة، والقضية الأساس فيه ــ كما يعرف القاضي والداني ــ هي بحث العدوان والحصار ليس أكثر ! وحتى على فرض أن بعضًا قليلا من حكومات عرب اليوم ليس متحمسا لعقد قمة تبحث في محنة عشرين مليونا من العرب مع العدوان والحصار، لعلّة في نفسه، فليس ذلك مبرّرًا لتمديد تلك المحنة إرضاء لذلك الحَاكِم وبطانته ؛ بل ماذا يمنع من عقد هذه القمة بمن حضر على مااقترحه الشيخ زايد بن سلطان رفعًا للذريعة ؟ ولابأس مرة أخرى من أن نذكّر بأزمة الكويت، لعلّ الذكرى تنفع المؤمنين : حينما دخل الجيش العراقي إلى الكويت، لم نسمع أحدًا ــ من " أولي الأمر " منّا ــ يماطل في عقد قمة عربية لبحث الموقف بدعوى تأمين " إعداد جيد ". بل ماشهدناه ــ فعلا ــ هو سلق قمة عربية سَلْقًا، في بحر أسبوع واحد من الاجتياح، والإقدام على إنتاج أخطر قرار عربي في القرن العشرين : إجازة العدوان على دولة وشعب عربيين، والمساهمة في تدميرهما : عينا ونقدًا ! مرة أخرى : هل تنتمي الكويت إلى " دار الإسلام " وينتمي العراق إلى " دار الكفر"، فيجوز في حقه القتل إن ظَلَمَ، والتواطؤ ضده إن ظُلِمَ ؟!

ليست مقولة " الإعداد الجيد " مجرد تعبير " مهذّب " عن الاستقالة السياسية من مسؤولية مايجري ضد شعب العراق ؛

إنه أكثر من ذلك بكثير للأسف : إنه رضوخ للأمر الأمريكي بعدم عقد هذه القمة[5] ! وهي حقيقة بات يعيها الجميع في بلادنا العربية. بل إن الكثير يبني عليها الإستنتاج بأن بعض الدول العربية متواطئ مع العدوان، وأن هذا البعض إنما طالب بتأجيل القمة إلى موعد لاحق، كي يمنح العدوان فرصة الإنقضاض مجددا على العراق : إما برغبة أصيلة منه في رؤية العراق أكثر دمارًا، ومعاناة، وبؤسًا، أو نزولا عند رغبة الإدارة الأمريكية في استئناف مابدأته في جريمة " ثعلب الصحراء " ! وبالجملة، ستدخل عبارة " الإعداد الجيّد " قاموس سياسة الخنوع والتواطؤ، وستتحول إلى مايشبه الشاهد المثْبَتَ على قبر النظام الإقليمي العربي !

2 ـ *المرْجَل الشعبي* :

موجة الشارع العربي كانت مختلفة تماما عن موجة النظام العربي. كانت صافية، واضحة، صادقة في التعبير عن عروبته المجروحة. كان هادرًا، غاضبا، حيثما أمكنه أن يعبر عن غضبه، بل إنه انفجر حتى في الساحات العربية المحروسة بالحديد والنار، والمزروعة بعيون صاحب الأمر ! وكانت رسالته واضحة إلى من يهمُّه الأمر : إن امتهان الكرامة القومية خط أحمر. والشاهد على ذلك أن الملايين التي خرجت في شوارع القاهرة، ودمشق، وعمّان، وبيروت، والرباط، والدارالبيضاء، وخنيفرة، وخريبكة، والمحمدية (في المغرب)، لم تسبق أن خرجت من أجل الخبز والديمقراطية، بهذه الأعداد، وبهذا الغضب ؛ وليس معنى ذلك أنها تتقاعس في الدفاع عن حقوقها الاجتماعية والسياسية، بل القصد أنها تضع الدفاع عن الوطن، والأرض، والهوية، والكرامة (وهي ـ بالمناسبة ـ مابقي

5 ـ الدليل على ذلك أن بعض الدول العربية الذي وافق على عقد القمة في البداية، تراجع بعد ذلك، لينضم إلى المطالبين بـ " الإعداد الجيد "!

لها في هذه الدنيا) فوق أي اعتبار. وهذا هو الدرس الذي تحتاج القيادات الحاكمة إلى أن تتعلمه وتستوعبه قبل أن يأتي يوم لاينفع فيه مال ولابنون ! فحين لايستطيع نظام سياسي أن يعوّض عن الشرعية الديمقراطية الغائبة بشرعية وطنية يضمن بها ولاء شعبه، فعليه أن يعلم أنه يجازف بالتجذيف ضد تيار يَصْعُبُ دفعُه !

لقد سَتَرَتْ شوارعُنا عورتَنا، وأكدت أن الدفاع عن الوطن، والأرض، والهوية، بات من مشمولات عمل الشعوب بعد أن عجزت عن ذلك الأنظمة ! لكنها كشفت ـ أكثر من ذلك ـ عن حيوية المجتمع العربي، وسلامة حسّه القومي، ورسوخ إرادة المقاومة فيه، على الرغم من كل عمليات التزوير التي تعرَّض لها وعيُه، وذاكرتُه التاريخية، من قبل الأجهزة الثقافية، والاعلامية، والتربوية، الرسمية ؛ وعلى الرغم من كل مفاعيل ذلك الاختراق الثقافي والقيمي الأجنبي المنظم. ولقد ثبت لكل الذين تَحَجَّجُوا ـ بالأمس ـ بركود الشارع العربي، وسلبيَّته، ولامبالاته، لتبرير تقاعسهم، أن العلة ليست في هذا الشارع : الذي مازال يملك قضية يدافع عنها، بل العلة في المتحجِّج إياه. ونحن حين نقول إننا نشهد ـ اليوم ـ نهوضا شعبيا، فليست الحماسة، ولا حرارة اللحظة الملتهبة، مايأخذنا إلى قول ذلك ؛ بل وعينا الحادّ بميلاد موجة جديدة من الاشتباك مع الأسباب التي تصنع محنتنا في البلاد العربية. وهي موجة موضوعية يفرضها الضغط الكثيف الذي تعرّض له مجتمعنا في قُوته، وحريته، ... وكرامته.

التحدي كبير أمام القوى الحية في المجتمع العربي : أحزابًا، ونقابات، وروابط، وجمعيات، ومثقفين. وعنوانه السؤال التالي : ما السبيل إلى تنمية هذه الصحوة الشعبية، وتزويدها بمضمون

ثقافي، واستثمارها استثمارًا منظما ومحسوبًا في معارك ستكون ــ بلا شك ــ طويلة النفس ؟

3 ــ *اللسان المتلعثم واللسان الفصيح :*

ليس في وسعنا قراءة معطيات التفاعل بين الوضع العربي بين العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق، دون أن نعرج على الإعلام العربي، وعلى نوع أدائه طيلة فترة العدوان. ولايتعلق الأمر ــ هنا ــ بالصحافة العربية (المكتوبة)، بل الإعلام المرئي على وجه التحديد، بحسبانه إعلامًا جماهيريا، أو أوسع انتشارًا، ثم بحسبانه أقدر على المتابعة والرصد لحوادث الموت والدمار، والصراع بين الإرادات، المتعاقبة ؛ فضلا عن أنه الأفعل تأثيرًا على صعيد بناء الرأي العام، وتشكيله، أو توجيهه. ولدينا ــ في هذا المعرض ــ جملة ملاحظات على ذلك الأداء :

الملاحظة **الأولى** هي : **تهافت** الإعلام الرسمي، أو قل الأغلب الأعم فيه. فمعظم القنوات الفضائية العربية الرسمية تَعَامَلَ ب " حياد " مع الحدث، وببخل لايُحْسَدُ عليه على صعيد الخبر والتحليل، فيما انصرف إلى احترام برامجه الترفيهية، ومسلسلاته، وكأن مايجري في العراق مجرد حدث عادي لايختلف عن سواه من الأحداث إلا في كونه يحتل صدارة نشرات الأخبار ! دعك من أن هذه القنوات، التي كانت جاهزة لإرسال مراسيلها إلى فرنسا قبل أشهر، لتغطية أدق وقائع المونديال الكروي، والتي عطلت سائر برامجها، واستنفرت طاقتها القصوى لإمتاع المشاهدين بتقديم مباراياته، لم تكلف نفسها عناء إرسال فريق تصوير إلى بغداد لنَقْل وقائع القتل الأمريكي ــ البريطاني، مثلما فعلت نظيراتها في الغرب !

الملاحظة **الثانية** هي : نجاح القنوات الفضائية العربية : الخاصة أو المستقلة، في تقديم خدمة اعلامية أفضل، وأكثر موضوعية واحترامًا للمهنة. نعم، لم يكن في وسع **معظمها** أن ينقل مباشرة مايجري في العراق، لعدم وجود فريق عمل في الميدان، لكنه عوّض عن ذلك بالاستفادة من طواقم التصوير لدى غيره. بل ـ وهذا هو الأهم ـ من خلال تكريس حصص وافرة للحدث، ومتابعته بالخبر، والتحليل، والإستبيان. وإذا كانت قناة « **الجزيرة** » هي جوهرة عقد هذا الجهد الإعلامي المتميز : بتكريسها كل فترات البث تقريبا للحدث، ونقلها وقائعه بالصورة أوّلاً بأول، والتزامها موقفا وطنيا مشرفا، فإن فضائيات عربية أخرى جرّبت أن تفعل الشيء نفسه، وإن في حدود أكثر تواضعًا، ومنها ـ أساسًا ـ « شبكة الأخبار العربية » ANN، و ـ إلى حدّ ما ـ قناة الـ Lbc، و « تلفزيون المستقبل »، في لبنان.

الملاحظة **الثالثة** هي أن عمل الإعلام المرئي المستقل كان له **أبلغ الأثر في توليد ذلك الكم الهائل من التفاعل الشعبي العربي مع مايجري على أرض العراق**، أو قل في تسهيل التعبير عن حالة الغضب الجماهيري بشكل فوري[6]. إذ لم تكن أيام العدوان الأربعة قد انصرمت، حتى كان الشارع العربي قد خرج من حالة الصدمة والذهول لتفجير غضبه الوطني ضد العدوان، وقواه، في مشهد لاسابق له منذ ثلاثة عقود على الأقل. وهذا مما يدفع إلى القول إن مناسبة العدوان الثنائي على العراق، كانت أفضل المناسبات السياسية ـ منذ ميلاد القنوات الفضائية العربية، بل منذ ميلاد التلفزيونات العربية ـ لبيان دور الإعلام النزيه في تنمية وعي الجمهور، وفي إشراكه في الحدث، وفي صناعة مصيره.

---

6 ـ المظاهرة الشعبية التي انطلقت في القاهرة، ساعة بعد العدوان، أبلغ دليل على ذلك.

وهذه رسالة تربوية جليلة نجح من نجح في تأديتها، وحكم المتقاعس عن النهوض بها على نفسه بأن ينحشر في الزاوية الأضيق لاجترار تعليمات من أفتى بتقاعسه !

وبالجملة، كان حدث العدوان مناسبة لامتحان الإعلام المرئي العربي : امتحان وظيفته وأدائه ؛ وكان ــ في امتداد ذلك ــ مناسبة لقيام منافسة يقع فيها فرزٌ بين مؤسساته. فيحصُل فيها المتفوّق على شهادة الشرعية. ولقد تبيَّن ــ من حصيلة الأداء ــ أن الذين حظوا بالشرعية، في نظر الرأي العام العربي، هم أولئك الذين أدوا رسالتهم الإعلامية بأمانة، فخدموا الناس وخدموا أنفسهم : قدّموا المادة الإخبارية بموضوعية ونزاهة، دون حجب أو تغليف، ليشبعوا حق المواطن العربي في الخبر : وهو حق مقدَس. لكنهم ــ أيضا ــ استحصلوا رضا الرأي العام، فكسبوا ــ بذلك ــ معركة المصداقية التي ستكرّس سلطتهم الرمزية في وعي الجمهور.

* * *

نملك ــ انطلاقا من معطيات السرد السابق لتفاعلات العدوان في الساحة العربية ــ أن نسجل جملة من الاستنتاجات ذات الأهمية الفائقة في فهم طبيعة التحولات التي تجري على صعيد الشارع الاجتماعي، وعلى صعيد مراكز القرار السياسي، وعلى صعيد العلاقة بين النظم السياسية العربية القائمة وشعوبها، ثم بين هذه النظم وبين المراكز الدولية الكبرى التي ترتبط بها :

أ ــ يتعلق أول تلك الاستنتاجات بظاهرة التعاظم المتزايد لحالة **فقدان استقلالية القرار الوطني** لدى النخب الحاكمة في الوطن العربي، وعجزها الصارخ عن حمايته من حيث هو الأسّ

والجوهر في الاستقلال والسيادة الوطنيين ! لم تعد هذه النخب قادرة حتى على الدفاع عن القانون الدولي في نازلة سياسية مثل عدوان " ثعلب الصحراء " (بعد أن عجزت ـ قبل ذلك ـ عن تفعيل ماكان يسمَّى في لغتها السياسية بـ " التضامن العربي "). ولم تعد تستطيع أن تتخذ قرارًا بعقد قمة عربية تبحث في الأوضاع الجارية ! ولم يعد بعضها يستطيع أن يرفض ـ بل حتى أن يعتذر عن ـ استعمال قواعده للعدوان على بلد عربي مجاور، أو استعمال مجاله الجوي لمرور طائرات وصواريخ العدوّ لضربه، أو فتح قنواته البحرية لمرور الأساطيل والبواخر والمدمرات لتنفيذ مهمة العدوان ! بل لقد أصبح بعض تلك النخب لايتردد في أن يكرر ـ على نحو اتّباعي ببغاوي ـ ماتقوله البيانات الرسمية لدول العدوان : تبريراً لجريمة العدوان تلك ![7] وهذه ـ بالجملة ـ ظاهرة سياسية خطيرة، وغير مسبوقة في فداحتها منذ قيام هذه الدول (العربية) بعد استقلالها السياسي. بل إنها تعبّر اليوم ـ بجلاء عن استنفاذ هذا الاستقلال نفسه، وعودة البلاد العربية ـ أو القسم الأعظم منها ـ إلى حال تشبه حال الوصاية الأجنبية عليها ! وهي وصاية بدأت على الاقتصاد ـ قبل أزيد من عقد ونصف ـ لتصل اليوم إلى القرار السياسي !

ب ـ ويتعلق **ثاني** تلك الاستنتاجات بظاهرة الميل الحثيث، لدى بعض الدول العربية، إلى خرق قاعدة " العمل المشترك " العربي ـ في اطار مؤسساته الرسمية ـ والتحرك سياسيا خارج اطار جامعة الدول العربية، وإلزام كل العالم العربي بنتائج تحركاتها! والأنكى والأفظع، أن ذلك البعض بات يمنح نفسه حقوقا سياسية لم يفوِّتها له أحد، من قبيل **حيازة حق " الفيتو "** على عقد قمة

7 ـ ذلك مافعلته الصحافة الساقطة لدى ذلك البعض في حملاتها البذيئة ضد العراق وضد ماأسمته بـ " عصابة الأربعة " !

عربية تبحث في موضوع العدوان والحصار على العراق ! وهذا هو ــ بالذات ــ ماتسلكه مجموعة دول " إعلان دمشق " مع فارق بينها [8]. وخطورة هذه الظاهرة تكمن في تكريس حالة من **التمحور الاقليمي**، ومن الاستقطاب السياسي الداخلي. ستأتي على البقية الباقية من النظام العربي المتهالك ! لسنا ضد صيغة التحالف بين المال والسلاح ــ داخل اطار اقليمي فرعي من البلاد العربية ــ لكننا ضد أن يكون الدفاع عن أمن المال وعن قوت السلاح على حساب قضايا الأمة برمَّتها : أمنها القومي، وسيادة دولها ووحدة أراضيها، وحقوقها المنهوبة والمغتصبة. ثم لاسبيل إلى فهم مثل ذلك التمحور إلاّ بوصفه حاجة دفاعية ضد خطر أجنبي، أما أن يكون من وظائفه الأساس تهميش سائر النظام العربي ــ على مافيه من هامشية ــ والتسويغ للعدوان، أو التغطية عليه، أو الحيلولة دون الردّ السياسي عليه، فذلك كله مما يثير الارتياب في طبيعته، ويفرض الانتباه الأقصى إلى ماينطوي عليه وجودُه واستمراره من مخاطر !

ج ــ أما **ثالث** تلك الاستنتاجات، فيتعلق بسلامة " **الشعور القومي لدى الشعوب العربية**. واستمرار قدرته على تزويد إرادتها بالطاقة اللازمة لفعاليتها. وذلك على الرغم من كل محاولات التزييف التي تعرَّض لها الوعي خلال مرحلة الانحطاط العربي الجديد. الذي عشناه منذ ثلاثين عامًا حتى اليوم. والشاهد على ذلك، أن جمهور التضامن العربي الشعبي الواسع : في الشوارع، والجامعات، والمدارس، هو في أغلبه الأعم من الشباب [9]: من الذين نشؤوا في رحاب عصر التزوير والانحطاط العربي الجديد. أي من

---

8 ــ يظل موقف الإمارات العربية المتحدة متميزا ومشرفا في هذا الإطار.

9 ــ ذلك أيضا ماالستنتجناه في تحليلنا لحرب الخليج الثانية في :

عبد الإله بلقزيز : **حرب الخليج والنظام الدولي الجديد**. دار الطليعة، بيروت، 1993.

الذين تفرغت لهم الآلة التعليمية والاعلامية الرسمية، لصرفهم عن " الشأن العام "، وتحييدهم في المعارك الاجتماعية، وتكريس سلبيتهم ولامبالاتهم ! ويستطيع القارئ في مشهد التضامن الشعبي ذاك أن يلحظ مقدار الاعتبار الذي تحظى به صورة العراق – في وعي الشارع العربي – كمركز وطني مقاوم للهيمنة والتسلط، مدافع عن السيادة وعن المكتسبات العلمية والاقتصادية التي حقّق بجهد أبنائه. وهي الصورة التي لم تزحزحها كل محاولات التزوير التي قام بها الاعلام الغربي وبعض الاعلام العربي، والتي سعت إلى تصوير كوارثنا وكأنها ثمرة لسيايات العراق ! مثلما يستطيع أن يلحظ مقدار الاحتقار والحقد الذي يغلي في صدور شعوبنا ضد قوى العدوان : وهي مشاعر لم تنفع معها وصفات تجميل صورة الوحش الامبريالي الكاسر، التي تقوم بها أجهزة تلك الدول (في اعلامها، وبعثاتها ومراكزها الثقافية) وردائفها في الداخل !

د – أما **رابع** تلك الاستنتاجات، فيتعلق **بالفجوة الرهيبة التي تفصل بين الشعوب العربية وحكوماتها**. كانت تلك الفجوة – دائما – من حقائق الحقل السياسي، والحياة السياسية، في البلاد العربية الحديثة. غير أنها – اليوم – باتت أكثر اتساعا وخطورة من ذي قبل. إنها الثمرة المُرَّة لقيام النظام السياسي خارج إطار قواعد الشرعية الديموقراطية الدستورية، وبعيدًا عن التمثيل السياسي الأمين للتوازنات الإجتماعية واتجاهات الرأي. غير أن موطن الإعضال يكمن في أن هذه الحكومات تلجأ في تحصيل شرعيتها إلى الخارج : إلى المراكز الأجنبية، بدلاً من تحصيلها من الداخل : من شعوبها ومن رأيها العام ! وليست خطورة الأمر – هنا – في أنها لاتتمتع بشرعيتها الداخلية فحسب، بل في أن اعتمادها على الشرعية الخارجية اليوم قد يؤدي بها إلى فقدانها غدًا، حينما

لاتعود هناك مصلحة للدول الكبرى فيها ! ألم يحصل هذا في إيران الشاه، وفي أندونيسيا سوهارتو، وفي فيلبين ماركوس، وفي زايير سيسيسيكو ... الخ ؟!

* * *

ربما لاتمثل ردود الفعل الشعبية العربية، وردود الفعل الروسية ــ المنتظمة اليوم في اطار مشروع " المثلث الاستراتيجي " ــ قوة مادية حاسمة لوقف العدوانية الأمريكية المنفلتة من كل عقال، وخاصة بالنظر إلى أنها ردود مازالت في حالة سيولة، ولم تستقر وقائعها بعد على اتجاهات ثابتة، وعميقة، تتجاوز بها وضعها كردود فعل (في الحالة العربية) وكمجرد مشروع نظري (في الحالة الروسية). غير أنه لامراء في أنها أبلغت رسالتها السياسية إلى قوى العدوان، على النحو الذي سيكبح جماح غطرسته واستهتاره بالقانون الدولي، وبالمشاعر القومية والدينية للعرب، في مغامرات عدوانية قادمة. والأهم من ذلك كله أن هذه الردود تعلن ــ اليوم ــ عن قيام حالة من حالات الممانعة للعصر الأمريكي الجديد، الذي أعقب عصر الحرب الباردة، والذي امتد منذ عشر سنوات : هي من أسوإ سنوات القرن العشرين على صعيد أخلاقيات العلاقات بين الدول والأمم. وهي ممانعة قد تتفاعل أفقيا، فتكوّن تيارًا عالميا ــ من الشعوب والدول ــ مناهضا للحرب، والغطرسة، والتفرد بإدارة شؤون العالم.

لكن ردود الفعل : العربية والروسية، هذه، لم تكن ــ وحدها ــ أهم النتائج السياسية التي ترتبت عن عدوان " ثعلب الصحراء ". فقد كان انهيار نظام الأمم المتحدة، ومرجعية القانون الدولي، مما لايقل عنها أهمية وخطورة في الآن نفسه. لقد أرّخَتْ " عاصفة الصحراء " : لنهاية الحرب الباردة، وبداية الحرب الساخنة

في ساحة جديدة هي الجنوب. واليوم، **يؤرخ " ثعلب الصحراء " لنهاية الأمم المتحدة والقانون الدولي، ليعلن بداية عصر هيمنة القانون الأمريكي**. وعليه، سيكون على العالم أن يعيش – في المرحلة القادمة – الصراع المرير بين إرادتين : إرادة الهيمنة والتسلط والعدوان، وإرادة الممانعة والتوازن والسلام. تحت عنوان عريض : تهميش الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفرض مشيئة الولايات المتحدة على البشرية جمعاء، أو ردع الغطرسة الأمريكية وفرض امتثالها للقانون.

القسم الثاني

نظام الأمم المتحدة الذي ينتهي

مــقــدمــة :

عملية « ثعلب الصحـراء » ضد العراق، وما حصل فيها مــن تعريض مشين بشرف الأمم المتحدة وبهيبة القانون الدولي، أعادت مجددًا طرح استفهام عـريض حول دور هذا المنتظم الدولي في عالم مابعد الحرب الباردة، وحول مستقبله في ظل هيمنة نظام القطب الأمريكي الواحد. ويقع في قلب ذلك الاستفهام التفكير في مدى قدرة القانون الدولي على الاستـمـرار سلطة مرجعيـة عالمية تعلو على أية سلطة أخرى، وخاصة فــي ضوء مانعاينه ــ اليوم ــ من علامات التجاهل والاستهانة بالقانون الدولي، إمّا في صورة خرق وانتهاك دائمين لأحكامه، أو في صورة تطويع وانتقـاء انتهازيّيْن له عند الحاجة إلى استعماله. وهما ــ معًا ــ ما يعبّر عنهما بقوة السلوك السياسي للولايات المتحدة الأمـريكية إزاء الأمم المتحدة، كما إزاء قضايا، ومشاكل، ونزاعات العالم المعاصر !

لقد باتت الأمم المتحدة ــ اليوم ــ **رهينة محبسَيْن : رهينة الخلل الذي قام عليه نـظـامُها الداخلي**، منذ تأسيسها فـي منتصـف أربعينات هذا القـرن، والذي قضى بإنتاج وإعادة إنتـاج شروط أزماتها المتعاقبـة. ثـم **رهينة نتائج التحولات الكونيـة الجديدة**، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ــ قبل عشر سنـوات ــ

وانهيار الاتحاد السوفييتي، ومنها تفاقم الخلل في ميزان القوى داخل النظام الدولي السابق (نظام الثنائية القطبية) لصالح قطب واحد أوحد (ولعل المفارقة المثيرة ــ في قصة العلاقة بين الأمم المتحدة وبين القوى الكبرى في النظام الدولي ــ تكمن في ظاهرتين هما : **التكيُّف والتعايش مع المرض، ثم التضرر والإصابة منه بعد زواله** !

فقد أصيبت الأمم المتحدة، بعد سنوات قليلة من خروجها إلى الوجود، بداء عُضَال شلَّ وظائفها، وأعاق قدرتها على حرية التصرف والحركة، ونال من مرجعيتها كسلطة كونية يؤول إليها ــ بمقتضى بنود ميثاقها ــ أمرُ إدارة العلاقات الدولية، بما فيها فضّ المنازعات، وحفظ السلم، ومواجهة الأخطار والكوارث، وتنمية الموارد : الاقتصادية والبشرية ... الخ. ولم يكن ذلك الداء سوى **الاستقطاب** الدولي، واندلاع **الحرب الباردة** بين العظميين، ودخول السلم العالمي ــ في أعقاب ذلك ــ مرحلة الاحتمالات القلقة، وخاصة بعد حيازة القوى العظمى للأسلحة النووية. فالاستقطاب الدولي إلى معسكرين لم يكن يعني ــ عمليا ــ سوى **انقسام العالم من جديد**، بعد أن توحَّد ــ في الحرب العالمية الثانية ــ ضد النازية والفاشية، وأنشأ الأمم المتحدة ــ بعد دحر النازية ــ اطارًا مؤسسيا للتعبير عن وحدته، وعن إجماعه على قواسم مشتركة كونية لحفظ مكتسبات، وتوازنات، مابعد الحرب. ثم إنه لم يكن يعني سوى انقسام العالم إلى **مناطق نفوذ** تخضع لقوى الاستقطاب الدولي الكبرى. أما الحرب الباردة، فلم تكن تعني سوى **انهيار مرجعية وسلطة مجلس الأمن الدولي، وانفراد واشنطن وموسكو بحق إدارة الأزمات، والمنازعات**، لحماية " أملاكها " داخل مناطق نفوذها !

ومع ذلك، أي مع هذا القيد الذي أحاط بالأمم المتحدة وحرية حركتها إحاطة الأساور بالمعصم، فإن الأمم المتحدة نجحت ـ نسبياً ـ في التكيُّف **تكيُّفا اضطراريا** مع متغيّر الاستقطاب الدولي واندلاع الحرب الباردة، ولو أن ذلك التكيف كان على حساب وظائفها النظرية المفترَضة، وجاءت ـ هي ـ تعبّر من خلاله عن وقائع ذلك الاستقطاب وتوازناته. ومن علامات ذلك التكيُّف صيرورتها اطارًا للتوافق بين قوى الحرب الباردة، ولتنظيم تناقضات وصراعات القوى التي تنتمي إلى معسكريْها وإلى مناطق نفوذها. نعم، لقد فقدت وظيفتها الأصل، وسلطتها المرجعية الكونية، لكنها لم تزُل، ولم تتراجع عن أداء دور متواضع زادهُ أهمية توسُّع دائرة الدول حديثة الاستقلال المنتسبة إليها. ولقد أمكنها ـ بسبب ذلك ـ أن تتعايش مع ظروفها الموضوعية لفترة امتدت أربعين عامًا.

غير أن الأمم المتحدة، التي تكيَّفت مع داء الاستقطاب والحرب الباردة، ستَتَضَرَّرُ منه بعد زواله بدلاً من أن تتعافى ! نعم، كان المهلِّلون بنهاية الحرب الباردة، وانفراط " المعسكر الاشتراكي"، وانهيار الاتحاد السوفييتي، يبشرون بميلاد " نظام دولي جديد " تكون الأمم المتحدة أداتَه، والقانون الدولي سلطته، والوفاق والسلم عقيدتَه. لكن الذين سيسوّقون هذه الأطروحة/الأكذوبة، سيكونون في صدارة من سيصيب من الأمم المتحدة، ومن القانون الدولي، مَقْتَلاً ! فالانتقال من الثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد (الأمريكي) لم يكن يعني ـ في الوقائع والنتائج ـ **سوى الانتقال من حالة التوازن في القوى** ـ داخل النظام الدولي ـ **إلى حالة الخلل الفادح فيها** ؛ و ـ بالتالي ـ لم يكن من شأن ذلك **سوى الانتقال من صيغة الحرب الباردة إلى صيغة حرب ساخنة** : سيشتعل أوارها في مايزيد عن عشر مناطق من العالم، وسيكون القطب الأوحد طرفا في معظمها (ماخلا

حالة الشيشان) ! أما ترجمة ذلك في مجال عمل الأمم المتحدة، فهو أن هيمنة نظام القطب الواحد **ستُصادر** سلطة الأمم المتحدة، لتقوم مقامها ؛ وستوظف القانون الدولي لخدمة مصالحه، بل ستعيد النظر في مرجعيته بحسبانه يعبّر عن حقبة من التوازن العالمي وَلَّتْ ! وهذا ــ بلا زيادة ولا نقصان ــ عين ماحصل وأتى على نظام الأمم المتحدة بمعاول الهدم ! أما اليوم، وفي ضوء هذه الوقائع المُنْذِرة بالأوخم، فإن الحديث يتجدد عن وجوب الحاجة إلى **بناء توازن دولي جديد، يصحّح الخلل القائم، ويوفّر بيئة أفضل للعلاقات الدولية، ولعمل الأمم المتحدة**. ولعلّه ليس أبلغ مايعبّر عن حال الأمم المتحدة ــ هنا ــ من قول الشاعر : « ودَاوِني بالتي كانت هي الداء » !

* * *

هل يعني ذلك أن عودة الفاعلية إلى نظام الأمم المتحدة رهنٌ بعودة التوازن إلى النظام الدولي ؟ ثمة من يستبعد شرعية مثل هذا السؤال، ليسارع إلى الإستنتاج بأن عودة مثل تلك الفاعلية رهنٌ بإصلاح نظام الأمم المتحدة. والواقع أن هذا الإستنتاج لايلغي من قيمة السؤال السابق شيئا، بل هو قد يعززه، ذلك أنه إذا كان إصلاحها مطلوبا، فهل هو ممكن في ظل هيمنة قطب واحد، وتسخيره الأمم المتحدة لخدمة مصالحه. أي أليس التوازن في القوى والعلاقات الدولية شرط لذلك الإصلاح ؟

سيظل السؤال قائما، وهو ليس موضوعنا في كل حال، لأننا لانطرح على أنفسنا ــ في هذا الكتاب ــ التفكير في مستقبل الأمم المتحدة، بل التفكير في وضعها المأزقي الراهن، والأسباب التي أدت بها إلى ذلك منذ نشأتها، و ــ خاصة ــ منذ نهاية الحرب الباردة، ناهيك عن أن سؤال المستقبل سؤال خبراء، ونحن لسنا في

جملتهم. وعليه، سننصرف في هذا القسم إلى تناول موضوع الأمم المتحدة في فصلين : أولهما (الفصل الثالث) سيهتم بعرض نظام الأمم المتحدة واشتغاله، والعوامل البنيوية التي صنعت أعطابه وأزمته المديدة ؛ فيما سينصرف الرابع إلى تحليل سياق تداعي وانهيار هذا النظام منذ نهاية الحرب الباردة.

الفصل الثالث

الأمم المتحدة : النظام واشتغاله

I ــ في التكوين:

1 ــ نظام المنتصرين في الحرب :

لو صدقنا « ميثاق » الأمم المتحدة، لأمكننا أن نتخيل عالمًا جديدًا سيقوم على أنقاض مآسي الحرب، والمنازعات، والكوارث، والمجاعات : تقوم فيه العلاقات بين الدول على أساس التكافؤ والمساواة، وعلى أساس الجوار والتعاون والشراكة، والتنمية المشتركة، والأمن الجماعي ؛ وتقوم فيه العلاقات بين الدول والشعوب على أساس احترام حقوق الإنسان، واحترام حق الاستفادة من عائدات التنمية والثروة[1] ... الخ. ذلك مانقرؤه في سائر مواده وفصوله بدءًا من المادة الأولى ــ التي تقرر هدف الحفاظ على الأمن والسلم في العالم ــ إلى المادة 111، مرورًا بسائر المواد التي تفصّل إجرائيا منطوق المادة الأولى، وتَعْرِضُهَا في قواعد وترتيبات.

وإذا لم يكن في وسعنا أن نصدق ــ اليوم ــ بسهولة ميثاق الأمم المتحدة في ماذهب إليه من أهداف، وفي ماقـرَّره من مبادئ، بسبب ماعَايَنَتْهُ البشرية المضطهَدة والمستضعَفَة من محن خلال نصف قرن ويزيد من قيام الأمم المتحدة والمصادقة على ميثاقها،

1 ــ يراجع في هذا :
أ.كلود : **النظام الدولي والسلام العالمي** : ترجمة عبدالله العريان، القاهرة، 1964.

فإنه لم يكن في مُكْـنَتِهَا إلا أن تصدِّقه قبل خمسين عامًا، وأن تتطلع إلى رؤية أهدافه وقد أينعت حقائقها المادية علـى الأرض. فالعالم ـ حينها ـ كان منكوبًا بحدثين عظيمين في هَوْلهمَا، مشدودًا إلى أي أملٍ في التحرر من ثقل نتائجهما على الحياة في الحاضر والمستقبل، هما : **الحرب العالمية الثانية**، التي أزهقت أرواح عشرات الملايين من البشر، وتركت أوروبا وساحات الحرب الأخرى في بلدان الجنوب، حُطَامَ خَرَابٍ ودمار لاسابق لهما في الفظاعة. ثم **الاستعمار**، الذي قَوَّضَ سيادة واستقلال بلدان الجنوب، ونَهَبَ ثرواتها، وأفنى بالحروب الاجرامية قسمًا عظيما من شعوبها :

كانت البشرية الخارجة من رماد الحرب تتحسَّس بقايا الحطام، باحثة عن نقطة ضوء في نفق الموت الطويل. كانت في عوز إلى مايجعل الحياة ممكنة على الأرض، بعد ذلك الحريق الكوني الهائل الذي أتى على عناصرها. ولذلك السبب، لم يكن لديها ترف الاختيار أمام مشروع قيام تنظيم دولي يحفظ الأمن والسلم في العالم، ويردع الحرب والعدوان، ويتدخل لفضّ ماقد ينشأ من منازعات بين الدول، بسبب مشاكل الحدود، أو اقتسام الموارد، أو صراعات المصالح الاقليمية. أما القسم الأكثر تضرُّرا من هذه البشرية ـ وهو الذي يمثله الجنوب ـ فكان أحوج مايكون إلى مثل هذا التنظيم الذي ينصفه في حقوقه الوطنية، ويقرّ له بها ضد الاحتلال الاستعماري البغيض. كان مثل ذلك التنظيم يرادف ـ في خياله ـ بداية النهاية لمحنة المستعمرات مع مستعمريها، ولمحنة البلدان حديثة الاستقلال مع التبعية والاستعمار الجديد. نعم، كان في وسع دول العالم ـ كبيرها وصغيرها ـ أن تسوق ملاحظات اعتراضية على ما بَدَا لها شوائب في هذا النظام، تقيمه على مقتضى الحيف والإجحاف، غير أنه ما من سبب كان يدعوها إلى رفضه بالجملة إذا كان لها مايبرر ملاحظاتها عليه بالتقسيط.

كان ذلك أملاً، وحلمًا، ووهمًا في الوقت نفسه ! فالتنظيم الدولي الجديد لم يَقُم لينصفَ أحدًا أو يرد حقوقًا مسلوبة، أو ليؤدي رسالة إنسانية ضد العدوان والحرب وامتهان كرامة الإنسان. **قام ليحفظ الأمن للذين توافقوا على أن لاتقوم حرب كبرى بينهم، وهؤلاء كانوا المنتصرين في الحرب ضد دول المحور.** وآي ذلك أن قيام الأمم المتحدة أنهى حالة الحرب بين الدول الكبرى، لكنه لم يمنع قيام عشرات الحروب الاقليمية خارج ساحة أوروبا وأمريكا الشمالية ! **إن نظام الأمم المتحدة لم يكن ــ في النهاية ــ سوى نظام المنتصرين في الحرب.** وهذا ما يقوم عليه **دليلان على الأقل** : **القوى التي صنعته، والسلطة الدولية التي منحتها لنفسها** هذه القوى فيه :

أ ــ الذين صنعوا الأمم المتحدة :

ضمَّ التحالف الدولي الذي أعلن الحرب على دول المحور (ألمانيا، إيطالي، اليابان) ستًا وعشرين دولة أطلقت على نفسها إسم « الأمم المتحدة » آنئذ، قبل قيام منظمة الأمم المتحدة بحوالي أربع سنوات. غير أن القوى التي مثلت العصب الحركي المركزي لهذا التحالف، فكانت تلك التي ستخوض الحرب ضد ألمانيا، واليابان، وتفرض الإستسلام عليهما ؛ وهذه القوى هي : الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين[2]. سعت هذه الدول مبكرا، وقبل نهاية الحرب، إلى التفاوض بينها على شكل العلاقات الدولية، في مرحلة مابعد الحرب، والأطر الدولية المؤسَّسية المناسبة للتعبير عن ذلك، بعد أن استنفذت صيغة « **عصبة الأمم** » ــ الموروثة عن الحرب العالمية الأولى ــ إمكانياتها، وباتت غير ملائمة

2 ــ سيجري ضم فرنسا لاحقًا إلى نادي المنتصرين، لتتمتع بالحقوق ذاتها التي تمتع بها الأربعة الكبار.

لتمثيل المصالح والتوازنات الجديدة[3]. وقد قطعت مباحثات هذه الدول **خمسة أشواط** ــ طيلة فترة الحرب وما أعقبها مباشرة ــ قبل عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة في **سان فرانسيسكو**. ولعل استعراضًا سريعًا لمراحل هذه المباحثات، يلقي الضوء على دور القوى الكبرى في مشروع التنظيم الجديد، و ــ بالتالي ــ في تصميمه على مقتضى مصالحها[4] :

بدأت هذه المحادثات باللقاء الذي جرى بين الرئيس الأمريكي **روزفلت**، ورئيس الوزراء البريطاني **ونستون تشرشل**، على ظهر سفينة Prince of Wales بتاريخ 14 غشت/آب 1941، وقبل أن تكون الولايات المتحدة قد دخلت طرفا في الحرب ضد ألمانيا ودول المحور. وأطلق على البيان المشترك، الصادر عن اللقاء، إسم "**ميثاق الأطلنطي**" Atlantic Charter ؛ وكان أهم ماورد فيه الدعوة إلى قيام " نظام دائم للأمن العام"، وإقرار مجموعة من " المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة في مابعد " [5]. وإن لم يكن " ميثاق الأطلنطي " قد نصَّ على وجوب قيام " منظمة دولية" على مااقترحه **تشرشل** من دون موافقة من **روزفلت**. غير أن " ميثاق الأطلنطي " هذا سيفتح مشاوراتٍ أوسع في واشنطن، بعد فترة وجيزة من دخول الولايات المتحدة إلى الحرب، وبعد أقل من نصف عام على إعلانه (" ميثاق الأطلنطي ").

---

3 ــ لم تنجح " عصبة الأمم " في أن تكون منظمة عالمية فعلا ؛ ولم يُعَمِّر التحالف الذي أنشأها ــ في أعقاب " مؤتمر فرساي " : فالولايات المتحدة لم تصدق ــ مثلا ــ على معاهدة فرساي التي وقعت عليها، كما أن الاتحاد السوفييتي طُرد من العصبة عام 1939 بعد خمس سنوات على انضمامه إليها. أما اليابان، وألمانيا، والبرازيل، وإسبانيا، والمجر، فقد انسحبت منها تباعًا وللتفاصيل، يراجع :

Scott, G, **The Rise and Fall of the League of Nations. London**, 1974.

4 ــ اعتمدنا في هذا السرد على كتاب :

حسن نافعة : **الأمم المتحدة في نصف قرن**. عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر/تشرين أول 1995. ص ص 65 ــ 77.

5 ــ المصدر السابق، ص 65.

ففي يناير/كانون الثاني 1942، سيصدر " **إعلان واشنطن** "، (أو " **إعلان الأمم المتحدة** ") عقب لقاء ضمَّ الدول الـ 26 (التي أعلنت الحرب على دول المحور) ؛ وسيتضمن التزام الدول الموقعة عليه بمواصلة الحرب ضد ألمانيا ودول المحور. غير أن أهم ماأقره "الإعلان" هو التزام هذه الدول بالمبادئ المنصوص عليها في " ميثاق الأطلنطي " الموقع بين الولايات المتحدة وبريطانيا، الأمر الذي يعني أن مشروع قوتين كبيرتين في العالم بات قاعدةً لسياسة دولية قادمة، وبات قادرًا على توفير شبكة تحالفات دولية تضمن له النفوذ والعالمية.

وقد تجددت المشاورات ـ في مرحلة ثالثة ـ بعد أقل من عامين (في "موسكو" 30 أكتوبر 1943)، واقتصرت على القوى الأربعة الكبرى (الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين)، في اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث الأولى. غير أن الجديد فيها كان التزام هذه الدول بإنشاء منظمة بديلة لعصبة الأمم. وقد دخل هذا الإلتزام طورًا حاسمًا ـ في صيف 1944 ـ خلال مؤتمر " **دامبرتون أوكس** " (في ضواحي واشنطن) الذي عُقدَ على مرحلتين (ضمَّت الأولى : الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفييتي؛ وضمت الثانية : الولايات التحدة، وبريطانيا، والصين). وقد جرى الاتفاق في المؤتمر على أهداف المنظمة المزمع إنشاؤها، وعلى هيكل نظري لتنظيمها، و " كان من أهم القضايا التي حدث حولها إجماع تلك التي تمس مكانة الدول الكبرى ومسؤوليتها الخاصة في كل مايتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وضرورة أن تصبح دولا دائمة العضوية في مجلس الأمن " (6).
وأخيرًا، أعقب ذلك كله " **مؤتمر يالطا** " ـ وهو المرحلة الخامسة

ـ وقع سفير الصين في موسكو على الإعلان. م س. ص 66.
6 ـ م.س، ص ص 67 ـ 68.

من المشاورات ـ الذي اتفق فيه **ستالين**، **وروزفلت**، **وتشرشل**، على تسوية القضايا الخلافية في المؤتمر السابق، والمتعلقة بنظام التصويت في مجلس الأمن، وبنظام الوصاية في المستعمرات، وبتمثيل الجمهوريات السوفييتية في الأمم المتحدة؛ مثلما وجهت الدعوة إلى عقد مؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة ـ برعاية الدول الكبرى بما فيها فرنسا ـ **في سان فرانسيسكو** (أبريل 1945). ثم جاء هذا المؤتمر ليعلن ميلاد **منظمة الأمم المتحدة**.

وعلى ذلك، **فالداعون إلى المنظمة هم أولئك الذين حسموا الحرب وانتصروا، فبحثوا عن صيغة للتنظيم الدولي تمثل قوتهم في الميزان العالمي، ولم يكن الآخرون في ركابهم سوى أنصارًا وتابعين تسري عليهم ـ حكمًا ـ قوانين الكبار. ولعل قراءة حصّة السلطة لدى الكبار**، في هذا التنظيم الدولي، تقدم دليلا جديدًا على أن النظام كان نظام المنتصرين.

ب ـ احتكار السلطة :

احتكار الدول الكبرى للسلطة، داخل الأمم المتحدة، يبدو أوضح في أمرين : في **الأدوار والمسؤوليات** التي أسندت إلى بعض أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة منها **مجلس الأمن**، ثم في **السلطات الواسعة والمطلقَة** التي منحت **للدول دائمة العضوية** في مجلس الأمن :

إذ على الرغم من أن **الجمعية العامة** للأمم المتحدة هي الجهاز الذي يتحقق فيه ـ قانونيا وفعليا ـ تمثيل سائر الدول الأعضاء في المنظمة، والذي يُفتَرض فيه أن يكون الهيئة المنوط بها التقرير والتشريع ؛ وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يمثل ـ نظريا ـ الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، إلا أن هذا الأخير **يحتكر ـ عمليا**

ـ **سلطة إصدار القرارات ذات الطبيعة الإلزامية**، على النحو الذي لاتبقى فيه من قيمة لقرارات وتوصيات الجمعية العامة غير الملزمَة ! ولايتعلق الأمر ـ هنا ـ بمصادرة مجلس الأمن لسلطات وصلاحيات الجمعية العامة بقوة الأمر الواقع، بل يتعلق بسلطات ممنوحة له **قانونيا** بموجب الميثاق، كتلك التي ينص عليها الفصل السادس منه، المتعلقة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ؛ أو تلك التي ينص عليها الفصل السابع، والمتعلقة بحالات تهديد الأمن، والعدوان ؛ والتي يكون من شأن مقتضيات أحكام موادها إشرافه المباشر على فض المنازعات : إما من خلال عرضها على محكمة العدل الدولية ـ كما تقر ذلك المادة السادسة والثلاثون من الميثاق ـ أو من خلال اقتراح اطار للتسوية، في حال فشل أطراف النزاع في تحقيقها، كما تنص على ذلك المادة السابعة والثلاثون ؛ مثلما يكون من شأنها تخوُّله إلى قوة ردع قانونية لحفظ الأمن والسلم ! بل إن مجلس الأمن يتمتع ـ بمقتضى المادة الثانية عشرة ـ بحق منع الجمعية العامة من اتخاذ أي قرار أو توصية في شأن نزاع ما، أو مسألة ما تكون موضع بحث في مجلس الأمن، إلا بطلب من هذا الأخير رسميا ! وبالجملة، فقد **صُمِّمَ الميثاق ـ الذي وضعه المنتصرون في الحرب ـ لكي يُفَوِّتَ لمجلس الأمن صلاحيات واسعة ومطلقة تسمح باحتكار قسم صغير من الدول للسلطة في التنظيم الدولي الجديد** [7].

المظهر الثاني الأبرز لاحتكار السلطة، من قبل الدول الكبرى، **هو حيازتها حق العضوية الدائمة في مجلس الأمن**. لايُعْتَدُّ هنا بحقيقة أن عضوية مجلس الأمن تتسع لعشر دول أخرى،

---

7 ـ ثمة فارق بين التنظيم Organisation الدولي، وبين النظام Ordre الدولي. فالأول يعني الأمم المتحدة، والقواعد الشرعية التي تقوم عليها العلاقات بين الدول. أما الثاني، فيعني نوع التوازنات الدولية القائمة بين القوى الكبرى، وما يقع تحتها من تحالفات واستراتيجيات دولية.

بشكل دوري، لمدة سنتين، ولا بأن رئيس مجلس الأمن يكون من هذه الدول أيضا، ذلك أن سلطة إصدار القرار التي تعود إلى المجلس، تعود ـ عمليا ـ إلى الدول الخمس دائمة العضوية فيه، وإلى توافقها على القرار الذي تريد إصداره. غير أن الأهم من ذلك كله أن هذه الدول الخمس ـ الذي وردت أسماؤها في الميثاق نصًّا ـ تتمتع بمفتاح السلطة الفعلي : **حق النقض (" الفيتو ")**. وهو حقٌّ لايعني مجرد حيازة سلطة متميزة ليست في وسع سائر الدول الأخرى، بل يعني ـ أيضا ـ **حيازة الحق القانوني في الدفاع عن مصالح قومية قد تكون متعارضة مع مصالح المجتمع الدولي**، مثلما يعني الحق في ممارسة عرقلة " قانونية " لعمل الأمم المتحدة في حال استعماله !

جميع هذه الحقائق : نهوض الدول الكبرى بمهمة إنشاء الأمم المتحدة لحفظ الأمن بينها، واحتكارها السلطة المركزية في هذه المنظمة، يدفعنا إلى الإعتقاد بأن نظام الأمم المتحدة لم يخرج إلى الوجود إلا بوصفه النظام الخاص بالقوى الدولية المنتصرة في الحرب، وأنه ـ لذلك السبب ـ صُمِّمَ بعناية ليعبّر عن مصالحها، ويمثل مركزها في ميزان القوى العالمي الجديد ! وسيكون لذلك أبلغ الأثر في إضعاف دور ووظيفة الأمم المتحدة المفتَرَض، وفي إجهاض حلم الإنسانية المعاصرة في قيام تنظيم دولي جديد يعبّر فعلا عن إرادة تحقيق المساواة السيادية بين الدول دون حيف أو تمييز.

2 ـ *شرخ في التحالف الدولي* :

لم تُعَمِّرْ صيغة التحالف الدولي بين القوى المنتصرة في الحرب (دول الفيتو) فترة طويلة، إذ أعقبها ـ بعد سنوات قليلة ـ انشقاق في مجلس الأمن في امتداد الاستقطاب الدولي الناشئ، والذي كان عنوانه انقسام أوروبا إلى معسكرين، وانقسام ألمانيا

إلى دولتين، ومثلها أيضا كوريا، والصين، وانتصاب متاريس القتال بين دول تشايع هذا، وأخرى تشايع ذاك ... الخ. ولقد كان هذا الانتقال من حالة الوفاق، إلى حالة الحرب الباردة بين العظميين، **أول ضربة تتلقاها الأمم المتحدة كصيغة** لتنظيم وتحقيق " الأمن الجماعي ". وقد تعمَّق أثرها بعد جنوح دول الفيتو إلى تأسيس منظمات إقليمية صادرت ــ عمليا ــ سلطات الأمم المتحدة، مثل " **منظمة حلف شمال الأطلسي** "، و " **حلف وارسو** "، والتي باتت مَعْنيَّة ــ عمليا بحفظ الأمن **في مناطق نفوذها، وإلغاء دور مجلس الأمن**.

يقع في أساس أسباب ذلك التصدّع في جبهة التحالف الدولي، **التحوُّل الذي طرأ على أولويات السياسة الخارجية ــ والدولية ــ للقوى الكبرى**، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فبعد أن كان الجامع المشترك، الذي صنع اللحمة بينها وكانت الأمم المتحدة من ثماره، هو **الخطر النازي** في أوروبا والعالم، لم تعد الولايات المتحدة من جهتها تجد مبررا لإستمرار هذا الحلف بعد زوال الخطر النازي : فقد بَدَأَ يتراءى لها أن ثمة خطرًا جديدًا أكبر هو : " **الخطر الشيوعي** "، الذي تَمَدَّدَ من حدود روسيا والجمهوريات السوفييتية ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية، ثم الصين وكوريا بعد ذلك بسنوات قليلة، لتقف جيوشه على أعتاب أوروبا الغربية واليابان، مهدّدة مراكز متقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. وعلى ذلك، اتجهت السياسة الأمريكية إلى بناء تحالف دولي جديد ــ على أنقاض التحالف الدولي السابق ــ كانت دول المنظومة الرأسمالية ــ وخاصة في أوروبا ــ هي قواه الرئيسَة، وإن ظلت القيادة السياسية والعسكرية فيه حكرًا على الولايات المتحدة. ولم يكن أمام الاتحاد السوفييتي إلا أن يرد على ذلك بحلف سياسي وعسكري مضاد (" حلف وارسو ")، على خلفية الإعتقاد عينِه بأن التحالف مع الغرب الرأسمالي ضد النازية

تحالف **تكتيكي واضطراري مؤقت، ولا ينطوي على أية شرعية عقائدية أو استراتيجية، وأن النضال ضد النظام الرأسمالي العالمي هو القضية الأساس في جدول أعمال الاشتراكية**. ومثل الولايات المتحدة، انفرد الاتحاد السوفييتي بالقيادة السياسية والعسكرية للحلف الدولي الذي أنشأه.

كان يمكن لهذا التقاطب، في النصف الثاني من الأربعينات، أن ينتهي إلى حرب عالمية جديدة تذهب بالأمم المتحدة، كما ذهبت الحرب الكونية الثانية بعصبة الأمم، لولا **عاملين** إثنين : **أولهما** أن الجيش الأحمر كان على أبواب ألمانيا ومجمل دول أوروبا الغربية، بحيث يستطيع المبادرة السريعة في الميدان ؛ و**ثانيهما** أن الاتحاد السوفييتي نجح ـ سريعًا ـ في سدّ الفجوة العلمية مع الولايات المتحدة، وحيازة القنبلة الذرية في نهاية الأربعينات، الأمر الذي باتت معه الحرب مستحيلة. ولعل الأمم المتحدة استفادت من توازن الرعب هذا، وحظيت بفرصة جديدة للحياة. بل إنها ـ أكثر من ذلك ـ نجحت في التكيف مع أوضاع الحرب الباردة لتتحرك في الهامش الضيق المتاح لها. والأمر نفسه يصدق على القوى الكبرى كما سوف نرى.

II ـ في استعمالات الأمم المتحدة :

مثلما تعايشت الأمم المتحدة مع ظروف الإستقطاب الدولي، والحرب الباردة، كذلك تعايشت القوى الكبرى مع واقع وجود واستمرار الأمم المتحدة ؛ بل إن هذه القوى سعت إلى توظيفها لمصلحتها، **معيدة ـ بذلك ـ تأسيس وظيفتها بقوة الأمر الواقع**. أما الغالبية الساحقة من دول العالم، وتحديدًا دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتنية، فظلت مراهنة على المنظمة الدولية، ساعية ـ بجهد كبير ـ إلى تكريسها منبرًا للدفاع عن حقوقها المنهوبة

والمصادَرة، وإن لم يمنعها ذلك من أن تتداعي ــ هي الأخرى ــ إلى تأسيس منظمات إقليمية في مابينها.

لنُلْقِ ــ سريعا ــ نظرة على هذا التنازع في فهم وظيفة الأمم المتحدة، وفي التعامل معها، بين القوى الكبرى (الشمال) وبين دول الجنوب في حقبة الحرب الباردة :

1 ــ ورقة للاستعمال :

كائنة ماكانت الشروط الدولية الجديدة، التي نشأت في رحم الإستقطاب العالمي والحرب الباردة بين العظميين، في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، والتي حَدَّتْ من سلطات الأمم المتحدة لصالح منظمات أخرى (" حلف شمال الأطلسي "، " حلف وارسو" مثلا)، فإن الدول الكبرى ــ وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ــ لم تُفَرِّط فيها، بل ظلت تعتبرها ورقة سياسية وقانونية ذات عائدات ثمينة. وقد يكون من أهم الأسباب الحاملة على مثل هذا الحرص على الأمم المتحدة ــ في جميع الظروف ــ **أنها تكرس سلطة الكبار قانونيا**، وتعبّر عن ذلك من خلال منحهم حق " الفيتو ". والحقيقة أن حيازة هذا الحق من قبل الدول الخمس الكبرى، المنتصرة في الحرب، لايعود عليها هي وحدها بالمكاسب، بل إن ذلك يشمل مُعَسْكَرَيْهَا معًا. وعلى ذلك، فإن شروط الإستقطاب الدولي والحرب الباردة **حوّلت حق النقض ــ عمليا ــ من حق مُقْتَطَعٌ لدول محدودة العدد إلى " حق عالمي " يشمل بمنافعه سائر من يدور في فلك القوى الكبرى**، ويرتبط معها بمعاهدات، أو بأحلاف !

غير أن هذه الاستفادة من امتياز السلطة، الذي يمنحه ميثاق الأمم المتحدة للدول العظمى، لايبرر تجاهل التناقضات بينها في

التعاطي مع المنظمة الدولية، ولا النزاع بينها على استغلال الأمم المتحدة. والقارئ في تاريخ الصراع على الأمم المتحدة بين العظميين، يقف ــ بالتحقيب التاريخي ــ على حقيقة التفاوت بينهما في القدرة على إنجاز استخدام ناجح للأمم المتحدة لأغراض خاصة بكل منهما وبمعسكريهما. عَبَّرَ هذا التفاوت عن نفسه في **مرحلتين** :

أفلحت الولايات المتحدة الأمريكية، في **المرحلة الأولى** الممتدة من تأسيس الأمم المتحدة إلى منتصف الستينات، في استخدام المنظمة الدولية لصالحها استخدامًا ناجحًا، مستفيدة ــ في ذلك ــ من الأغلبية التي كانت لها في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن [8]، بسبب ارتباط معظم دول العالم بسياساتها، وبسياسات حلفائها الغربيين، ثم مستفيدة من تأثيرها المالي ــ كما من تأثير حلفائها في المعسكر الرأسمالي ــ على الأمم المتحدة [9]. ولقد كان من نتائج ذلك أنها ضمنت إمكانية فرض سياساتها من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، على نحو ماحصل في موضوعيْ تمثيل الصين الشعبية في المنظمة، والأزمة الكورية. ففيما نجحت في منع عضوية الصين في الأمم المتحدة، منذ ثورتها الاشتراكية في العام 1949 إلى مطلع السبعينات، نجحت في استحصال قرار من مجلس الأمن ــ مستفيدة من مقاطعة الاتحاد السوفييتي لإجتماعاته [10] ــ يجيز استعمال القوة العسكرية ضد كوريا

---

8 ــ لم تكن الصين الشعبية (الاشتراكية) قد احتلت مقعدها في مجلس الأمن، وفي الأمم المتحدة، بسبب رفض الولايات المتحدة وحلفائها ذلك، وفرض تمثيل الصين الوطنية !

9 ــ كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانية الأمم المتحدة تمثل 40 ٪ قبل تخفيضها إلى 25 ٪ قبل ربع قرن ونيف : فيما تغطي دول الغرب مجتمعة حوالي ثلاثة أرباع نفقات الأمم المتحدة.

10 ــ قاطع الاتحاد السوفييتي اجتماعات المجلس احتجاجًا على تمثيل حكومة شان كاي شيك للصين في الأمم المتحدة، الأمر الذي رفع سيف الفيتو السوفييتي عن القرار الأممي بشن الحرب على كوريا الشمالية.

الشمالية على توغل قواتها العسكرية في كوريا الجنوبية [11]، بل وحصلت على تفويض منه باستعمال قوتها العسكرية تحت علم الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 84 الصادر في يونيو/ حزيران 1950. وبسبب هذا النجاح الذي أحرزته الولايات المتحدة في توظيف المنظمة الدولية لخدمة سياساتها، لم تستخدم حق الفيتو ولو مرة واحدة خلال عشرين عامًا تفصل بين قيام الأمم المتحدة ومنتصف الستينات، إذ لم تكن لديها من حاجة إلى ذلك.

كان وضع الاتحاد السوفييتي مختلفا في هذه المرحلة : كان يشعر بالعزلة في مجلس الأمن، وبضعف قاعدته من الدول الحليفة أو المؤيدة في الجمعية العامة، ولم تكن حصته المالية الصغيرة في ميزانية الأمم المتحدة (6 ٪) تسمح له بأن يلعب أدوارًا كبرى على مسرح المنظمة، أو أن يوظفها لحسابه. وإذا كان عجزه عن فرض عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وعجزه عن وقف تنفيذ قرار استعمال القوة العسكرية ضد حليفه : كوريا الشمالية، مثالا صارخا على ضعف مركزه داخل المنظمة، فإن أكثر الأدلة وضوحًا على ذلك كله، هو اضطراره إلى استعمال حق الفيتو مائة مرة ومرة (101) خلال العشرين عامًا نفسها، على نحوٍ بَدَا معه وكأنه يضع العراقيل أمام عمل الأمم المتحدة !

اختلفت الموازين في **المرحلة الثانية** : الفاصلة بين منتصف الستينات ومطلع التِّسعينات. باتت الولايات المتحدة الأمريكية في وضعٍ دولي أكثر ارتباكا : بسبب توسع الفجوة بينها وبين دول العالم الثالث على صعيد المصالح، وبسبب تزايد تورطها في

11 ــ بعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني في الحرب العالمية الثانية، انقسمت البلاد إلى حكومتين رسمت حدود جغرافية كل منهما القوات السوفييتية في الشمال والقوات الأمريكية في الجنوب (عند خط عرض 38). وحين عبرت قوات كوريا الشمالية حدود خط العرض في اتجاه الجنوب، تحركت الولايات المتحدة في اتجاه استصدار قرار بالحرب ضد حكومة كوريا الشمالية.

النزاعات الدولية، ودعمها للصهيونية، والعنصرية، والفاشية العسكرية ؛ ثم بسبب حربها العدوانية في فيتنام. وقد نجم عن ذلك تقلص قاعدة المؤيدين لها في الجمعية العامة، وتحوُّل معسكرها إلى أقلية في الأمم المتحدة. وهذا مايفسِّر انسحابها من بعض المنظمات الأممية الفرعية ـ كاليونسكو ـ وتهديدها بالإنسحاب من أخرى، ووقوفها في وجه التيار العالمي في قرارات دولية كبرى كانت فيها صوتا معزولاً. ويكفي دليلا على ذلك أنها اضطرت ـ في الفترة مابين العام 1965 والعام 1985 ـ إلى استعمال حق الفيتو ستًّا وأربعين مرة، في مقابل ثلاث عشرة مرة للاتحاد السوفييتي. أما هذا الأخير، فقد استثمر حالة الاحتقان والحنق في دول الجنوب ضد السياسات الأمريكية، فعزّز صلاته بقسم كبير من دول العالم الثالث، وأمَّنَ لنفسه أغلبية في الجمعية العامة، ومن خلالها دورًا سياسيا أكبر على صعيد المنظمة الدولية. ولم يبدأ في فقدان هذا المركز إلاحين إقدامه على احتلال أفغانستان لدعم سلطة شيوعية موالية قامت في كابُل.

في كل حال، ظلت منظمة الأمم المتحدة كيانا قابلاً للحياة في ظل أجواء الحرب الباردة، بل قابلا للتوظيف في هذه الحرب كأداة من أدواتها الممكنة. وإذا كان الأمر الواقع، الذي فرضته القوى العظمى، هو مايفسر ذلك التوظيف، وما جعل إمكانيته واردة، فإن ما سَمَحَ به أيضا ذلك الغموض الذي لَفَّ الكثير من مواد الميثاق، والذي قُصِدَ لتكريس سلطة التأويل : السلطة التي لايملكها إلاّ الأقوياءَ !

2 ـ *منبرٌ للمطالب* :

خلافا للعظميين، ولمعسكريهما الدوليين، لم تكن لدول "العالم الثالث" قدرة على التحكم في منظمة الأمم المتحدة،

أو علـى توظيفها توظيفا نـاجـحًا لصالحها ؛ ولكـن كانت لديـهـا الرغبة فـي أن تظل هذه المنظمة وفـيّة لمبادئها، ولروح ميثاقها ؛ وكانت لديها ــ في امتداد ذلك ــ مصلحة قوية في تطبيق القانون على الرغم من كل التحفظات الممكنة عليه. ولقد كانت ثـمـة **ثلاثة عوامل** ساعدت ــ كما يقول أحد الباحثين بحق[12] ــ على " أن تصبح مطالب العالم الثالث في مجملها هي الأكثر تعبيرًا عن روح الميثاق، والأكثر اتساقا مع الأهداف التي ينشد تحقيقها ... ". وهذه العوامـل هـي : **أولا** فقدان هذه الدول القدرة علـى فـرض مصالحها بالقوة، و ــ بالتالي ــ اعتمادها خيار " تطـويـر وبـلـورة قواعد القانون الدولي بما يضمن العدالة والمشاركة للجميع". **وثانيا**، ضعف التجانس السياسي بينها، وصعوبة صيرورتها كتلة دولية موحدة تُوَازِنُ في القوة والفعالية كتلتي الاستقطـاب الـدولـي. **وثالثا** لأن هــذه الدول " خضعت طويلا للظلم والقهر والاستعباد من الساحة الدولية "، وهي ــ لذلك السبب ــ الأقدر على التعبير عن " ضمير المجتمع الـدولـي " [13]. ولعل ما أنضج قليـلا شــروط تطوير حضور وفاعلية دول العالم الثالث في الساحة الـدولـيـة، وفي منبر الأمم المتحدة، جنوح القسم الأعظم منها إلى الانتظام في منظومة دولية عـبّرت عنها حركة عدم الانحياز، الأمر الـذي صنع ــ إلى حد بعيد ــ قدرًا من الإدراك المشترك لمصالحها، وقدرًامن التنسيق بينها في مواقفها.

وليس من شك في أن تـوسُّع قاعدة دول " العالم الثـالـث" المُنْضَمَّة إلى الأمم المتحدة، وانتقال عددها من واحد وخمسين دولة إلى مائـة وأربع عشرة دولة ابتداء من العـام 1951 ــ كان عامـلاً حاسمًا في تطور هذه الدول على المسرح السياسي العـالمـي، إذ

12 ــ حسن نافعة، مصدر مذكور، ص 265.

13 ــ م س، ص266.

"أدت هذه الزيادة في الدول الأعضاء إلى تغيير الموازين في الأمم المتحدة، حيث استفادت الدول حديثة الاستقلال من تزايد أهمية الجمعية العامة ودورها .... واستطاعت السيطرة على جدول أعمال الجمعية العامة، وأصبح للجمعية العامة دور قيادي في مسائل تتعلق بالسلم والأمن الدوليين ... "[14]. غير أن مشكلة دول "العالم الثالث" أنها إذ نجحت ـ بقوتها العددية ـ في فرض قضاياها على جدول أعمال مناقشات الجمعية العامة، وإذ نجحت في تحويل الأمم المتحدة إلى منبر تعرض من خلاله مطالبها، وتدافع فيه عن قضاياها العادلة، لم تكن تجد الوسيلة إلى ترجمة تلك المطالب في قرارات قابلة للتنفيذ. فالجمعية العامة لاتملك سلطة إصدار مثل تلك القرارات، ثم إن هذه الدول لامقعد لديها في مجلس الأمن، الأمر الذي حَدَّ من قدراتها الفعلية على صنع حقائق سياسية على مسرح السياسة الدولية !

لاينبغي أن يُستَنتَجَ من هذا أن جهد دول " العالم الثالث " في الأمم المتحدة كان مضيعة للوقت، وأن الأمم المتحدة نفسها كانت مجرد منبر للخطابة، بل إن الوقائع تؤكد أن هذه الدول أسهمت إسهامًا فعالا مركزيا في صناعة قرارات ذات أهمية فائقة في العالم المعاصر، وأن هذه المنظمة كانت اطارًا دوليا مناسبا لإنجاز الكثير من المكتسبات السياسية. وهذا مايتبيَّن من مراجعة رصيد الانجاز لدى الأمم المتحدة.

3 ـ *غنائم الأمم المتحدة* :

على الرغم من ظروف الحرب الباردة، ومن إحكام الدول الكبرى قبضتها على المنتظم الدولي، غنمت الأمم المتحدة ـ ومعها دول

14 ـ هالة سعودي : " الولايات المتحدة والأمم المتحدة " في : الأمم المتحدة : ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن. تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1996. ص 22.

الجنوب ـــ غنائم غير قليلة القيمة. ويمكن عرضها ـــ بعجالة ـــ في **أربع** خانات : الخانة **الأولى** تتعلق بالقرارات الكبرى التي أصدرتها الجمعية العامة دفاعًا عن مبادئ وحقوق ناهضتها السياسة الأمريكية، وفضحت محتوى تلك السياسة المناهض لقيم الحق والعدل. وفي قلب هذه القرارات القرار رقم 3379، الذي اتخذته في دورتها الثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 1975، والذي يعتبر " الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية " ؛ والقرار رقم 3411 ـــ في الدورة نفسها ـــ الذي يدين الدول والمصالح الاقتصادية " التي تستمر في التعاون مع نظام جنوب إفريقيا العنصري ". والخانة **الثانية** تتعلق بالضغوط الفاعلة التي مارستها قرارات وتوصيات الجمعية العامة في اتجاه حمل مجلس الأمن على العمل بأحكام تلك القرارات، على نحو ماحصل في حالة جنوب افرقيا وروديسيا، حيث أُجبر مجلس الأمن ـــ تحت الضغط ـــ على إصدار قرارات تلزم دول العالم بمقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا، وبحظر تصدير السلاح إليها (كالقرار 418 الصادر في العام 1977)، وقرارات أخرى تُقر وتطبق حق تقرير المصير والاستقلال الوطني لكثير من شعوب العالم، على مقتضى مبدإ تصفية الاستعمار الذي عكسه قرار الجمعية العامة رقم 1514 في عام 1960. والخانة **الثالثة** تتعلق بالجهد الكبير الذي بذلته الأمم المتحدة على صعيد اقرار حقوق الإنسان في قواعد ومعاهدات ملزمة، من قبيل إقرارها " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " ـــ في 10 ديسمبر 1948 ـــ والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة [15]، وخلق أطرها التنظيمية الجديدة [16]. أما الخانة **الرابعة**، فتتعلق ببرامج التنمية والعون التي

15 ـــ مثل " اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية "، و " اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، والاتفاقيات الخاصة بمناهضة سائر أشكال التمييز العنصري، والتعذيب، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، والاتفاقية الخاصة بكل أشكال التمييز ضد المرأة.

16 ـــ " اليونيسيف "، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR ، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الفلسطينيين) (الأونروا UNRWA).

اعتمدها " **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** " ـ التابع للأمم المتحدة ـ لصالح دول العالم الثالث، مثل **برنامج المعونة الفنية، والصندوق الخاص، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية** UNDP، **ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** UNIDO، وسواها [17].

وبالجملة، فقد كانت هذه المكتسبات المنتَزَعة لصالح الإنسانية ـ في عمل الأمم المتحدة ـ أشبه ماتكون **بغنائم حرب**. أما الحرب التي نعني، فهي الحرب الباردة، بل قل الحرب الأولى على الأمم المتحدة !

III ـ الخلل في نظام الأمم المتحدة :

لايكفي عامل اندلاع حرب باردة بين العظميين، على امتداد عقود أربعة، ليفسر الكثير من أسباب العطب والعجز في عمل منّظمة الأمم المتحدة. إنه يصلح لتفسير الكثير من القيود التي حَدَّتْ من فرص عملها، ومن فرص تفعيل قواعدها القانونية، ومنظماتها الفرعية، وبرامجها، لكنه لايقدم الصورة الكاملة عن أسباب فشلها في أن تكون فعلا ـ وكما أراد ميثاقها ـ تنظيما دوليا لكل الدول. إن هذه الأسباب ـ في مانزعم ـ لاتنتمي إلى تطورات التاريخ الذي نشأت فيه المنظمة وتحركت، بل هي على علاقة **بنوع تكوينها**، وبنوع القيود التأسيسية البنيوية التي حكمت عليها بأن تكون على ماهي عليه ! يتعلق الأمر ـ إذًا ـ بوجود **خلل بنيوي في تكوين** الأمم المتحدة، وفي **طبيعة الوظائف** التي رُسِمَتْ لها منذ البداية :

---

17 ـ للتفاصيل، يرجى مراجعة :
Mahdi EL MANDJRA : **The United nations System : au Analysis** Faber and Faber, London, 1973, chapiter three.

وانظر أيضا :
Jürgen WOLFF ("L'organisation des nations unies et le développement des pays du sud in": **Un Demi Siècle de Nation Unies**. Collogue international organisé à **la facolté** du droit de Marrakech) octobre 1995. pp 281 - 302.

1 ـ الفجوة بين أجهزة المنظمة :

تبدو هذه الفجوة أوضح ماتكون في حالة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ففيما تمثل الجمعية العامة الإطار المركزي الذي تتمثل فيه دول العالم كافة، والذي يُفْتَرَضُ فيه ـ بسبب ذلك ـ أن يكون مجال صناعة القرارات الكبرى المتصلة بشؤون العالم، **يصادر مجلس الأمن كافة السلطات** ـ بما فيها سلطة إصدار القرارات الملزمة ـ حتى دون أن يعبّر تركيبه، وعدد أعضائه عن خارطة القوى في العالم وفي الأمم المتحدة ! [18]. والمشكلة في أن هذه السلطات مطلقة، وغير خاضعة للرقابة، ولاتملك الجمعية العامة إزاءها محاسبة مجلس الأمن، مثلما لاتملك محكمة العدل الدولية النظر فيها قضائيا، بسبب هامشية دورها، وعدم الاعتراف لها باختصاص إلزامي ! وعلى ذلك، فإن مجلس الأمن متمتع بالسلطة الكافية لكي يصادر كل أدوار الأمم المتحدة الممكنة، ماخلا تلك المتعلقة بالإدارة الداخلية للمنظمة، وأهمُّها الإشراف على الشؤون المالية، أو تلك المتعلقة بالإشراف والرقابة على الأجهزة الأخرى مثل « المجلس الاقتصادي والاجتماعي »[19].

ولعل المشكلة الأكبر في أن جهاز مجلس الأمن يكرس سلطة مطلقة هي ـ عمليا ـ فوق القانون، حتى وإن كان القانون ـ مُمَثَّلاً في ميثاق الأمم المتحدة ـ هو الذي أحدثها ! فهو « يبدو بصلاحياته وسلطاته الحالية، وكأنه يماثل جهاز البوليس وسلطته على الصعيد المحلي. إذ يبدو مجلس الأمن وكأنه يملك سلطة القبض على الخارجين على القانون ومحاكمتهم. ولكنه،

---

18 ـ انتقلت مقاعد الجمعية العامة من 51 مقعدًا ـ عند تأسيس الأمم المتحدة ـ إلى 185 مقعدًا اليوم، بينما انتقل عدد مقاعد مجلس الأمن من 11 إلى 15 مقعدًا فقط !

19 ـ للتفاصيل، يراجع :

Michel VIRALLY (**L'organisation mondiale**. A. Colin(Paris 1972.

على عكس جهاز البوليس المحلي وسلطته، ليس جزءًا من حكومة لها صلاحيات شاملة ومسؤولة أمام الأجهزة الرقابية، السياسية والقضائية، وخاضعة للمحاسبة على أساس القانون »[20]. غير أن الأفدح أن هذا البوليس الدولي لايمارس سلطاته بأمانة ــ حفظا لشرف المهنة ــ بل هو يتواطؤ مع مجرمين، ويَتَسَتَّر على جريمتهم ــ حال « إسرائيل » مثلا ــ فيما يعتدي على آخرين، مثل العراق والسودان وليبيا، بغير وجه حق ! ولعل ذلك ــ أيضا ــ بسبب انعدام وجود سلطة رقابة : سياسية وقضائية، عليه.

هذه **الفجوة** بين مجلس الأمن والجمعية العامة، تعبّر عن نفسها ــ مرة أخرى ــ في شكل **فجوة داخل مجلس الأمن نفسه** : بين دول الفيتو (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن) وبين باقي دول المجلس. ليس في وسع دول المجلس الزائرة ــ أو الآتية من الجمعية العامة ــ أن تتمتع بامتياز إصدار قرار إلا حين يتعطل استخدام حق النقض. ومعنى ذلك أن أعضاء مجلس الأمن الفعليين هم أعضاؤه الدائمون. وهي حالة غير قابلة للتصحيح والإصلاح في شروط الأمم المتحدة، وفي شروط النظام الحالي! على الأقل بالنظر إلى القَيْد المسْطَريّ المتعلق بتوافر نصاب التشريع للإصلاح، ذلك أن « كل إصلَاح يُعَدِّلُ تكوين المجلس، يقتضي موافقة الأعضاء لخمسة الدائمين، ولكن أيضا ثلثي أعضاء المنظمة ». وعليه إذا كان مثل هذه الأغلبية في الجمعية العامة مضمونًا، ويجعل الإصلاح « يبدو أمرًا لامهرب منه »[21]. فإن موافقة دول الفيتو تبدو في عداد المستحيلات !

---

20 ــ حسن نافعة : « دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة » في : **الأمم المتحدة : ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**. م م س. ص 167.

21- Paul TRAVERNIER (" Faut - il réformer le conseil de sécurité des Nations unies ? " in (**Un demi Siècle de Nations unies**. op cité(p192.

يكفـي مثال الموقف الأمريكـي من عضوية اليابان وألمانيا في مجلس الأمن ليؤكد ذلك. فعلى الرغم من أن اقتصاد ألمانيا يفوق اقتصاد فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، وأن اقتصاد اليابان يقارب اقتصادات دول أوروبا مجتمعة، إلا أن فرنسا وبريطانيا ــ الهرمتين ــ مابرحتا تُحْسَبَان في عداد القوى العظمى، وتتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وبالحق في الفيتو، فيما ألمانيا واليابان محرومتان من ذلك بسبب رفض الولايات المتحدة، والتحايل على مطلب تمتيعهما بحقوق الخمسة الكبار باقتراح انضمامهما إلى دائرة الدول دائمة العضوية دون حيازتهما حق الفيتو ! [22] وهو إجحافٌ يفضح الأخلاق السياسية للولايات المتحدة ولحليفاتها الغربيات، ويكشف عن فداحة هذا التوزيع غير العادل للسلطة الذي يمنح المنتصرين في الحرب ــ والمنهزمين في المنافسة الاقتصادية التقانية ــ حقوقًا على حساب المنهزمين في الحرب : المنتصرين في الاقتصاد، والتقانة، والعلم !

2 ــ *أولوية الأمن على التنمية :*

على الرغم من أن « **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** » يمثل واحدًا من أهم هياكل الأمم المتحدة ؛ وعلى الرغم من دوره التوجيهي في مضمار تطوير المقاربة الدولية لمشاكل التنمية، ودوره التنسيقي في مابين عمل الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية الأربعة عشر المتخصصة (بمقتضى أحكام المواد 62، 63، 64، 65، 66 من الميثاق)، إلا أن فاعليته في مجال معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية محدودة للغاية، وذلك لعدة أسباب : منها أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لايتمتعان بسلطة إصدار القرارات الملزمة في مجال التنمية ؛ ومنها أن الميثاق

22 ــ هالة سعودي، م م س، ص 57.

فَوَّتَ مسؤولية النهوض بالنشاط الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إلى منظمات ووكالات متخصصة ؛ ثم منها إصرار الولايات المتحدة والدول الصناعية على إبعاد الأمم المتحدة عن التدخل في هذا المجال، وعن القيام بنشاط مباشر فيه !

ولقد كان ذلك سببا في الصراع المستمر بين الدول النامية وبين الولايات المتحدة والدول الصناعية. غير أن قيود الميثاق، وتصلُّب الرفض الأمريكي ـ الغربي، دفعت بالدول النامية إلى تطوير مطالبها في صيغة دعوات إلى تغيير هيكل النظام الاقتصادي العالمي، وإلى قيام **نظام اقتصادي عالمي جديد**، على نحو ماحصل في " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD الذي عقد في العام 1964، والذي تشكلت فيه مجموعة الـ 77 كائتلاف من هذه الدول، أوفي قمة الجزائر لدول عدم الانحياز (العام 1973) التي دعت إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة، ونجحت في إصدار إعلان من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي، يقوم على تحقيق التنمية في البلدان النامية، وعلى توزيع عادل للمنافع الاقتصادية، وتخفيف عبئ الديون على اقتصاداتها ... الخ. وهي كلها دعوات كانت قادرة على إحراج الولايات المتحدة ودول الغرب، وعلى عزلها دوليا، غير أنها لم تكن تستطيع أن تغير من واقع الأمر شيئا !

يعود هذا الخلل إلى **طبيعة الوظائف التي رُسمت لمنظمة الأمم المتحدة منذ التكوين**، وهي ـ في معظمها ـ ذات طبيعة أمنية. وهذا إذا كان يلقي الضوء على نوع الأولويات في السياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها من الدول الصناعية ؛ وإذا كان يكشف عن نوع حاجة الولايات المتحدة إلى منظمة دولية، بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يفسِّر ـ أيضا ـ لماذا صمِّم هيكل الأمم المتحدة التنظيمي على النحو الذي يتمركز فيه القرار في

مجلس الأمن، ولدى دول خمس بالتحديد، وعلى النحو الذي لاتتمتع فيه الجمعية العامة بأية سلطة إلزامية : إنه **كف خطر مطالب الجياع على راحة المترَفين** !

* * *

هكذا تَكَوَّنَ نظام الأمم المتحدة، وهكذا اشتغل منذ تَكَوَّنَ. واليوم، إذ يُبْدي تدهورًا وانحطاطا في الأداء، فبسبب تلك الأعطاب البنيوية في الطبيعة والتكوين. ومع ذلك، فإن منحاه الانحداري اليوم يتغذى ـ أيضا ـ من عامل التحولات الذي طرأت على النظام العالمي وتوازنات القوى فيه منذ نهاية عقد الثمانينات ...

الفصل الرابع

انهيار الأمم المتحدة

1 ـ بداية النهاية للأمم المتحدة :

بانصرام حقبة الحرب الباردة، انتهت تجربة التكيف الاضطراري مع ظروف الاستقطاب الدولي التي عاشتها منظمة الأمم المتحدة، واستطاعت في مناخها أن تستغل منطقة الهامش الضيق المتاح لها للاشتغال، ولإطلاق مبادراتها وتفعيل أجهزتها ومؤسساتها. وقد يقال ـ هنا ـ إن نهاية الحرب الباردة رفعت عبئ القيود المفروضة على عمل الأمم المتحدة، وأعادت الاعتبار إلى سلطتها ومرجعيتها، وإلى هيبة القانون الدولي ... الخ. لكن ذلك لم يكن أكثر من فرضيات هي أقرب ماتكون إلى الآمال منها إلى منطق الاحتمالات والتوقعات ! ذلك أن سياق التطورات، الذي أعقب زوال الحرب الباردة، كشف عن اتجاهات معاكسة تماماً لما ذهبت إليه " الفرضيات " تلك. ولعلّ أهم ماكشف عنه أن **ثمة استحالة مطلقة لقيام تنظيم دولي مستقل عن تأثيرات النظام العالمي السائد**. وأن التنظيم الدولي لن يكون عاجزاً عن تجاوز واقع وجود نظام عالي موازٍ له فقط، بل **سيكون محكوما بأن يتشكل ويشتغل في ظل قوانينه، وفي علاقة طردية مع اتجاهات حركته**. صحيح أن ذلك التنظيم قد يتمتع ببعض الشخصية الاعتبارية، وأنه قد يقتنص فرصاً سانحة ـ كما حصل فعلا خلال الحرب الباردة ـ

غير أن ذلك لن يمنحه سوى **استقلالية نسبية** **autonomie relative** تشبه استقلالية ظل الشيء عن الشيء !

وليست هذه الصلة العضوية بين طبيعة التنظيم الدولي (وهو ـ هنا ـ الأمم المتحدة) وبين طبيعة النظام الدولي، **إلا الترجمة السياسية الكونية لعلاقة " المجتمع الدولي " بحقائق ميزان القوى** على الصعيد العالمي. ذلك أن موازين القوى ـ العسكرية والاقتصادية ـ هي مايصنع الوقائع والمؤسسات : بما فيها المؤسسات الدولية ؛ و ـ بالتالي ـ فإن هذه تخرج إلى الوجود في شكل تتناسب فيه مع شروط صَنْعَتها. وعليه، إذا ماأخذنا بهذه الحقيقة، فاحصين تاريخ العلاقة المعاصرة بين الأمم المتحدة (= التنظيم الدولي) وبين النظام الدولي، فسنجد من وافر الأسانيد والشواهد القائمة ماتستبين به تلك الحقيقة أوضح بيان :

ففي **حقبة التأسيس** : في منتصف الأربعينات، كان النظام الدولي القائم في طور **التكوين**. نعم، كانت قواه الرئيسة هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ؛ ومع ذلك، سيكون من سوء التقدير تجاهل بريطانيا، والصين، و ـ إلى حدّ ما ـ فرنسا ؛ فهذه جميعها ساهمت في إلحاق الهزيمة بألمانيا واليابان. لقد تشكل ـ حينها ـ نظام عالمي جديد، هو **نظام المنتصرين في الحرب**. ولم يكن عبثا أن نظام الأمم المتحدة، وخاصة نظام توزيع السلطة فيها، عَكَسَ هذه الحقيقة من خلال مَرْكَزَته السلطة في أيدي الخمسة الكبار. أما حين بدأ مركز بريطانيا وفرنسا يهتز في هذا النظام، في أعقاب خروجهما من المستعمرات، وفقدانهما " أملاكهما " الحيوية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد كانت الولايات المتحدة تتقدم لوراثة مناطق نفوذهما، وللصيرورة القطب الآخر في المعادلة الدولية التي سيكتمل تكوُّنها في الخمسينات.

في **الحقبة الثانية** : حقبة الحرب الباردة، سيتغيَّر الوضع. **سيندفع الاستقطاب إلى الانتظام في ثنائية دولية** : بين دولتين عظميين، ثم بين معسكرين عالميين مستَنْفَرَين ضد بعضهما. وهنا ـ أيضا ـ لن تتغيَّر حقوق من تَحوَّل من المنتصرين إلى هوامش (بريطانيا، وفرنسا)، بل ستستمر بقوة ميثاق الأمم المتحدة. غير أنه إذا كان في وسع بريطانيا وفرنسا والصين، ممارسة حق الفيتو في مجلس الأمن ضد قرار أو مشروع قرار، فقد **بات في وسع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يمارسا حق الفيتو ضد وجود الأمم المتحدة ذاته** (لكن شيئا لم يكن يبرر ذلك : فهما معًا يملكان السلطة فيها، ويستطيعان ـ لذلك السبب ـ تسخيرها لمصلحتهما ؛ ثم إن الحاجة كانت ماتزال ضرورية لها في ظروف الحرب الباردة، على الأقل من باب الحفاظ على اطار قد يكون مّناسبا لفض المنازعات الصغرى التي يمكن أن تهدد التوازن الدولي، أو قد تُخرج الحرب من حالتها الباردة إلى حرب كونية جديدة لن تشبهها سابقاتها في الفظاعة والأهوال. ولقد استفادت الأمم المتحدة من فترة السماح التي قدَّمتها لها الحرب الباردة، بل إنها تغذَّت من التوازن في النظام الدولي لِتَضُخَّ بعض التوازن فيها.

أما في **الحقبة الثالثة** : حقبة مابعد الحرب الباردة، فقد أُجْبِرَ التنظيم الدولي (= الأمم المتحدة) على الرضوخ لأحكام التحوُّل الذي طَرَأَ على النظام الدولي، وعلى الغرق في أوحاله! انهار التوازن الدولي السابق، وخرج من رحم نتائجه واقع جديد : **الهيمنة الكونية للولايات المتحدة**. ولم يكم أمام الأمم المتحدة غير أن تعيش نتائج ذلك داخليا : فقد بدأت تفقد الكثير من استقلاليتها، بل **باتت غير قادرة على أن تملك قرارها** أمام ضغوط واستفراد القطب الدولي الواحد!

إن أية كتابة لتاريخ الأمم المتحدة ستكون كتابة ايديولوجية إذا هي أخطأت منطلق التَّأْرِيخ : كتابة الصلة بينها وبين النظام الدولي. وليست وظيفة هذا الاستنتاج معرفية فقط (تصويب النظر إلى تاريخ منظمة دولية). بل هي ـ بالأساس ـ تنمية الإدراك للتحديات التي يتعيَّن على البشرية أن تواجهها، غدًا، على خلفية حقيقة كونية جديدة بالغة السوء والمرارة، هي رؤية عالم مجرّد من أسباب الأمن والتوازن، بسبب انفراد قوة عظمى وحيدة بتقرير مصير البشرية، وضعف تنظيم دولي ـ يدور في فلكها ـ في تقديم ضمانات لصناعة مستقبل مشترك للإنسانية! وسيكون من العبث التغطية على هذه الحقيقة المُرة بتكرار الحديث، الدارج اليوم، عن وجوب إصلاح منظمة الأمم المتحدة، لتفعيل دورها وضخّ الحيوية في مؤسساتها، إذ ليس في وسع حديث كهذا غير تسويق أوهام غير قابلة للتحقق المادي : بل قل إن ذلك ليس أكثر من التعبير عن أماني المغلوبين : أمانيهم في رؤية أمم متحدة مخلصة لمبادئها ورسالتها الإنسانية في حفظ السلم، وفي التنمية، وفي صناعة مصير مشترك في شروط لم يعد فيها ذلك ممكنًا ! وفي الظن أن ذلك يتعلق بأمم متحدة **مُتَخَيَّلَة**، أما الأمم المتحدة الواقعية، فقد دخلت إلى القفص الأمريكي منذ مطلع التسعينات، لتنتهي ـ بذلك ـ نهاية مأساوية، لن **يغيّر من أمرها إلا تحوّل جديد يطرأ على النظام الدولي القائم، فيعيد إليه التوازن المطلوب** الذي هو ـ وحده ـ فرصة الأمم المتحدة للانبعاث من تحت الأنقاض.

قد يقول البعض إن هذا التوازن بات مستحيلا على المستوى العسكري، بسبب انهيار القوة التي كانت تستطيع تجديد هذا التوازن بانهيار اقتصادها في منافسة سباق التسلح : أي الاتحاد السوفييتي، وأن التوازن الوحيد الذي بات ممكنا هو التوازن

الاقتصادي، والتكنولوجي، على ماتقدم ذلك معطيات وحقائق النموّ في مناطق عديدة من العالم في السنوات العشر الأخيرة. وقد يستنتج القائل إيّاه ـ بما قَدَّم ـ أن العالم يميل حثيثا نحو تجاوز حالة نظام القطب الواحد إلى حالة جديدة : عالم متعدد الأقطاب تمثله القوى الاقتصادية الدولية الكبرى القارية ... الخ. ولدينا حيال هذا القول جملة من الملاحظات :

الملاحظة **الأولى** أن استحالة قيام توازن قوة عسكري على الصعيد الدولي ـ إذا صحَّ أمرُها ـ لاتكفي للانتقال السهل إلى ملء الفراغ بالقول إن التوازن المطلوب هو التوازن الاقتصادي، والعلمي، والتقاني. نعم، إن هذا التوازن مهم، وضروري، ولكنه **ليس كافيا لتصويب معادلة الاختلال في ميزان القوى الدولي**. ذلك أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية ـ اليوم ـ ليست اقتصادية فحسب، ونجاح الاتحاد السوفييتي في معادلتها، سابقا، لم يكن من خلال الاقتصاد، وضعف دور اليابان وألمانيا في السياسة الدولية ليس بسبب اقتصادهما أيضا. وعليه، **لن يكون في الوسع تصوّر إمكانية قيام توازن حقيقي، في علاقات القوة الدولية، بمعزل عن الدور المركزي والحاسم للعامل العسكري**.

الملاحظة **الثانية**، وهي على علاقة بالأولى، أن **التوازن الاقتصادي المطلوب** ـ أو المتوقع ـ **لايمكن أن يحميه إلا توازن في القوة العسكرية**. إن القطب الأوروبي، والقطب الياباني ـ الآسيوي، يحتاجان إلى الرادع الاستراتيجي المستقل : الذي يحمي مركزهما الاقتصادي المتفوق والمتزايد تفوقا. ولايكفي ـ هنا ـ أن يقال إنهما مشمولان بالمظلة الأمنية الأمريكية (وخاصة اليابان وألمانيا)، **لأن الأمن المستورد مشروط**. وقد تكون شروطه السياسية فادحة الكلفة على عملية التفوق الاقتصادي في

المنافسة العالمية الرأسمالية. وليس عبثا أن أوروبا الموحدة ممنوعة أمريكيًا من بناء منظومة عسكرية مستقلة عن "منظمة حلف شمال الأطلسي"[1]! تمامًا مثلما يتعين على اليابان برمجة انفاقها العسكري بما لايشكل خطرًا على علاقة التبعية العسكرية التي تربطها بالولايات المتحدة ![2].

أما الملاحظة **الثالثة**، فهي أن النظام الدولي يمكن أن يصبح نظامًا متعدد الأقطاب، بقوة واقع التوازنات الاقتصادية الجديدة الناشئة، غير أن ذلك **لن ينعكس تلقائيا على نظام الأمم المتحدة**، وذلك ــ بالذات ــ **بسبب أنه لايعبّر عن تعددية قطبية في مجال القوة العسكرية الاستراتيجية**.

الناظم بين الملاحظات الثلاث السابقة هو **التشديد على أهمية العامل العسكري، وعلى مركزيته في تشكيل النظام الدولي**. وعلى ذلك، لن يكون في حكم الممكن تحقيق أي تحوّل فعلي في النظام الدولي الراهن، يُعَاد به تصحيح الخلل الذي دَبَّ في توازناته، بعيدًا عن تحقيق تراكم فعلي للقدرة العسكرية لدى قوى دولية أخرى متضررة ــ أكثر منً أوروبا واليابان بأضعاف ــ من الانفراد الأمريكي بقيادة النظام العالمي. وهنا، في وسعنا الاعتقاد ــ مثلا ــ بإمكانية التقدم على طريق النجاح في إحراز هدف التصحيح ذاك، وهدف التوازن في القوى، في حال نجاح مشروع "المثلث الاستراتيجي" : الروسي ــ الصيني ــ الهندي. وحتى ذلك الحين، على البشرية أن تدفع ثمن الخلل الحالي في ميزان القوى الدولي، وعلى منظمة الأمم المتحدة الشيء نفسه!

---

1 ــ أنظر : ودودة بدران "أزمة الخليج والنظام الدولي". **مجلة العلوم الاجتماعية**. السنة 19. العددان 1 ــ 2. 1991.

2 ــ أنظر : حسنين توفيق ابراهيم : "اليابان والنظام الدولي في التسعينات". **السياسة الدولية**. العدد 101. يوليو ــ تموز 1990.

2 ـ مقدمات الانهيار :

انهيار نظام الأمم المتحدة، اليوم، بسقوطها تحت قبضة الإملاءات الأمريكية، ليس وليد الفترة الأخيرة، بل **إن مقدماته تعود إلى مرحلة ماقبل حرب الخليج الثانية بسنوات**[3] . وقد تتالت وقائعها ـ منذ تلك الفترة (1987) إلى اليوم، في صور متلاحقة، لتُحَوِّلَ الأمم المتحدة إلى منظمة **فاقدة لاستقلاليتها**، ولأسباب قِيامها بالدور الدولي المضطلعة به نظريا. سنحصي ـ في السياق التالي ـ بعضًا من تلك الأسباب :

أ ـ انتهاء الحرب الباردة وتوابعه :

زوال الحرب الباردة بين العظميين، في نهاية عقد الثمانينات، ثمرة من ثمار سياسة « **البيريسترويكا** » التي أطلقها **ميخائيل غورباتشوف**، وفريقه السياسي « الإصطلاحي » في قيادة الحزب الشيوعي والدولة في الاتحاد السوفييتي. بموجب هذه السياسة، **أعيد النظر في الأولويات الاستراتيجية** للاتحاد السوفييتي، فباتت في صيغتها الجديدة : **أولوية مشاكل الاتحاد الداخلية** (الوضع الاقتصادي، مسائل القوميات) **على الاهتمام بمشاكل العالم** ؛ **وأولوية البناء الاقتصادي على الاهتمام ببناء القدرة العسكرية التنافسية مع الولايات المتحدة**. اقتضى البناء الاقتصادي ـ بموجب منطق الأولويات الجديدة ـ وقف سباق التسلح مع الولايات المتحدة، وتخفيض الانفاق العسكري إلى مادون الحدّ الأدنى، لتحويل اعتماداته المالية إلى أغراض مدنية (اقتصادية في المقام الأول). وارْتَفَقَ ذلك كلّه مع وجبات سريعة من التنظير الايديولوجي لهذا الخيار الجديد، جرت تحت عنوان : **الاستعاضة عن قاعدة توازن القوى بقاعدة « توازن المصالح »** (ولم يكن أحدٌ من المنظّرين ـ وعلى

3 ـ حرب الخليج نفسها من نتائجه.

رأسهم **غورباتشوف** ـ مَعْنيًّا بالتفكير في نوع الصلة الفعلية بين التوازنين، أو في ما إذا كان توازن المصالح ممكنا حقا في غياب توازن القوى ! وقد تبعهم، في ذلك، التابعون من كل الملل والنحل ممّن هلّلوا لتباشير « النظام الدولي الجديد » (4).

استجابت الولايات المتحدة ـ ودول الغرب ـ للدعوة، ولم يكن لها إلا أن تستجيب. فالاتحاد السوفييتي اختار ـ طواعية ـ نزع أسنانه وتقليم أظافره، وهذا عرضٌ سخي منه لايمكن ردُّه، لأن الغرب ليس مُطَالَبًا إزاءَه بأي التزام أو تنازل مقابل، من نوع وقف انفاقه العسكري ـ مثلا ـ أو تفكّيك ترسانته، أو مافي معنى ذلك. بل إن الولايات المتحدة ساعدت **غورباتشوف** كثيرًا على السير في منطق هذا الخيار حتى نهايته ونهاية « المعسكر الاشتراكي » والاتحاد السوفييتي : ساعدته على تفكيك صناعته العسكرية وتحويلها إلى أغراض مدنية ؛ وساعدته على إطلاق برنامج « إصلاح اقتصادي » يعيد النظر في سياسة التخطيط، وفي ملكية الدولة، وفي تحرير الاقتصاد والأسعار، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية، وفي خوصصة مؤسسات الانتاج ... الخ ؛ وساعدته على تأمين انسحاب الجيش الأحمر من أفغانستان، ومن ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولونيا، ورومانيا، وهنغاريا، وعلى تأييد مطالب الانفصال القومي لشعوب البلطيق والقوقاز ؛ مثلما ساعدته ـ سياسيا وإعلاميا ـ في العودة إلى السلطة بعد الانقلاب عليه، الذي قاده **غينادي ياناييف** وفريقه في صيف العام 1991.

---

4 ـ حول هذا، يقول باحث مقتدر : « أطلق أنصار النظام العالمي نظرية « توازن المصالح » يحاولون بواسطتها تفسير، أوتبرير، سلوكيات الدول الضعيفة أو الفاقدة لبعض إرادتها ... حسب هذه النظرية لم يعد لتوازن القوى دور في السياسة الدولية. أرادوا أن يقنعونا أن العلاقة بين أمريكا وكل من كوستاريكا وبنما وغواتيمالا علاقة لايتحكم أو يؤثر فيها تفاوت القوة العسكرية أو الاقتصادية بين طرفي العلاقة. ويريدون اليوم اقناعنا بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وكثير من الأقطار العربية لاتخضع لأي اعتبار سوى توازن المصالح ».
جميل مطر : **تأملات في السياسة الدولية**. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995. ص ص 15 ـ 16.

لكن نهاية الحرب الباردة لم تقف عند هذه التخوم. لقد أفرزت نتائجها على غير صعيد في العالم. ففي حين كان على " **حلف وارسو** " أن يحُلَّ نفسه ــ تعبيرا عن انتهاء الكتل العسكرية ــ كان " **الناتو** " مازال يتمتع بالحق في الوجود، بل والحق في التوسع شرقا لوراثة " وارسو " ! وفي حين كان على شعوب ومجتمعات أوروبا الشرقية أن تختار أنظمتها السياسية الجديدة بحرّية، كانت الولايات المتحدة تضغط بشدة على **النظام السنديني** في نيكاراغوا ليتخلى عن السلطة، وكانت تضغط على العراق، وليبيا، والسودان، وايران، وكوبا، وكوريا، بدعوى مناهضتها لحقوق الإنسان، فيما هي تحمي أشد الأنظمة تخلفًا عن العصر وإيغالا في سياسة القرون الوسطى! وفي حين كانت الولايات المتحدة تجرد العراق من سلاحه، كانت تزود الدولة اليهودية بما يفيض عن حاجتها من السلاح وتصمت على ترسانتها النووية ! وفي حين كانت روسيا تتخبط في أوحال أزمة اقتصادها الليبرالي، كانت واشنطن تفرض عليها شروطا تعادل الإمعان في انتحارها الاقتصادي ! وبالجملة، **لم تكن الحرب الباردة قد انتهت إلا لتقلب كل الموازين** : انهيار خطير في التوازن العسكري بين الشرق والغرب ؛ تهميش متعاظم لبلدان الجنوب وضغط كثيف : عسكري واقتصادي، على بعض مراكزها المتمردة ؛ وانفراد أمريكي مطلق بقيادة النظام الدولي ... نحو حتفه! وفي النهاية، كان انفراط " المعسكر الاشتراكي" وانهيار الاتحاد السوفييتي، من جهة، ونشوب الحرب العدوانية الساخنة في الخليج وحرب البلقان المدمرة في قلب أوروبا [5]، من جهة أخرى، يمثل الثمرة الطبيعية لانتهاء حقبة الباردة، بمقدار مايمثل الإعلان الرسمي لميلاد نظام القطب الواحد، على أنقاض سابقه، وعلى أنقاض الأمم المتحدة !

5 ــ ناهيك عن التدخلات العسكرية الأمريكية في مناطق أخرى من العالم (الصومال، السودان، هاييتي ...) والحروب الأهلية في أفغانستان، ومنطقة البحيرات العظمى .. الخ.

ب ـ "عاصفة الصحراء" :

حرب الخليج الثانية، التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على العراق في العام 1991، كانت ثاني أهم وأخطر تلك المقدمات. هي من الناحية الشكلية حرب الشرعية الدولية على دولة " انتهكت " السلم العالمي، ومارست عملا من أعمال " العدوان "، يقع تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويفرض الردع العسكري ردًّا قانونيا عليه : وهذا عين ماجرى إخرجه اخراجًا سياسيا من خلال صدور القرار 678 عن مجلس الأمن الذي أجاز استعمال القوة العسكرية ضد العراق لإخراجه من منطقة الكويت. غير أن واقع الأمر كان خلاف ذلك تمامًا : فالحرب كانت **حربا أمريكية ـ أطلسية تسترت بالأمم المتحدة والقانون الدولي**، وانصاعت لها هذه مُكْرَهَة أو مخدوعة. ولنا على ذلك دليلان على الأقل : أولهما أن استخدام القوة العسكرية ضد العراق **لم يَجْرِ وفق مقتضيات المادة الثالثة والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة**، بل جرى من خلال تفويض قوى "التحالف الدولي" بأداء هذه المهمة[6] ؛ وفي هذا انتهاك صارخ للميثاق، وللقانون الدولي، سجّله مجلس الأمن على نفسه ! **وثانيهما** أن **دولتين من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لم تشتركا في العدوان** ـ هما الاتحاد السوفييتي والصين ـ مما يدل على أن الحرب لم تكن حرب مجلس الأمن، والشرعية الدولية، بل حرب حلف شمال الأطلسي ومن يدور في فلكه، وهي خيضت ضد العراق لأهداف لاتتعلق بمصالح المجتمع الدولي، ولابفرض احترام القانون الدولي، بل هي على صلة بمصالح أمريكا وأخواتها.

---

6 ـ وهو ـ أيضا ـ عين ماحصل في الحرب ضد كوريا الشمالية عام 1950 !

في كل الأحوال، شكلت هذه الحرب سابقة خطيرة في تنازل المجتمع الدولي ومجلس الأمن أمام ضغوط الولايات المتحدة، وفي السماح لها بالعبث بحرمة القانون، وتسخيره لصالح سياساتها. وهي إذا كانت قد اتخذت من هذه الحرب تمرينا سياسيا لقياس درجة قدرتها على تجاوز سلطة مجلس الأمن، دون خشية ردعٍ أو احتجاج، فقد شيَّدت على معطيات نتائج ذلك التمرين، منظومة من أفعال الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، مطمئنة إلى عدم وجود من يستطيع فرملة سلوكها. فقد بات في وسعها أن تفعل أي شيء باسم القانون الدولي بعد أن خاضت أضخم حرب في النصف الثاني من القرن العشرين بالتَّعِلَّة نفسها .... وبرضا الجميع !

ج ــ مصادرة دور الأمم المتحدة :

استغلت الولايات المتحدة نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره، ونتائج تمرينها السياسي في تطويع الأمم المتحدة، لكي تكرس دورًا دوليا لها لاتستحقه بقوة القانون، بل تفرضه بقوة الأمر الواقع. وكان من عناوين ذلك الدور، الذي أسندته لنفسها، أن **تقوم مقام الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إدارة الأزمات والشؤون الدولية**، في شكل **صادرت فيه سلطة المنتظم الدولي مصادرة كاملة** لم تترك لها فيها ورقة توت لستر العورة ! وعلى تعدّد وقائع هذه المصادرة، نكتفي منها بإيراد ثلاث منها ذات كفاية تمثيلية هي : « **مؤتمر مدريد** » لتسوية الصراع العربي ــ الصهيوني ؛ والتدخل العسكري في الصومال ؛ ثم فرض حظر الطيران في جنوب وشمال العراق :

لفترة طويلة، استقر رأي معظم العالم على أن تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي ينبغي أن تجري من خلال مؤتمر دولي ترعاه

الأمم المتحدة، على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وقد ساهم في تزكية هذا الخيار قبول الدول العربية ـ في قمة فاس الثانية ـ وقبول **منظمة التحرير الفلسطينية** لصيغة التسوية الدولية على قاعدة القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة استثمرت نتائج انهيار المعسكر " الاشتراكي "، ونتائج حرب الخليج الثانية، لتجهيز مشروع تسوية بديل، يلغي دور الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها فيه، ويتحايل على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والحقوق القومية للأمة العربية، فيجتزؤها، ويفرغها من مضمونها، لصالح تكريس اسرائيل الكبرى، وانتزاع الاعتراف الدولي، والعربي، والفلسطيني، بحدود الأمر الواقع التي تفرضها على الأرض. ولقد كان " مؤتمر مدريد" ـ الذي عقد في نهاية أكتوبر 1991 ـ هو تلك الصيغة التي أعدَّتها الولايات المتحدة لتسوية ذلك الصراع !

لم ينعقد " مؤتمر مدريد" بوصفه مؤتمرًا دوليا برعاية الأمم المتحدة، بل عقد على أساس أنه **مؤتمر إقليمي** يجمع إلى طاولة المفاوضات أطراف " النزاع " : (" إسرائيل " ودول المواجهة العربية ووفد فلسطيني من الداخل) بإشراف دولتين راعيتين : الولايات المتحدة وروسيا [7] ولم يكن ذلك عبثا من واشنطن، بل صمِّمَ الأمر على هذا النحو لإسقاط مرجعية القرارات الدولية كأساس للمفاوضات، وتكريس قاعدة مبهمة، وردت في رسائل الدعوة و " الضمانات "، هي قاعدة : " **الأرض مقابل السلام** "، التي ترفع عن الدولة اليهودية سيف القرارات الدولية ذات الصلة لتمنحها حرية التنصُّل والتأويل ! وقد أثمرت صيغة المؤتمر الاقليمي في مدريد

---

7 ـ استدعى الاخراج السياسي للمؤتمر بعض اجراءات بناء " المصداقية " الدولية والعربية له، من قبيل دعوة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي كأعضاء ملاحظين، لايملكون حتى " سلطة " الشهود على عقد النكاح !

حقائق سياسية لم تكرس إلا الابتعاد عن هدف " السلام العادل والدائم " لأزمة " الشرق الأوسط " ! فقد دارت طاحونة المفاوضات في واشنطن لتطحن الحقوق العربية وقرارات الأمم المتحدة معًا : انشق المركز الفلسطيني في تونس عن عملية التفاوض الرسمية في واشنطن، ليفتح قناة تفاوض جانبية موازية في أوسلو أوصلته إلى أسوإ اتفاق وقعته حركة وطنية في القرن العشرين (" اتفاق إعلان المبادئ "). واستمرت الطاحونة على المسار الأردني، لتلقي رحاها بـ " **اتفاق وادي عربة** "، ثم توقفت الرحى عند الحصاة السورية ـ اللبنانية التي استعصت عليها. لكنها لم تتوقف في إعادة طحن " **اتفاق أوسلو** " إلى نَقْع سياسي تناثر في " **اتفاق طابا** "، و " **اتفاق القاهرة** "، و " **اتفاق الخليل** "، و " **اتفاق واي ريفر** "، وماخفي أعظم !

ومرة أخرى، ارتضت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، تفويض الولايات المتحدة حق إدارة أزمة من أخطر الأزمات التي هزت الأمن والاستقرار العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مؤكدة ـ بذلك ـ على أنها لم تعد تملك قرارها الكوني المستقل أمام الضغط الأمريكي المتعاظم. واليوم، ماتزال نتائج المصادرة الأمريكية لدور الأمم المتحدة، في موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ماثلة للعيان : انهيار كامل لعملية التسوية، احتقان سياسي اقليمي متزايد، مواجهات مسلحة يومية على جبهة لبنان. وبالجملة، ماتزال المنطقة مُجَهَّزَة بأسباب الانفجار .... وجاهزة له.

، ، ،

المثال **الثاني** لتلك المصادرة هو التدخل العسكري في الصومال. بادرت الولايات المتحدة في نوفمبر ـ تشرين الثاني 1992 إلى

استصدار موافقة الأمين العام، ومجلس الأمن، على خطة تقضي بإرسال 000 . 25 جندي أمريكي، و 500 10 جندي من جنسيات أخرى، إلى الصومال، لتوزيع المعونات الانسانية، على أن تنسحب هذه القوات بعد ثلاثة أشهر لتحل محلها الأمم المتحدة. وقد حصلت على ترخيص بذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 794، الصادر في ديسمبر ــ كانون الأول 1992 . لكن القوات الأمريكية أوقفت انسحابها، ودخلت في حرب مكشوفة مع قوات عيديد، ثم حصلت من مجلس الأمن على قرارات جديدة [9]، كالقرار 814 الذي ينص على وجوب إقامة بيئة آمنة Secure environnement في الصومال، والقرار 837 الذي يدعو إلى إلقاء القبض على عيديد، والقرار 865 الذي يدعو إلى بناء المصالحة الوطنية. ولم تبدأ الولايات المتحدة تفكر في انسحاب قواتها من المستنقع الصومالي، إلا بعد أن تلقت ضربات موجعة من الفصائل الصومالية كانت ذروتها مقتل 17 أمريكيا في أكتوبر 1993. وبالجملة، لم تقد مصادرة الولايات المتحدة لدور الأمم المتحدة في حفظ السلم في الصومال، إلى أي شيء من الأهداف التي رسمتها في خطتها ؛ ولم يكن لذلك من نتيجة سوى إهراق دماء الصوماليين، والخروج المهين من الصومال، وتهميش عمل الأمم المتحدة في قضية لم تكن مستعصية على حلّ سلمي !

أما المثال الثالث، فهو إقدام الولايات المتحدة من جانب واحد، وبتعاون مع بريطانيا وفرنسا، ودون العودة إلى مجلس الأمن، على اعلان منطقتي حَظْر على الطيران العراقي في شمال وجنوب العراق، والبدء في تطبيق نظام مراقبة لهذه المناطق، من خلال دوريات جوية لطائراتها المنطلقة من قواعد في الكويت والسعودية،

9 ــ أنظر التفاصيل في :
John R. BOLTON : " Wrong turn in Somalia" Foreign affairs, vol 73, N 1, Janury - February, 1994.

ومن قاعدة انجلرليك في تركيا. ومثلما استغلت الولايات المتحدة مجلس الأمن، واستدرجته إلى الموافقة على شروط وقف إطلاق النار التي فرضتها على العراق، من خلال قراره رقم 687 الصادر في 3 أبريل ـ نيسان 1991، مُوَرِّطَةً الأمم المتحدة في مصير مأساة ستتحكم فيها الولايات المتحدة وحدها [10]. كذلك حاولت استغلال قرار مجلس الأمن رقم 687 ـ الذي أجاز استعمال القوة العسكرية ضد العراق ـ وتوظيف إحدى فقراته لأهداف لايتضمنها القرار 660 (الذي صدر القرار 678 من أجل تنفيذه). لكي تبني عليها سياسات، وتقيم على قاعدتها ترتيبات غير قانونية، من قبيل برنامج « **توفير الحماية** » للأكراد في كردستان العراق، ومن قبيل فرض حظر الطيران في الشمال والجنوب، مدعية ـ بذلك ـ أنها تنفذ روح الفقرة الواردة في القرار 678 التي تقرر أن من أهدافه « إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة » ! ومرة أخرى، أدت مصادرة واشنطن لقرار وإرادة الأمم المتحدة إلى المساس الخطير بوحدة وسيادة العراق، فضلا عن الانتهاك الصارخ للقانون الدولي.

د ـ ازدواجية المعايير :

تكريس سياسة الكيل بمكيالين الأمريكية في السلوك السياسي الدولي واحدة من أخطر تلك المقدمات التكوينية لاضمحلال، وانهيار، الأمم المتحدة. وهي كناية عن سياسة (أمريكية) انتهازية، تتعامل بانتقائية ايديولوجية مع القانون الدولي،

---

10 ـ إن توريط مجلس الأمن في قرار يوافق على شروط أمريكا لوقف إطلاق النار، هو ماقاد الولايات المتحدة إلى استغلال القانون الدولي في سائر هجماتها العسكرية على العراق (وآخرها عدوان ديسمبر 1998) بدعوى خرق العراق لشروط وقف إطلاق النار. لكن الأخطر أن ذلك سيعني استحالة رفع الحصار عن العراق بقرار جديد من مجلس الأمن، لأن أمريكا تملك حق استعمال الفيتو ضد مثل هذا القرار حتى ولو أعلنت كل الدول أن العراق استجاب لمقتضيات القرار 687 !

فتستعمله عندما تقتضي مصالحها ذلك. بل تجتهد ـ عندها ـ في تقديم سلوكها السياسي وكأنه حريص على تطبيق القانون حرصا شديدًا، فيما تتجاهله تجاهلاً كليا كلما كان تطبيقه متعارضًا مع مصالحها ! وتبدو ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية أوضح ماتكون في حالة البلدان العربية من دون سواها، وخاصة تلك التي لم تقبل أنظمتها بطأطأة الرأس لصاحب المهابة الأمريكي، مثل السودان، وليبيا، و ـ خاصة ـ العراق. إذ تتفنَّن الإدارة الأمريكية في تشديد طوق الخناق على هذه البلدان بالحرب والتجويع باسم قانون دولي تصنعه وتُؤَوِّلُه على مقاس مطالبها، فيما هي تضرب صفحًا عن الحالات التي تستدعي ـ فعلا ـ تطبيق القانون الدولي ! ولو اكتفينا بحالتي العراق وفلسطين وبمسألة حقوق الإنسان فقط، لاجتمعت لدينا دلائل وافرة على سياسة ازدواجية المعايير هذه :

في الحالة الفلسطينية، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية طويلا ـ ومازالت حتى اليوم ـ تمارس ضغطا وابتزازًا شديدين على القرار الفلسطيني، والقرار العربي، لانتزاع الاعتراف بالدولة اليهودية على القسم الأعظم من فلسطين، وإجبار الفلسطينيين والعرب على التنازل عن الحقوق الوطنية والقومية في فلسطين : بالحروب التي مَوَّلتها ضدهم، أو بالتسوية المجحفة والمهينة التي فرضتها عليهم. غير أنها لم تجبر الدولة الصهيونية يومًا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بالاحتلال، والاستيطان، واللاجئين وحق العودة، والقدس، وحقوق الانسان الفلسطيني، وتغيير المعالم الدينية لفلسطين، وسواها ! بل هي ناهضت كل جهد دولي في الأمم المتحدة لفرض تطبيق تلك القرارات، مستعملة الضغط، والابتزاز، وحق الفيتو، ومقدمة التغطية السياسية للاحتلال، والتوسع، والإرهاب الصهيوني! وحتى حينما

فرضت التسوية ــ بشروطها وشروط " إسرائيل " ــ لم تتدخل لحمل حليفها الصهيوني على تنفيذ التزاماته الرمزية المتواضعة، لحفظ سمعة وهيبة الولايات المتحدة! وبالجملة، لاشيء يعبر بأمان عن سياسة ازدواجية المعايير هذه من جعل الفلسطينيين والعرب تحت القانون، و " إسرائيل " فوق القانون ! لقد كانت الإدارة الأمريكية دائما بمثابة وزارة خارجية في يد " إسرائيل" ووزارة دفاع ضد العرب والفلسطينيين ! ... فـ " لتحيا " العدالة الأمريكية !

في حالة العراق لم يختلف الأمر : خاضت الحرب ضده لإجباره على احترام القانون الدولي، والخروج من منطقة الكويت، دون ــ حتى ــ أن تطالب " إسرائيل " باحترام قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الضفة، وغزة، والقدس، والجولان، وجنوب لبنان ! وفرضت عليه حصارًا اقتصاديا قاتلا ــ بعد العدوان العسكري ــ لتجريده من الصواريخ، ومن وسائل بناء وانتاج أسلحة كيماوية، وبيولوجية، وجرثومية، دون أن تفتح ملف الصناعة العسكرية النووية الإسرائيلية، وملف المائتي رأس نووي، وترسانة السلاح الكيماوي، والجرثومي في الكيان الصهيوني، والذي يهدد ربع مليار عربي ! ثم انتهكت سيادته في الشمال، وفرضت دويلة كردية بالقوة ــ بدعوى حماية الأكراد من بطش بغداد ــ فيما تسترت على جرائم تركيا ضد الشعب الكردي فيها ! ودرّبت وموّلت مرتزقتها من بعض " المعارضة" العراقية لإسقاط النظام، وإقامة نظام "ديموقراطي ". فيما لم تكلف نفسها حتى عناء نصح " أصدقائها" من حكام الجوار العربي باحترام حقوق المرأة ــ مثلا ــ في الاقتراع وفي سياقة السيارة ! ولقد كان العراق ــ بامتياز ــ المختبر المتقدم لاختبار سياسة الكيل بمكيالين، وازدواجية المعايير ولفضحهما عالميا.

أما في قضية حقوق الانسان، فحدّث ولاحرج. وإذا ما اقتصرنا فقط على حالة الوطن الـعْـربي، فسنقف ــ بالبيِّنات ــ على السلوك مزدوج المعايير في حالتين : في حالة الفرز والتمييز بين دولة ودولة، وفي حالة الفرز والتمييز بين حقوق الإنسان الفرد، وبين حقوق الشعوب ! في الحالة الأولى، لا تتدخل الولايات المتحدة "للدفاع" عن حقوق الإنسان إلا في البلدان التي تحكمها أنظمة سياسية معادية للولايات المتحدة أو على خلاف معها (كالعراق، والسودان، وسورية، و ــ إلى حد ما ــ اليمن)، أو التي تناضل فيها حركات وطنية ضد الاحتلال (كالمقاومة الوطنية في فلسطين وجنوب لبنان) : بينما لا تنبس واشنطن ببنت شفة عن حقوق الانسان في بلدان عربية تحكمها عائلات مغلقة، ولا توجد فيها دساتير، أو برلمانات، أو قضاء مستقل، بل وتعلن أنظمتها رفضها الاعتراف بمرجعية الإعلان العالمي لحقوق الانسان ! أما في الحالة الثانية، فيجري التمييز غير المشروع بين مفهوم حق الانسان الفرد، ومفهوم حق الانسان ــ الشعب والأمة، إذ يصبح للانسان الفرد بموجب ذلك " حق في التعبير عن رأيه، وهو حق يجب احترامه ولا يجوز انتهاكه، وإذا وقع الانتهاك وجب على مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان وهيئاتها أن تنشط وتحتج، وواجب الغرب أن يدعمها، أما الشعب أو الدولة فلا حق لأيهما في التعبير عن رأيه في ما تدبره وتنفذه القمة العالمية، ولا حق لأيهما في تقرير مصيره أو انتقاد أساليب الشرعية الدولية في التعامل مع شعوب العالم أو انتقاد قراراتها ". بل إن الغرب ــ وعلى رأسه أمريكا ــ قد " يؤلب الحكومات، ومنها من تنتهك حقوق الإنسان، ضد الأفراد الذين يحتجون على انتهاكات دولة عظمى لحقوق دولة صغرى، ويؤلبونها ضد أحزاب ومؤسسات تحتج على فرض

الحصار الطويل على شعوب، وتجويعها وتشريدها، أو على تهديدها بالقصف للقتل أو التدمير » ![11].

* * *

تلك جميعها ــ وكثير سواها ــ كانت مقدمات للانهيار الذي أصاب صرح الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين. ونهايتها اليوم ليست سوى الحصيلة الموضوعية لتراكم الوقائع السالفة : وقائع انحدار التنظيم الدولي وإنضاجٌ لِمَا سوف يأتي بعدها. وإذ نُوَدِّعُ القرن العشرين، غير المأسوف عليه، نودع واحدة من عناوينه السياسية الفاشلة : الأمم المتحدة. لكنه ــ ولأسباب كثيرة ــ سيكون وداعًا بلا مراسيم!

3 ــ وداع بلا مراسيم !

حين سَتَخْلُدُ الأمم المتحدة إلى الراحة البيولوجية ــ التي ستكون مديدة بدون شك ــ لن يكون ثمة في أفق الاحتمالات ما من شأنه أن يُعَوِّضَ عن غيابها، أو أن يقوم مقامها : على الأقل في الأمد المنظور. القوة الوحيدة التي تملك، بقياسات العصر الراهن، أن تتقدم لِتَصَدُّر مشهد القيادة الدولية هي الدولة الأعظم : الولايات المتحدة الأمريكية. لكنها ستفعل ذلك بشروطها هي، ودون قيد قانوني على سلوكها السياسي (قد لا يكون ذلك إلا لفترة انتقاليةٍ محدودة (عقد من الزمن مثلا : يزيد أو ينقص)، لكنه مشهد آت لا ريب فيه. لا، بل نحن في مَصْهَر حقائقه الحارّ منذ ذهب مضارِعها في القوة إلى رحمة الله في فجر هذا العقد القاسي!

---

11 ــ جميل مطر، م م س، ص 68.

لقائل أن يقول إن الأمم المتحدة ستبقى على قيد الحياة، حتى ولو كانت مشلولة. وله أن يطمئن إلى صحة قوله، ولكن ماذا يفيد البشرية أن توجد الأمم المتحدة على كرسي متحرك، وهي التي كانت البشرية تعقد عليها الآمال العظام في حفظ السلم والاستقرار، وتنمية المجتمعات، والدفاع عن حقوق الإنسانية. أي نفع في تحويلها إلى تذكار أثري في المتحف السياسي للعالم المعاصر ؟ وقد يسارع آخر للقول إن حاجة الولايات المتحدة للأمم المتحدة قوية حتى مصادرتها دَوْرَهَا وقَرَارَها ؛ ولذلك، فهي ستظل قابلة للتوظيف لفترة أخرى قادمة ؛ فنردّ قائلين : إن هذه لن تكون أمما متحدة إلا بالإسم، وهذا ما نحن عليه شهود في هذه الأيام، ذلك أن " الأمم المتحدة التي عرفناها حوالي نصف قرن [يقول جميل مطر] ليست هي الأمم المتحدة التي تطلع علينا بقرارات خطيرة يتفق عليها وتصاغ خارج مقر المنظمة "[12]. فهذه " الأمم المتحدة " أمريكية العقل والقلب بلا زيادة ولا نقصان ؛ واستمرارها بهذه الصفة المضافة إليها، يجردها من صفتها الطبيعية كمنظمة دولية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، التي دشنت بسياساتها مرحلة ما بعد الاستعمار Post - Colonialisme [13] ـ عاشت، في بحر عقد واحد، عملية انتقال من وراثة النظام الدولي، إلى وراثة التنظيم الدولي، بعد أن ورثت الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحرب السويس 1956

---

12 ـ المصدر السابق. ص 84.

13 ـ انظر تمييزًا نظريا بين مفاهيم الاستعمار Colonialisme . والاستعمار الجديد Néo - colonialisme. ومابعد الاستعمار Post - Colonialisme في :

Mahdi El MANDJRA : **LA decolonosation culturelle** : Defi majeur du 21 éme siècle. Edition Walili, Marrakech, Futuribles; Paris, 1996. pp 212 - 215.

ضد مصر [14]. وعلى ذلك، فإن وداع الأمم المتحدة ــ الموروثة أمريكيا ــ لن يكون بمراسيم رسمية، ليس فقط لأن المُوَدَّع لم يترك ما يستحق عليه مراسيم وداع تليق به [15]، بل لأن الدولة الوارثة ستستقبله في رحابها، لا لكي تمنحه حق اللجوء السياسي، بل لتمنحه الجنسية الأمريكية ! ولكن أيضا، قد يكون ما يبرر عدم الحاجة إلى مراسيم الوداع أن أحدًا ليس مطمئنا بعد إلى أن ورثة الراحل سوف يحسنون التصرف في الميراث، على الأقل لطمأنة الانسانية على أن بعض ذكرى الراحل محفوظ، ولن يتعرض للتزويرَ!

4 ــ مابعد الأمم المتحدة، أو من يحكمُ العالم ؟

ألغى زوال الحرب الباردة وجود معسكر « اشتراكي » في العالم، وقيادة دولة عظمى له. واليوم، سيلغى اضْمحْلاَلُ Déperissement الأمم المتحدة أي تأثير عالمي فعلي لأية دولة أو مجموعة دول لا تنتمي إلى المنتصرين الجدد في الحرب الباردة (ضد الشرق)، وفي الحرب الساخنة (ضد الجنوب) [16]. والمنتصرون الجدد أولئك هم : رأسماليو الدول الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. ذلك أن نهاية هذا القرن سجلت أعلى العلامات على انتصار النظام الرأسمالي العالمي على الصعيد الكوني. ولقد كان هذا الانتصار كي يكون رأسماليا، ثم كي يكون أمريكيا، أن يقطع ثلاثة أشواط، وأن يَجْتَازَ ثلاث حروب كي تسقط الامبراطوريات الكبرى التي وقفت

---

14 ــ لبناء فكرة تفصيلية وقوية عن دور حرب السويس (أو العدوان الثلاثي على مصر) في انهاء عصر بريطانيا وفرنسا، المرجو مراجعة :
محمد حسنين هيكل : **سنوات الغليان**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، وخاصة البابان الأول والثاني، ص ص 33 ــ 281.

15 ــ عَلى الرغم من كل ماقامت به الأمم المتحدة خلال نصف قرن ــ وهو كثير ــ يبقى أنها غالبا ماانشغلت بعيدًا عن المقاصد والغايات العليا التي من أجلها قامت. ولقد تنبَّه إلى ذلك أحد الباحثين العرب مبكرا ــ قبل ربع قرن ــ هو الأستاذ المهدي المنجرة مشددا على القيمة المركزية لتلك المقاصد في أي نجاح تتطلع إليه المنظمة. أنظر الفصل الخامس من كتابه : **The United Nations System**. مرجع مذكور.

16 ــ راجع كتابنا : **حرب الخليج والنظام الدولي الجديد**، دار الطليعة، بيروت، 1993.

حائلا دون ذلك. كان على الامبراطورية العثمانية أن تسقط باعتبارها امبراطورية شرقية. وجاءت الحرب العالمية الأولى كي تدمّر مركزها العالمي. وكان على الامبراطورية الأوروبية (بأركانها الثلاثة : ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) أن تسقط : لأنها أوروبية، فجاءت الحرب العالمية الثانية لتدمّر مركز ألمانيا في أوروبا والنظام الرأسمالي، ولتُخرِج بريطانيا وفرنسا من المستعمرات ومناطق النفوذ التي احتكرتها منذ قرنين تقريبا. وأخيرًا، كان على الامبراطورية " الاشتراكية " أن تسقط حتى تكتمل السيطرة الرأسمالية كونيا، وكان على الامبراطورية السوفييتية أن تلحقها، حتى تكتمل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي. وهكذا جاءت الحرب الباردة لتستنزف الشرق وتُودي بمركزه لصالح الغرب، ... ولصالح غرب الغرب !

واليوم، هاهي ملامح وقسمات المشهد العالمي تكتمل : هناك دول سبع تتربع على عرش سلطة الاقتصاد والنفوذ السياسي العالمي : تحتكر السلطة والثروة [17]، مقابل بشرية مجردة من كل شيء، وموزعة — تراتبيا — إلى مجموعات ثلاث : مجموعة دول تملك القدرة النووية، ومجموعة دول تملك مصادر الطاقة (دول "أوبيك")، ثم مجموعة دول تملك الفقر ! وداخل هذه المجموعات الأربع في هرم الثروة، فإن تسعا وعشرين دولة تحتكر — بحسب تقرير **للبنك العالمي** — ما يقارب الثمانين بالمائة من الثروة، فيما يَتقاسم باقي الدول (قرابة المائة وتسعة وخمسين دولة) نسبة العشرين بالمائة ! [18] ولقد كان هذا التركز الكثيف للثروة في أيدي مجموعة من الدول، ونواة أصغر فيها (هي الدول الصناعية السبع)،

---

17 — الدول الصناعية السبع الكبرى : أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كندا، ايطاليا.

18 — Voir :

Le Monde : 19 Septembre 1995.

هو القاعدة التي قام عليها ــ ونَمَا ــ احتكار السلطة الدولية من قبل القوى المنتصرة في الحرب الباردة ! ومرّة أخرى، كان عجز الأمم المتحدة عن مواجهة هذا التحدي الأكبر : تحدي تحقيق " الحدّ الأدنى من إعادة توزيع السلطة والموارد على الصعيد العالمي "[19]. سببا في إضعاف فرص الحد من الحيف والاجحاف في التصرف في الثروة والسلطة، بل سببًا في تكريسهما لفترة أخرى قادمة. لغياب الأداة الدولية المنوط بها النهوض بتلك المهمة.

تتربع على قمة هرم السلطة والنفوذ في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الأمم المتحدة، دولة أقوى هي الولايات المتحدة. ستقود الحلف الصناعي الكبير، وتدير شؤونه على مقتضى مصلحة رأسمالية كونية جماعية، ولكن أيضا ــ وأساسًا ــ على مقتضى مصلحة قومية أمريكية في المقام الأول. ستكون أولى مراسيم هذا التحوّل الجديد هي : **نقل السلطات**، ولكن دون الصيغة الدستورية : تَسَلُّم وتسليم ! وهكذا سيَتَسَلَّم " **حلف شمال الأطلسي** " **مهام قوات حفظ السلم** (بعد أن تسلَّم مهام "حلف وارسو" في شرق أوروبا) ؛ **وسيتَسَلَّم الكونغرس الأمريكي مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة** ؛ **وسيتَسَلَّم البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي مهام مجلس الأمن الدولي** ؛ وفي امتداد ذلك كله، **سينتقل مركز القرار من نيويورك إلى واشنطن** ! وإذا لم يكن ذلك كله مدعاة لاطمئنان حلفاء الولايات المتحدة من الدول الصناعية الكبرى، المشاركة في المشهد الدولي القيادي الجديد مشاركة العوالم في تخت الشيخ، فعليها أن تعلم أن لاخيار آخر لديها لحماية الرأسمالية ورفاه المجتمعات الرأسمالية من "إرهاب" وثورات الجياع في الجنوب. أما إذا كان ذلك لا يرضي

19 - Mahdi EL MANDJRA : La DECOLONISATION CULTURELLE. op.cité, p 284.

الدول الصغرى ـ من الجنوب ـ ولاتقبله، فلتشرب البحر، وإلا فإن سيف الحرب [20] والحصار الاقتصادي جاهز.

بعد هذا، أي مراسيم وداع تنتظر الأمم المتحدة ؟!

---

20 ـ " منذ 1989، مع نهاية الحرب الباردة، حصل حوالي ستين نزاعًا مسلحا، كانت حصيلتها مئات الآلاف من القتلى و أكثر من سبعة مليون لاجئ "
Ignacio RAMONET (" Nouveau siècle " **Le Monde diplomatique**, N 538, Janvier 1999.

الفهرست

ماذا تبقى من الأمم المتحدة ؟

في العدوان على العراق و المجتمع الدولي

أتت عملية "ثعلب الصحراء" الاجرامية تمثل النقطة التي طفح بها كأس مرارة الأمم المتحدة، ونبهت إلى أن عملية التدمير الأمريكي المنظم للأمم المتحدة توشك أن تبلغ ذراها. فكان لابد من تحرير هذا الاحتجاج.

... يهمني التنبيه إلى أن هذا الكتاب ليس دراسة أكاديمية حول منظمة الأمم المتحدة، ولا هو دراسة استشرافية لمستقبلها. إنه رأي سياسي في المقام الأول : رأي في الأسباب التي تضافرت تأثيراتها لإنتاج أزمة هذه المنظمة، وتنمية شروط تفاقم هذه الأزمة إلى الحد الذي أوصلتها فيه إلى حافة الانهيار. غير أن هذا الرأي السياسي لم يشأ أن يكون مجرد موقف مبدئي عام : يَتَسَقَّطَ كبوات وأعطاب الأمم المتحدة، فيقول نفسه فى عموميات سريعة، بل حاول ـ ماوَسِعَتْهُ المحاولة ـ أن يتابع، ويسجل، ويحلل، ويستنتج، ضمن المُتَاح له من الوقائع، والوثائق، والوقت.

ISBN 9981-25-135-6



لوحة الغلاف : الآلهة الغامضة
Ernst - les dieux obscurs 1957